

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٦٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الحادي عشر - العقد الاستثنائي الأول الجلسة الاولى

المنعقدة في الساعة الخامسة والرابع من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٨

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تلاوة المرسوم رقم ٩٠٤٥ القاضي بفتح دورة استثنائية من ١ الى ٣١ كانون الثاني ١٩٦٨.
 - ٢ - اعلان الحداد خمس دقائق صمت حداداً على النائين رفعت قرعون وغالب شاهين.
 - ٣ - تلاوة بيان الحكومة حول موازنة عام ١٩٦٨.
 - ٤ - مناقشة الموازنة بصورة عامة.
- عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٨ في الساعة الخامسة والرابع من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٨ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.
- تغيب السادة: صائب سلام، فؤاد بطرس، جورج كرم، خليل الخوري، محمود عمار، ميشال فرحات، نجيب صالحه، بشير العثمان، سليمان فرنجية، موشد الصمد، مانويل يونس، جان عزيز، سيمون صحنوي، عبد الكريم الزين، عبد اللطيف بيضون، جوزف هراوي، كامل الاسعد، معروف سعد، بشير كيروز، تقي الدين الصلح، شبلي العريان، محمد عباس ياغي، مخايل الدبس، نايف المصري.
- اعتذر السادة: اديب الفرزي، هاشم الحسيني، قبالان عيسى الخوري، سهيل شهاب، رشيد الصلح، نسيم مجدلاي، صبحي حمصاني، الامير عبد العزيز شهاب، رشيد بيضون، بهيج القدور، جوزف سكاف، عزيز عون، انور الصباح، فؤاد البرط، رشدي فخر، ريمون اده. الامير مجيد ارسلان، عبد الله الغطيمي.
- وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: جورج حكيم، بلدي المعوشي، فؤاد رزق، فؤاد البزري، نسيب البربير، سليمان الزين، سعيد حمادة.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

المعتذرون - تتلى اسماءهم - تليت.

الرئيس: الغائبون - تتلى اسماءهم - تليت.

الرئيس: يتلى مرسوم فتح الدورة الاستثنائية.

فتلى المرسوم التالي:

مرسوم رقم ٩٠٤٥

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني لا سيما المادة ٨٦ منه .

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى - يدعى مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية تبدأ من اول كانون الثاني ١٩٦٦ وتستمر لغاية ٣١ منه .

المادة الثانية - يحدد برنامج اعمال هذه الدورة الاستثنائية بما يلي:

اولا - متابعة درس مشروع موازنة عام ١٩٦٨

ثانيا - مشاريع القوانين المحالة على مجلس النواب والتي ستحال عليه .

المادة الثالثة - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

سن الفيل في ٣٠ كانون الاول ١٩٦٧

الامضاء: شارل حلو

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رشيد كرامي

الرئيس: في هذه الفترة القصيرة فقد المجلس نائبين من نوابه، هما المأسوف عليهما رفعت قزعون وغالب شاهين، فالرئاسة تعلن خمس دقائق صمت حدادا عن روحيهما، فوقف المجلس خمس دقائق صمت حدادا.

الرئيس: استؤنفت الجلسة، والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس، كما تفضلت يا صاحب الدولة، ان في الفترة القصيرة التي غبناها عن هذا المجلس، فقد منا عضوان بارزان، من هذا المجلس الكريم، فالمرحوم النائب رفعت قزعون، له

مواقف وطنية عديدة، خدم من هنا، من مجلس الأمة اللبنانية الشعب اللبناني، وقام برسالته خير قيام.

وكذلك فقدنا زميلا عزيزا علينا، هو النائب الدكتور غالب شاهين الذي وان كان في دورته النيابية الاولى، ورغم السنوات القليلة التي تشرف بها بتمثيل منطقته، فقد مثلها خير تمثيل، وقام بالاعباء خير قيام.

واني باسم كتلة نواب الجنوب، اشكر فخامة الرئيس الاول والحكومة والمجلس بكل ما قاموا به تجاه هذا المصاب الأليم متمنيا للجميع دوام الصحة والعافية، وان لا يرينا فيكم أي مكروه.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرات النواب المحترمين.

لا بد لي قبل ان ابدأ بتلاوة الفذلحة افتتاحا لمناقشة الموازنة، الا ان اشارك مجلسكم الكريم باسم الحكومة، في هذا المصاب الجلل الذي حل بنا، فافقدنا زميلين عزيزين، ونائبين كان لهما في خدمة هذا الوطن مواقف تذكّر، فتشكر، ولكن ما حيلتنا امام القضاء الذي انتزع من بيننا هذين الرجلين الكريمين في اوقات نحن احوج ما نكون فيها الى امثالهما من العاملين المخلصين لقضايا هذا الشعب، ولمصلحة هذا الوطن، ان المصاب الاليم ليدفعنا الى مواجهته بالصبر والايمان، الى متابعة السير بطريق خدمة هذا البلد، وهذا هو خير عزاء لنا وبأمثالكم، دمتم، ونستطمر شآبيب الرحمة على جدثيهما.

حضرة الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

بين ايديكم كتابا مشروع موازنة ١٩٦٨ وفذلحة هذا المشروع، وقد تضمن هذان الكتابان كافة المعلومات والتفاصيل التي تتعلق بالموازنة العامة والموازنات الملحقة. وبصورة خاصة تضمنت فذلحة المشروع لمحة عن الوضع الاقتصادي والمالي العالي، وتحليلا للوضع الاقتصادي في لبنان، ودراسة للوضع المالي والسياسة المالية ثم تحليلا لمشروع موازنة ١٩٦٨ الذي نحن بصده.

لا مجال هنا لسرد تفاصيل هذه الدراسة والتحليل اذ يتطلب ذلك وقتا طويلا غير انه لا بد لي قبل بدء مناقشة المشروع من قول كلمة موجزة حول الوضع الاقتصادي والمالي بوجه عام وحول مشروع موازنة ١٩٦٨ بوجه خاص.

اولا: الوضع الاقتصادي والمالي:

تميز الاقتصاد اللبناني خلال السنوات العشر السابقة لعام ١٩٦٧ بنمو سريع وبقدرة على مجابهة مختلف الصعوبات التي تعرض لها خلال تلك الحقبة من الزمن - الا ان هذا الاقتصاد واجه اوضاعا صعبة خلال الاربعة

عشر شهرا الماضية، اذ تعرض لهزتين: الاولى في تشرين الاول ١٩٦٦ عندما توقف بنك انترا عن الدفع، والثانية في حزيران ١٩٦٧ عندما وقع العدوان الاسرائيلي على الدول العربية. لقد ادى توقف بنك انترا عن الدفع الى اضعاف النشاط الاقتصادي بصورة مؤقتة، خاصة في قطاع الخدمات وفي عمليات التسليف والتمويل.

وقد ظهر الاقتصاد اللبناني مرونة كبيرة في استيعاب ازمة بنك انترا والحد من مفاعيلها، غير أن حصول العدوان الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ وقبل زوال آثار توقف بنك انترا عن الدفع كان له تأثير سيء على الاقتصاد مما ادى الى درجة هامة من الركود في عدة قطاعات لا سيما في قطاع الخدمات.

تداركت الحكومة الخطر بان اتخذت سلسلة من الاجراءات الجذرية والسريعة بالاتفاق مع مجلسكم الكريم، كان اهمها:

- الاجراءات المتعلقة بضمان حسابات الودائع والادخار لصغار المودعين لدى بنك انترا والمصدقة من قبل مجلسكم الكريم بموجب القانون رقم ٦١ / ٦٦ تاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٦٦.
- الاجراءات المتعلقة بعمليات التسليف وتأمين السيولة المصرفية المصدقة بموجب القانون رقم ٦٢ / ٦٦ تاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٦٦.
- القانون رقم ٢٨/٦٧ تاريخ ٩ ايار ١٩٦٧ القاضي بتمديد التسهيلات المصرفية المنصوص عنها في القانون رقم ٦٢/٦٦ المذكور اعلاه وبالسماح لمصرف لبنان بحسم السندات التجارية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ١٨٠ يوما (بدلا من ٩٠ يوما) وبوضع اصول جديدة للرقابة المصرفية وبنظام ضمان الودائع في المصارف الخ...

بالاضافة الى ما تقدم، وازاء الوضع المذكور انفا، اتجهت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة نحو تحقيق غاية آنية ملحة وهي زيادة الانفاق العام للتعويض عن النقصان الحاصل في انفاق القطاع الخاص ولمساندة النشاط الاقتصادي لاستعادة حركة توسعه.

لقد نجحت السياسة التي اتبعتها الحكومة بموافقة مجلسكم الكريم، في حصر ذيول الازمة وتأثيراتها على الاقتصاد اللبناني وتفاعلات هذه التأثيرات فيه. ويثبت ذلك كون مختلف القطاعات الاقتصادية اخذت تستعيد نشاطاتها بعد مضي فترة وجيزة من حصول الهزة الاخيرة وبالتالي من ظهور اتجاهات الركود.

هذا من جهة الظروف الطارئة التي حصلت في الآونة الاخيرة. اما فيما خص بناء الاقتصاد اللبناني بصورة عامة والاتجاهات الاساسية في تطوره فان الدراسات المتوفرة تدل كما يشير التحليل الوارد في فذلكة المشروع ان قطاع الخدمات ينمو بمعدل مرتفع نسبيا بينما يقصر عن ذلك قطاعا الزراعة والصناعة وقد يكون لهذا النمط من النمو محاذير اقتصادية واجتماعية تتعلق بمتطلبات الاستقرار بمستوى الدخل وبتوزيع مكاسب النمو الاقتصادي وبعادلة توزيع الدخل.

وعليه فان السياسة المالية تهدف في المدى الطويل الى تشجيع انماء قطاعات السلع وتنشيطها والى توسيع نطاق الازدهار الاقتصادي دون الحد من توسع نشاطات الخدمات والى دعم العوامل التي تدعم الاستقرار في مستوى الدخل من الخدمات والى استغلال طاقة هذه النشاطات على التوسع والنمو بسرعة.

ثانيا: مشروع موازنة ١٩٦٨ :

يتألف مشروع موازنة ١٩٦٨ من الموازنة العامة والموازنات الملحقة ، وقد بلغت ارقامه كما قدم من الحكومة :

٦٣١٢٥٠٠٠٠

- الموازنة العامة

٦٧٩٨٨٠٠٠

- الموازنة الملحقة

٦٩٩٢٣٨٠٠٠

اما فيما يتعلق بالموازنة العامة ، فلا بد من الايضاحات التالية :

بلغت ارقام المشروع موزعة على اجزائه الثلاثة وبالمقارنة مع ارقام موازنة ١٩٦٧ ما يلي : (بملايين الليرات)

الجزء	موازنة ١٩٦٧	مشروع موازنة ١٩٦٨	الفروقات	
			زيادة	نقصان
الاول	٤٢٨	٤٥٢	٢٤	٥,٥٥
الثاني	١٣٣	١١٨		١٥
الثالث	٧٢	٦١	-	١١
	٦٣٣	٦٣١	٢٤	٢٦
				٢٤ ٢
				٠,٢٦

يبدو من هذه الارقام ان هناك انخفاضا طفيفا في مجموع اعتمادات الاجزاء الثلاثة وان هنالك زيادة في اعتمادات الجزء الاول . وهذا يدعو الى التوضيح التالي :

فيما خص الارقام النهائية للمشروع :

زادت ارقام الجزأين الثاني والثالث بنتيجة التعديلات التي ادخلت في اللجنة المالية البرلمانية على المشروع على

أثر القرارات التي اتخذتها الحكومة بهذا الشأن، زهاء ٤ ملايين ليرة (مشروع مياه الشرب الكبرى) و ٣ ملايين، طرق داخلية ١٩٢٥٠ مليون ليرة، بحيث أصبح مجموع ارقام المشروع يزيد عن مجموع ارقام موازنة ١٩٦٧ زهاء مليوني ليرة.

بالنسبة الى الجزء الاول:

يتبين من الجدول رقم ١٦ المتعلق بتطور ارقام الجزء الاول خلال سنوات ١٩٦٣ - ١٩٦٨ الوارد في فذلكة المشروع، ان زيادة اعتمادات هذا الجزء انخفضت الى ٥٥٩٥٥؟ مقابل ١٥؟ في كل من سنتي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ وذلك بفضل الجهود التي بذلت في سبيل عصر النفقات الادارية الى ادنى حدودها الممكنة، مع العلم ان هذا التخفيض لم يصب اعتمادات الجزء الاول المخصصة للشؤون التربوية والسياحية والاعلامية والصحية والاجتماعية والدفاعية بل على العكس فقد زادت هذه الاعتمادات في المشروع كما يتبين من مراجعة تفصيله.

ان التخفيض في تزايد اعتمادات النفقات الادارية المذكور آنفا يشكل مرحلة من مخطط طويل المدى تنوي الحكومة تحقيقه، وهو يهدف الى ضبط النفقات الادارية الى ادنى حد اقتصادي ممكن بغية توفير مبالغ متزايدة لمشاريع التنمية من انشاء وتجهيز.

بالنسبة الى الجزئين الثاني والثالث:

لقد اعتمدنا في تحديد ارقام هذين الجزئين سياسة لحظ المبالغ اللازمة ضمن حدود طاقة الادارات على التنفيذ آخذين بعين الاعتبار الاعتمادات المدورة من سنين سابقة.

ان الاعتمادات المقدرة تدويرها الى الجزئين الثاني والثالث من موازنة عام ١٩٦٨ تبلغ زهاء ٢٧٠ مليون ليرة وهي تشكل اكثر من ضعف قيمة اعتمادات هذين الجزئين في المشروع (تبلغ ارقام الجزئين ١٧٩ مليون)، وهذا يوضح ان سياسة تخفيض هذه الاعتمادات في المشروع لا تعني تخفيض نسبة الانفاق العام على مشاريع التجهيز والانشاء. فان وجود اعتمادات مدورة هامة تترك للادارات العامة المختصة امكانية زيادة انفاقها حسب مقدراتها على ذلك وتخفيض الاعتمادات في المشروع يهدف فقط الى الحد من زيادة قيمة الاعتمادات التي تدور سنويا.

فضلا عما تقدم فان اجازات العقد المعطاة من قبل مجلسكم الكريم لمشاريع البرامج الطويلة المدى، تسمح بتنفيذ مشاريع انمائية هامة تفوق قيمتها الاعتمادات المرصدة في الموازنة، يضاف الى ذلك ان الحكومة خصصت بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٧١ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ اعتمادات تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون ليرة لتأمين بعض التجهيزات الاساسية للبلاد، وانها ستعمل على تنفيذ القسم الاكبر من هذا المشروع في غضون اربع او خمس سنوات بواسطة شركات وطنية وعالمية تتولى بنفسها التمويل الذي تسدد الحكومة قيمته اقساطا في مدة ٨ سنوات تقريبا.

يتبين مما تقدم ان مجالات التوسع بالانفاق المثمر متوفرة الى اقصى حدودها ونأمل بان تعمل الادارة على

استعمال هذه الامكانيات وعلى الاستفادة منها في الاوقات والمجالات التي تستلزمها سياسة الحكومة في التوسع الاقتصادي والاستقرار في مستوى الاسعار.

فيما خص الواردات :

قدرت واردات المشروع من جميع المصادر باستثناء القروض بمبلغ ٥٧٠ مليون ليرة، وقد اعتمدت وزارة المالية في تقدير هذه الواردات على الاسس المنصوص عنها في المادة ١٥ من قانون المحاسبة العمومية، واخذت بعين الاعتبار الايرادات الاضافية التي ستنتج عن تطبيق التعديلات الصادرة بموجب المراسيم الاشتراعية الاخيرة، كما اخذت بعين الاعتبار ايضا التأثيرات المنتظرة لاهم التطورات التي طرأت على الاوضاع الاقتصادية.

ان الواردات التقديرية المذكورة آنفا كافية لتغطية الجزأين الاول والثاني من الموازنة العامة اما نفقات الجزء الثالث فينتظر ان تغطي بواردات استثنائية أي بقروض ستعرض الحكومة على تصديق مجلسكم الكريم في حينه المشاريع الخاصة بها.

ان السياسة الضريبية التي تعتمدها الحكومة، تهدف الى تجنب التسبب باعباء ثقيلة تحد من التوظيف والاستثمار او تعيق ورود الرساميل الاجنبية، كما تهدف الى تحقيق توزيع عادل للعبء الضريبي. لذلك ورغم الحاجة الى مزيد من الواردات لتمويل المشاريع، فقد تجنبته الحكومة زيادة الضرائب الى أي مدى هام مفضلة الاعتماد على القروض وقد راعت في التعديلات الاخيرة التي ادخلتها على معدلات بعض الضرائب، السياسة المذكورة اعلاه أي ان يكون تأثيرها على الاستثمار الاقل نسبيا وان تؤمن زيادة معدلاتها توزيعا اعدل للعبء الضريبي.

بالاضافة الى ما تقدم تعني وزارة المالية عناية خاصة بتعزيز اعمال التحقيق والجباية. ففيما يتعلق بالجباية، تجدر الاشارة الى انها ناشطة الى حد بعيد في ملاحقة التحصيل معتمدة بذلك على وعي المكلفين وعلى التسهيلات الخاصة التي امنتها لتسديد البقايا المدورة من السنين السابقة وقد اعطت هذه العناية النتائج المتوخاة اذ بلغ التحصيل للبقايا المدورة نسبة ٢٨ بالمئة بينما كانت هذه النسبة تتراوح حول عشرة بالمئة في الماضي، كما بلغت نسبة التحصيلات عن السنة الحالية حوالي ٩٤ بالمئة وهذه هي ذات النسبة للسنة الماضية على الرغم من الظروف الخاصة التي تميزت بها سنة ١٩٦٧.

اما فيما يتعلق بتحقيق الضرائب، فقد بذلت وزارة المالية اقصى الجهود الممكنة في هذا المجال، وقد توصلت بفضل هذه الجهود الى تطوير حصيلة الضرائب المباشرة حسبما هو مبين في الجدول رقم ٢٢ الملحق بفلذة الموازنة.

وستواصل وزارة المالية بذل الجهود في سبيل متابعة تحسين طرق واساليب التحقيق والجباية، وذلك عن طريق تدريب الموظفين وتشديد الرقابة من جهة، وعن طريق مكننة اعمال اصدار التكاليف ومسك حسابات

التحقق والتحصيل من جهة اخرى، بحيث يتفرغ القسم الاكبر من مراقبي الضرائب وموظفي التحصيل، بفضل هذه المكننة لاعداد المراقبة والتحقق والتحصيل بعد ان يتحرر من الاعمال الحسابية والقلمية.

هذا، ونأمل ان يقوم القطاع العام من خلال الموازنة الموجودة بين ايديكم بالمساهمة بطريقة فعالة بتأمين الاستقرار والتوسع الاقتصادي.

الرئيس: يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة.

الاب سمعان الدويهي: دولة الرئيس، استميت الرئاسة الكريمة عذرا اذا تكلمت قليلا، قبل البدء بتلاوة التقرير المتعلق بالموازنة بحيث اننا في منطقة زغرتا وفي الشمال بوجه عام، ان العواصف والفيضانات، قضت على جميع مواسمنا، سواء أكان من ليمون او من زيتون عدا الاضرار التي حصلت من جراء السيول والامطار القوية، لدرجة انها أخفت معالم البساتين في منطقة طرابلس وزغرتا، والزراوية، وعكار.

نحن نأمل من دولة رئيس الحكومة ان يعدنا بتأليف لجنة لتقوم باحصاءات الاضرار التي حصلت، على امل ان يعوض بنسبة عادلة على اصحاب الاملاك وعلى المزارعين.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين.

لا شك ان جميع المناطق الساحلية تضررت بالنسبة لما حصل في المدة الاخيرة، من السيول وهطول الامطار والعواصف.

وكذلك اصاب بعض المناطق الجبلية النصيب من هذه الاضرار، واطن ان المجلس بجميع نوابه يطلب من دولة رئيس مجلس الوزراء الاهتمام الفعلي بهذا الامر، لان الحالة تستوجب الاهتمام السريع.

واني ارجو منكم، حيث شاهدت ايادي ترتفع طالبة الكلام بهذا المعنى فأرجو منكم المحافظة على النظام ومتابعة درس المناقشة العامة، وانني ارجو تكرارا من دولة رئيس الحكومة، ان يعمل ما يجب ان يعمل في هذا السبيل مع العلم ان دولة الرئيس يتأكد انها رغبة الاكثرية، لا سيما وانني اتكلم باسم حضرة الزملاء الكرام عن هذه الرغبة.

نهاد بويز: ارجو من الرئاسة الكريمة ان تعطينا الكلام ولو لمدة عشر دقائق لكي نتكلم بموضوع الاضرار.

الرئيس: حضرة الزميل الرئاسة تكلمت بلسان جميع الزملاء على ما اعتقد بشأن الاضرار.

والكلمة لحضرة مقرر اللجنة المالية الاستاذ محمد صفى الدين ليتلى تقرير لجنة المالية والموازنة.

تقرير لجنة المالية والموازنة على مشروع موازنة عام ١٩٦٨

سيدي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

الموازنة هي قبل كل شيء عمل تقدير. فالافراد والمؤسسات - الخاصة منها والعامه على السواء - تسعى دائماً وبصورة دورية ان توازن بين نفقاتها ووارداتها. ولا بد لها، في سبيل الوصول الى هذا التوازن، من توقع وتقدير ما يترتب عليها من اعباء وما يتوفر لها من موارد لتغطية هذه الاعباء، عن فترة مقبلة. ومن الاهمية بمكان ان يجيء هذا التقدير اقرب ما يكون الى الواقع لان القدرة على التنفيذ من حسن التقدير.

على ان ما يميز بين الموازنات العامة هو ان هذه الاخيرة، بالاضافة الى كونها عمل تقدير، كما هي الحال في كل موازنة، هي ايضا عمل اجازة. والاجازة تعطي لتضفي على الموازنة الصبغة القانونية بحيث يسمح للحكومة ان تبشر بتنفيذ برنامجها المالي. بما ينشئه هذا البرنامج بعد اقراره، من واجبات وحقوق.

واذا كان التقدير عمل تنفرد به السلطة التنفيذية بما لها من خبرة ومعرفة في حاجات اداراتها فإن الاجازة من حق السلطة التشريعية. وبهذه الصفة، أي صفة كون الموازنة عمل اجازة، تعرض على مجلسنا للتصديق الموازنات العامة ومشروع موازنة سنة ١٩٦٨ الذي نحن بصدد.

والاجازة التي تصدر عن المجلس يعطيها بنتيجة الرقابة التي يمارسها على اعمال الحكومة. والرقابة تفترض الدرس والتمحيص وتفترض حق التعديل ضمن حدود القانون وقد قامت اللجنة المالية في مرحلة اولى تمهيدية بدرس الموازنة ومناقشة محتوياتها مع ممثلي الادارات المعنية وادخال التعديلات التي وجدها ضرورية عليها. وهي اذ تعرض عليكم الآن نتيجة عملها تترك المجلس بكامل هيئته وفي هذه المرحلة الثانية النهائية امر التصديق على مشروع موازنة عام ١٩٦٨ كما عدلته لجنتنا المالية. وقبل الخوض في المحتويات لا بد من التساؤل بصورة عامة عن مدى مساهمة الموازنة لتطور المالية العامة ومفهومها الحديث ومدى كفايتها كبرنامج مالي لتلبية حاجات البلاد والمواطنين.

من المعلوم ان حاجات العصر كثرت وتشعبت بفعل التطور ونتاج عن ذلك مشاكل عديدة اجتماعية واقتصادية ومالية انكبت الدولة الحديثة على معالجتها مجتهد في سبيل ذلك ما لديها من طاقات وامكانيات. بالاضافة الى ذلك لا بد من الاشارة بصورة سريعة الى الظروف الصعبة الخاصة بلبنان والتي سبقت ورافقت مرحلة اعداد الموازنة ونقتصر على ذكر اهمها.

اولا - خلال السنتين الاخيرتين ارتفع معدل الفائدة في مصارف اميركا وأوروبا مما تسبب في سحب ودائع كبيرة من المصارف العاملة في لبنان ولجئها الى المصارف الاميركية والاوروبية.

ثانيا - حصلت ازمة بنك انترا في الربع الاخير من سنة ١٩٦٦ فكانت لها ذيول سيئة على الاقتصاد اللبناني وتفاعلات خطيرة استمرت خلال سنة ١٩٦٧.

ثالثا - ما كاد الأثر الذي خلفته ازمة بنك انترا يزول حتى نشبت ازمة الشرق الاوسط في الخامس من حزيران بما سبقها وتلاها من حذر وجمود، فاصابت الاقتصاد اللبناني مرة اخرى، وخلال فترة قصيرة من الزمن، بنكسة كبيرة اخطر من الاولى وادهى ادت الى انخفاض كبير في مستوى النشاط الاقتصادي في معظم قطاعاته وقد برهن الاقتصاد اللبناني رغم ذلك على مرونة وقدرة فائقة على تحمل ضغط هذه الظروف غير المؤاتية وما زال ولله الحمد متينا وناشطا وعاملاً في استعادة ازدهاره.

ويقتضينا الانصاف ان نذكر بالخير الجهود التي بذلتها الحكومة لحصر ذيول ازمة بنك انترا ومضاعفات نكسة الخامس من حزيران وتفادي ازمة انكماش اقتصادي. وكان لتجاوب المجلس مع الحكومة سواء بتصديقه على بعض القوانين المالية والمصرفية او باعطائها سلطات استثنائية في بعض الحقوق الفضل الاكبر في اعادة الطمأنينة والثقة الى النفوس وتركيز الاوضاع المالية في البلاد. ولا بد من القول ان الفضل في النمو الاقتصادي الذي حققه لبنان في هذه الفترة يعود بالدرجة الاولى الى القطاع الخاص كما يعود الى مساهمة القطاع العام والتدابير المالية الأخرى التي اتخذها.

وقد ورد في فذلكة مشروع موازنة ١٩٦٨ ما حرفيته:

وازاء هذا الوضع اصبح على السياسة المالية ان تتجه نحو تحقيق غاية آنية ملحة وهي مساندة الانفاق الخاص والتعويض على النقصان الذي حصل فيه بزيادة انفاق القطاع العام للحد من اتجاه الركود اولا وبالتالي لمساندة النشاط الاقتصادي لاستعادة حركة توسعه.

وكان لا بد من اخذ هذه الظروف بعين الاعتبار لدى اعداد الموازنة وبالتالي لدى درسها واقرارها من قبل اللجنة المالية.

ونظرا لارتباط موازنة السنة الحالية، رغم مبدأ سنوية الموازنة، بكل من الموازنتين السابقة واللاحقة، ينبغي التنويه على ان تقديرات موازنة سنة ١٩٦٧ فاقت بكثير، لجهة الايرادات، المبالغ المحصلة ونسارح الى القول ان هذا النقص ليس ناتجا عن سوء التقدير من قبل الحكومة بل انه مرتبط مباشرة بالازمات التي تعرض لها الاقتصاد اللبناني خلال سنة ١٩٦٧. وخلافا للسابق فان الزيادة الطبيعية التي كانت تحصل في كل موازنة بالنسبة لسابقتها لم يظهر منها شيء يذكر في مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٦٨ وقد أملت الظروف الصعبة المشار اليها اتباع وسيلتين.

الاولى - اختصار النفقات ما امكن دون ان يؤدي ذلك الى تجميد المشاريع الانمائية المنتجة او وقف المساهمات والمساعدات الاجتماعية الملحة.

الثانية - اعادة النظر بتقدير الواردات على ضوء واقع سنة ١٩٦٧ دون اللجوء الى ارهاق المكلفين برسوم وضرائب جديدة ودون التوسع الكبير بسياسة الاستلاف والاستقراض لأن مثل هذه السياسة التوسعية شأنها ان تلقي على عاتق خزانة الدولة عبئا مرهقا تنوء به ويفوق طاقتها على التسديد. اذا أخذنا كل هذه المعطيات بعين الاعتبار من جهة، وما ادلى به اصحاب المعالي الوزراء وسائر ممثلي الادارات المعنية اثناء مناقشات اللجنة المالية حول حاجة هذه الايرادات الى اعتمادات كبيرة متوفرة، من جهة اخرى، امكن القول، جوابا على تساؤلنا قبل قليل عن مدى مساهمة الموازنة للتطور وكفايتها كبرنامج مالي لسد حاجات البلاد والمواطنين، امكن القول اذن، ان البرنامج المالي غير كاف بعد وانه رغم المحاولات المبذولة لم يصل بعد الى مستوى طموح اللبنانيين. واذا كانت الموازنة في خط سيرها المتطور قد عملت الكثير على انه ما زال يطلب منها أكثر.

الموازنة كما وردت من الحكومة.

بلغت ارقام مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه حوالي ٧٠٠ مليون ليرة مقابل حوالي ٦٩٠ مليون ليرة في عام ١٩٦٧ وقد سجلت الموازنة العامة وحدها انخفاضا قدره ١,٧ مليون ليرة وذلك من حوالي ٦٣٣ مليون ليرة عام ١٩٦٧ الى حوالي ٦٣١,٢ مليون عام ١٩٦٨ وهذا النقص يوازي نسبة مئوية قدرها ٠,٢٥ ٪. توزع هذه الاعتمادات على كل من الاجزاء الثلاثة بالمقارنة مع اعتمادات موازنة عام ١٩٦٧ كما يلي (الارقام تقريبية بملايين الليرات).

الجزء	موازنة ١٩٦٧	مشروع ١٩٦٨	زيادة	نقص	النسبة المئوية
الجزء الاول	٤٢٨	٤٥٢	٢٤	-	٥,٥
الجزء الثاني	١٣٣	١١٩	-	١٥	١١,٢٥
الجزء الثالث	٧٢	٦٤,٥	-	١٠,٥	١٤,٥٥

يستدل من هذه الارقام ان اعتمادات الجزء الاول هي الوحيدة التي طرأت عليها الزيادة في حين ان الجزأين الثاني والثالث اصابهما التخفيض بصورة ملموسة.

تتضمن اعتمادات الجزء الاول النفقات الادارية العامة وبعض نفقات المعالجة الصحية وبعض النفقات الاجتماعية من مساعدات ومنح وتعويضات.

يجدر الاشارة هنا الى ان زيادة اعتمادات هذا الجزء انخفض في مشروع موازنة عام ١٩٦٨ عن زيادات السنين السابقة بحيث اقتصرت على ٥,٥ ٪ بالمئة مقابل ١٥ بالمئة في كل من سنتي ١٩٦٧ و ١٩٦٦ وان عنصر النفقات الادارية وحدها في حين انه لم يصب الاعتمادات المتعلقة بالشؤون التربوية والدفاعية والسياحية والصحية والاجتماعية وسواها.

ولا بد من الملاحظة هنا ان على الحكومة ووزارة المال خاصة ضبط النفقات الادارية الى ادنى حد ممكن دون شل اعمال الادارة بالطبع - فبإمكانها مثلاً تخفيض الاعتمادات المخصصة للامارات والتي بلغت ما يقارب ١٢,٥ مليون تقريباً هذه السنة بالاسراع في تنفيذ مشروع المدينة الحكومية والابنية المدرسية ودور السفارات في الخارج .

اما بالنسبة الى الجزء الثاني فهو يتضمن نفقات التجهيز والانشاء العادية السنوية والمساهمات في نفقات المؤسسات والمصالح المستقلة ، ذات المنفعة العامة كالمساهمة في مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك والانعاش الاجتماعي ومكتب الفاكهة وغيرها .

لقد لحظت الحكومة في الجزء الثاني من موازنة المديرية العامة للنقل قدره ١٤,٣ مليون ليرة مساهمة في نفقات مصلحة سكك الحديد وكان يجدر ان يلحظ هذا الاعتماد في الجزء الاول وليس في الجزء الثاني لأنه يغطي نفقات ادارية بحتة تنحصر في سد العجز الناتج عن رواتب العمال والاداريين وعن صيانة بعض الآليات القديمة ، وكان من واجب ادارة سكك الحديد ان تعد برنامجاً لتطوير العمل فيها تنفذه على مراحل عن طريق المساعدة التي تتلقاها من الدولة .

اما بشأن الاعتمادات المخصصة في الجزء الثاني من مشروع موازنة عام ١٩٦٨ فقد انخفضت بنسبة ١١ بعد ان كانت ١٣٣ مليوناً سنة ١٩٦٧ اصبحت هذه السنة ١١٨ مليوناً وتعزي الحكومة هذا التخفيض الى طاقة الادارات المختصة على التنفيذ والمبالغ الكبيرة المدورة من السنين السابقة والتي بلغت حوالي ٢٨٦ مليون ليرة عام ١٩٦٧ بينما كانت حوالي ٢٦٠ مليون عام ١٩٦٦ وقد اصاب الجزء الثاني مبلغ ١٣٥ مليون ليرة سنة ١٩٦٧ ولا ينتظر ان تقل ارقام الاعتمادات المدورة من موازنة ١٩٦٧ الى موازنة عام ١٩٦٨ عن هذا الرقم لا سيما ان التنفيذ خلال السنة المنصرمة كان بطيئاً نوعاً ما .

يستدل من هذه الارقام ان اعتمادات الجزء الثاني المتوفرة للتنفيذ في عام ١٩٦٨ قد تبلغ ٢٥٣ مليون ليرة مع الاعتمادات المدورة بالطبع وينتج عن ذلك ان المشاريع الانشائية رغم التخفيض في اعتمادات الجزء الثاني لن تتأثر وبإمكان الاجهزة المختصة القيام بالتنفيذ كعادتها في السنين السابقة .

اما بالنسبة للجزء الثالث فهو يتضمن المشاريع البرامج وهي برامج التجهيز والانشاء الطويلة المدى . وقد بلغت الاعتمادات المرصدة في مشروع موازنة هذا العام ٦٤ مليون ليرة بعد التعديل في حين انها كانت في سنة ١٩٦٧ .

وتجدر الاشارة الى انه رصد في هذا الجزء اعتماد قدره عشرة ملايين ليرة لتأمين بعض الاشغال الواردة في المشروع الانشائي الجديد والصادر بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٧١ خلال سنة ١٩٦٧ . هذا مع العلم ان الحكومة ستولي تنفيذ اشغال هذا المشروع الى شركات على ان تسدد النفقات اقساطاً خلال ثماني سنوات تقريباً .

وقد بلغت الاجزاء بالنسبة للموازنة العامة ٧١,٦ بالمئة للجزء الاول و ١٨,٧ للجزء الثاني و ٩,٧ بالمئة للجزء

الثالث. وخلاصة القول ان الحكومة نجحت في تخفيض وتجميد بعض النفقات وان عليها الآن عصر النفقات غير المجدية الى حدها الاقصى حتى تتمكن من تنفيذ المشاريع الانشائية الملحة. هذا بالنسبة للموازنة العامة اما الموازنات الملحقه فهي .

١ - مديرية الهاتف العامة : بلغت هذه الموازنة ٣٨ مليون ليرة تقريبا وبلغت الايرادات العادية ٣٠ مليون ليرة وجرى تغطية الفرق من مأخوذات احتياط الهاتف وبسلفة من خزينة الهاتف. وتجدر الملاحظة هنا الى ان التقديرات والبرامج التي وضعتها هذه الادارة لم تعط النتيجة المتوخاة ومثالا على ذلك ان طلبات الهاتف في بعض مناطق العاصمة بقيت دون تنفيذ اكثر من خمس سنوات وان عدداً لا يستهان به من القرى ما زالت دون هاتف حتى الآن.

٢ - اليانصيب الوطني: بلغت موازنة اليانصيب الوطني لهذا العام ١٦,٥ مليون تقريبا ولم يطرأ عليها تعديل يذكر بالنسبة للسنة الماضية.

٣ - مكتب الحبوب والشمندر السكري: بلغت هذه الموازنة ٥,٧ مليون ليرة مقابل مليونين سنة ١٩٦٧ والزيادة ناتجة عن إيرادات رسوم السكر والمصنوعات السكرية التي كانت ترصد في إيرادات الموازنة العامة.

وتجدر الملاحظة هنا الى وجوب الاسراع في تنظيم زراعة الشمندر التي اثبتت انها تعطي احسن النتائج اذا ما اهتمت الادارة المختصة بها واوجدت الاسواق اللازمة لها مثلاً كإنشاء مصنع ثان للسكر.

٤ - الجامعة اللبنانية: بلغت موازنة الجامعة اللبنانية ثمانية ملايين ليرة تقريبا جرى تغطية القسم الأكبر من نفقاتها بمساهمة من الموازنة العامة.

وتجدر الإشارة الى وجوب الاسراع بتنفيذ بناء الجامعة الجديدة.

الواردات:

كانت الواردات في السابق تفيض عن النفقات وتشكل احتياطا كبيرا تستعمله الدولة لتمويل المشاريع الانشائية الكبيرة اما الآن وبعد سنة ١٩٦٥ حيث نفذ مال الاحتياط اضطرت الحكومة الى اللجوء الى موارد جديدة لتؤمن تمويل الجزء الثالث من الموازنة.

في سنة ١٩٦٠ كانت واردات الدولة ٣١٧ وكانت النفقات ٢٤٣ مليوناً وفي سنة ١٩٦٦ كانت الواردات ٥٥١ والنفقات ٥٤٨ أي ان النفقات في هذه السنوات الست المذكورة ارتفعت بنسبة ٢٢٥ بالمئة تقريبا بينما ارتفعت الواردات بنسبة ١٧٣ بالمئة. فاذا كانت الحكومة تحرص كعادتها على توازن الموازنة فما عليها الا ان تجد مصادر اخرى للتمويل ولتسديد نفقات الاعباء الملقة على عاتقها.

قدرت واردات الموازنة لعام ١٩٦٨ لتغطية الجزأين الاول والثاني من النفقات بـ ٥٧٠ مليون ليرة وقد اخذ

بعين الاعتبار الإيرادات الإضافية التي ستنتجم عن تطبيق المراسيم الاشتراعية الأخيرة. كالزيادة على رسوم الطوابع والملاهي والانتقال وغيرها.

أما نفقات الجزء الثالث فمن المحتمل أن تغطي بواردات استثنائية كالقروض وليس من المستحسن أن تلجأ الحكومة إلى زيادة الضرائب وخاصة الضرائب التي تؤثر على سير الاقتصاد. أما بعض الرسوم والضرائب فقد زادت الحكومة معدلاتها مثلاً رسم الانتقال ورسم الطابع وخمسة بالمئة على ضريبة الدخل.

على كل فيما يعود للضرائب يجب الإبقاء على معدلات معتدلة كي لا تعيق الضرائب النمو الاقتصادي وتمنع الرأسمال الوطني والاجنبي من العمل في لبنان ولا بد أيضاً لتحسين الواردات من إصلاح النظام الضريبي من جهة ومن جهة ثانية تعزيز الأجهزة المعنية بشؤون الضرائب لتكون على مستوى المسؤولية ويجب اتخاذ تدابير ضرورية لزيادة الواردات مثلاً:

- تعديل قانون ضريبة الدخل - لجهة سد مسارب التهرب من دفع الضريبة وتوسيع فئة المكلفين على الربح المقدر إلى أوسع مدى بحيث يتفرغ الموظفون المختصون لتحري ارباح كبار المكلفين. ومن نظام موحد للمحاسبة على المؤسسات الكبرى تمهيداً لتعميمه فيما بعد على سائر مكلفي الربح الحقيقي وجعل محاسبي المؤسسات مسؤولين عن كل تباين بين قيود السجلات والوقائع
- تعديل قانون ضريبة الاملاك المبنية لجهة اقامة مساواة بين معدلاتها ومعدلات ضريبة الدخل وتوحيدها في ضريبة تصاعدية عوضاً عن الضريبتين النسبية والتصاعدية.
- اعادة تطبيق قانون ضريبة الاراضي مع تعديله لجهة الملاكين الصغار والمتوسطين من الضريبة.
- رفع معدلات رسم الانتقال
- رفع رسوم المسكرات بشكل معقول
- رفع الرسوم على المراهانات
- رفع رسوم اسلحة الصيد

إلى ما هنالك من رسوم وضرائب إذا ما رفعت لا تؤثر في حسن سير الاقتصاد الوطني وتغذي الخزينة بإيرادات جديدة.

خلاصة القول على الحكومة أن تعتمد في الظروف الحالية سياسة عصر النفقات غير المجدية وأن تسعى إلى زيادة الواردات بشتى الوسائل الممكنة دون أن تؤثر على نمو الاقتصاد وفي بعض الحالات زيادة الانفاق العام في المدى القصير للتعويض عن انخفاض الانفاق الخاص... إذا طرأ ركود في بعض القطاعات.

ونطلب من الحكومة بصورة خاصة أن تعالج قضية مدفوعات شركات البترول بحيث لا تتأثر هذه العائدات من جراء تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني.

اما الآن وبعد ان القينا نظرة على النفقات والواردات لمشروع موازنة عام ١٩٦٨ لا بد من ابداء بعض الملاحظات الخاطفة على موازنات بعض الوزارات بصورة خاصة.

١ - التربية الوطنية: بلغت اعتمادات وزارة التربية الوطنية ١٠١,٥ مليون تقريبا أي ١٦,٠٨ بالمئة من مجموع الموازنة وتجدر الاشارة الى ان هذه الاعتمادات لا تكفي لتعميم العلم على مجموعة السكان. فما زال عدد غير قليل من القرى محرومة من المدارس الرسمية والخاصة. وما زال الجهاز التعليمي ناقصا. والمدارس المهنية والثانوية عددها ضئيل جدا بالنسبة لحاجات السكان المتزايدة.

٢ - وزارة الصحة العامة: بلغت الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة العامة ٢٣,٥ مليون تقريبا والنسبة ٣,٧٢ بالمئة من مجموع الموازنة وهي ضئيلة لا تؤمن الا القليل مما تحتاجه البلاد في حقل العناية الصحية وخاصة في المناطق.

٣ - وزارة السياحة: للسياحة اهمية خاصة في الاقتصاد اللبناني فهي مصدر هام للدخل وقد بلغت اعتمادات موازنة وزارة السياحة في مشروع موازنة السنة ١٣,٥ مليون تقريبا والنسبة ٢,١٣ بالمئة من مجموع الموازنة على الرغم من ان الدولة تعير هذا القطاع اهمية كبرى الا انه لا بد من وضع مخطط سياحي ينفذ على مراحل لان السياحة مدعوة لان تمثل دورا هاما في اقتصاد البلاد.

٤ - وزارة الزراعة: يعتمد على الدخل الزراعي ما يقارب من نصف اللبنانيين وقد خصص في موازنة عام ١٩٦٨ اعتماد قدره ١٦,١ مليون تقريبا أي بنسبة ٢,٥٥ بالمئة يستدل من هذه الارقام ان نشاط الحكومة في هذا القطاع يكاد ان يكون مفقودا فالسواد الاعظم من الذين يعملون في هذا الحقل يعانون من مستوى حياة متدن. والانتاج الزراعي يلاقي صعوبات كثيرة في التصريف. والفلاح ينزح عن القرية بسبب اهمال المسؤولين. والخلاصة ان الزراعة هي حجر الزاوية في الاقتصاد اللبناني وعلى الحكومة ان تعيرها اهتمامها الكلي.

٥ - وزارة الاشغال العامة: بلغت الاعتمادات المخصصة لوزارة الاشغال العامة والنقل ما يقارب ٨٨ مليون ليرة بنسبة ١٢,٩ بالمئة وأسارع الى القول ان ازمة هذه الوزارة هي ازمة تنفيذ اكثر منها ازمة اعتمادات فالجهاز الفني غير كاف للتنفيذ والطرق الدولية غير متوفرة الشروط الفنية وشبكة الطرقات الرئيسية ناقصة وغير مستوفية الشروط الفنية ايضا. والطرق المحلية والداخلية مزرية ومشروع الـ ٨٤ مليون ليرة لم يحل مشكلة القرى المحرومة ووسائل النقل ومراكز المواصلات غير مجهزة تجهيزا كافيا.

٦ - وزارة الانباء: استعرضت اللجنة المالية لدى البحث في موازنة هذه الوزارة مع معالي الوزير قضية دمج شركتي التلفزيون ونود تذكير معالي وزير الانباء والحكومة معالجة هذه القضية على ضوء المصلحة العامة ومراعاة مصلحة جمهور المشاهدين والعمل على زيادة حصة الخزينة بمناسبة هذا الدمج. هذا ما حصل عند درس موازنة الانباء في مدة شهر تقريبا. وارى لزما علي ان اطلع المجلس الكريم على الجديد في هذا

الموضوع، وهو ان لجنة المال والموازنة عقدت جلسة نهار امس بحضور رئيس لجنة الانباء البرلمانية وعدد من الزملاء، استمعت فيها الى معالي وزير الانباء يدلي ببناء لطلب اللجنة ببيان مفصل عن مراحل المفاوضات الجارية مع شركتي التلفزيون، وعلى ضوء هذه الشروحات وما عند اللجنة من معطيات الخبراء، اتخذت اللجنة التوصية التالية:

توصية لجنة المالية والموازنة بجلسة ١٥ / ١ / ١٩٦٨

وحيث إن المصلحة العامة تفرض ان تكون الدولة مالكة للتلفزيون الذي اصبح وسيلة حيوية لاعلام وتوعية المواطنين ولا يجوز ان يبقى الجهاز المذكور خاضعا للاعتبارات التجارية وحدها.

لذلك توصي اللجنة الحكومة بوجوب تطبيق المادة ١٨ من الاتفاقين المعقودين مع الشركتين، التي تقضي بإلغاء الترخيص الممنوح لهما. كما توصي اللجنة بتوقيف البث بالالوان فورا ريثما يصار الى انشاء محطة تلفزيون حكومية، هذه لمحة عن بعض الامور التي بحثتها اللجنة بالتفصيل مع الوزراء المختصين عند درس موازنات بعض الوزارات ونأمل من الحكومة ان تسعى لزيادة الواردات حتى تتمكن من تنفيذ المشاريع الانشائية وان تسهر العدالة والامن حتى تنعم البلاد بالاستقرار والرخاء وفقنا الله جميعا لما فيه خير لبنان -

بيروت في ١٣ / ١ / ١٩٦٨

رئيس ومقرر لجنة المالية والموازنة

رينه معوض، محمد صفى الدين

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس، زملائي الكرام

موضوع واحد هو الأهم في الطرف الحاضر، بعد ان شكنا جميع الوزراء في اللجنة المالية من قلة الاعتمادات المخصصة لهم في الموازنة وبعد ان طالب جميع النواب بزيادة الاعتمادات المرصدة لمناطقهم.

موضوع واحد يجب ان يوجه له جميع المسؤولين اهتمامهم الكلي، السريع، الجريء: هو موضوع زيادة واردات الخزينة الذي لم يعالج بعد بالطرق الملائمة وبالجزم اللازم.

لنقل، عفى الله عما مضى...

أما الآن فلن نطلب شيئا من دولة رئيس مجلس الوزراء، وزير المال، لأنه سيرجع قريبا الى منطقته ليهتم باعادة انتخابه.

لذا سنوجه كلامنا الى المسؤولين في وزارة المالية والى كل وزير يعين على رأس هذه الوزارة ونتضرع منذ الآن الى الله القدير ان لا يكون هذا الوزير رئيس مجلس الوزراء ليتفرغ الى عمله الشاق بكل قواه ومقدرته واخلاصه.

لزيادة واردات الخزينة نوعان من الطرق مباشرة وغير مباشرة.

وسنحصر بحثنا هذا بالنوع الاول.

هناك ما لا يقل عن احدى عشرة وسيلة توصلنا الى الغاية المنشودة واليكم بيانها بايجاز كلي:

اولا - استيفاء بقايا الضرائب المتأخرة على المكلفين اعتبارا من ١٩٥٨:

كانت تبلغ هذه البقايا ٦٠ مليون ليرة سنة ١٩٦٤ فارتفعت الى ٧٠ مليون سنة ١٩٦٥ وفاقت الى ٩٠ مليون سنة ١٩٦٦... الحل على الجرار اذا بقينا على الروتين الحالي.

لقد لاحظنا في اللجنة المالية تهافتا على الخزينة لدفع البقايا على أثر صدور النص الذي اجاز دفعها قبل نهاية السنة المنصرمة دون غرامات التأخير لذا اعتمدنا نصا جديدا يحدد هذه الاجازة لغاية ٣١ آب سنة ١٩٦٨ وسيؤدي هذا النص، اذا ما أقر من قبل المجلس، الى تصفية قسم من البقايا. اما تحصيل القسم الأكبر من الباقي فيكون باعتماد الحل التالي:

- اعتبار كل مبلغ يدفعه المكلف تلقائيا او جبرا تسديدا للبقايا المترتبة عليه. والرجوع الى المواد ٣٨-٣٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٧ لتحديد النسب المثوية العائدة لموظفي المالية

ثانيا - تحصيل ديون الخزينة على الغير،

من جراء القروض الزراعية والليرات المصرية السياحية وكفالات الدولة لبعض البلديات والشركات الخ...

ثالثا - استرداد سلفات الخزينة:

لقد بلغت السلفات الممنوحة من الخزينة ٤٠٩ ملايين ليرة في نهاية سنة ١٩٦٦ ما عدا السلفات المعتبرة كمساهمة في المؤسسات الوطنية والدولية (٢٦ مليون ليرة).

وبعد ان وضعت الحكومة مؤخرا الأسس لاسترداد ال ٨٨ مليون ليرة المسلفة لمصلحة مياه بيروت وكهرباء لبنان ومصلحة التعمير، يقتضي اجراء تسوية عامة لجميع السلفات الاخرى وقيمتها ٤٠١ مليون ليرة.

وبالاستناد الى القوانين التي صدرت وستصدر باعادة السلفات التي استعملتها بعض المصالح لشراء ماكينات وتركيب تجهيزات يصبح بالامكان ان تصدر الدولة سندات على الخزينة وان تستلف من بنك لبنان لقاء هذه السندات المبنية على انشاءات ثابتة ومنتجة.

رابعا - بيع بعض املاك الدولة الخاصة:

يوجد لدى الدولة برسم البيع:

- اراض وابنية كائنة في عدة احياء من بيروت (الرميل والمرفأ والصنائع ورأس بيروت وبئر حسن)... منها

الاراضي التي ربحناها مؤخرا على البحر على أثر انشاء الحوض الثالث وسجن الرمل الذي سيخلى قريبا عند اشغال السجن الحديث في روميه . فجميع هذه الاراضي والابنية معدة للبيع وستعطي للخزينة عشرات الملايين من الليرات .

- وارض زراعية كائنة في المحافظات ، وقد اوشكت ان تذوب من جراء الاعتداءات المتتالية عليها من اصحاب الاملاك المجاورة . وهناك الاملاك البحرية ومساحتها ٦٤٣ الف مترا مربعا ، وقد استولى عليها الملاكون المجاورون وغرسوها اشجارا مثمرة من خمسة عشر سنة على الأقل ، فالواجب يقضي بتسوية هذا الوضع الشاذ ببيع هذه المساحات من هؤلاء الملاكين .

- اما قصر العدل القديم والسراي الكبير والاراضي المحيطة بهما ومساحتها ٢٩ الف متر مربع ، فبالامكان الاستفادة من ثمن نصف هذه المساحة المقدّر بخمسين مليون ليرة على اقل تعديل وتخصيص النصف الثاني لاعمال تجميلية ، فضلا عن توسيع شارع الكبوشية من الجهتين الشمالية والشرقية .

وبمناسبة الكلام عن املاك الدولة الخاصة لا بد من الاشارة الى ان هذه الاملاك ، المقدرة قيمتها بمئات الملايين من الليرات هي باستلام وادارة موظفين اثنين لا غير في الدوائر العقارية . فتأملوا . . .

خامسا - تحصيل الشرفية :

لقد اهملت الادارة تماما هذا المورد مع ان التحسين الطارئ على الاملاك المجاورة من جراء إنشاء البولفارات والاورتوسترادات والطرق الدولية والرئيسية كان كبيرا فبلغت خسارة الخزينة عشرات الملايين من الليرات ، واني اذكر قانون ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٥١ الذي قضى باستيفاء ربع التحسين الناتج من تنفيذ مشروع القاسمية فبقي حبرا على ورق لغاية اليوم رغم تنبيهاتنا المكثرة .

سادسا - المساعدات الاجنبية على انواعها .

لم تقم الدوائر المختصة بالجهود الملائمة للاستفادة من هذا المصدر بالقدر الذي نستحق في حين ان المجال كان واسعا للحصول على مساعدات مالية وفنية من مختلف المؤسسات الدولية والخاصة . وفي جملة القروض الطويلة الأجل التي منحها مثلا الجمعية الدولية للانماء (IDA) في كانون الاول الماضي قرض لجمهورية كوريا بمبلغ ١١ مليون دولار لتحسين اوضاع شبكة السكك الحديدية وقد منح هذا القرض لمدة ٥٠ سنة لقاء عمولة قدرها ٠,٧٥ بالمائة ودون أية فائدة . . . وكان هذا القرض الثاني من نوعه لجمهورية كوريا بعد القرض الممنوح سنة ١٩٦٢ بقيمة ١٤ مليون دولارا . فأين لبنان من هذه التسهيلات المالية التي هو بأشد الحاجة اليها؟

فمع مطالبتنا بوضع حد للاهمال الحاصل بهذا الشأن نذكر المجلس بوجوب التصديق على الاتفاق المعقود مع دول السوق الاوروبية المشتركة لمساعدتنا على تنفيذ سبعة مشاريع كبرى ، منها ري البقاع الجنوبي وانشاء صناعة بتروكيميائية وانماء صناعة صيد الأسماك . . .

سابعا - زيادة واردات الخزينة عن طريق انشاء بعض الضرائب الجديدة:

بالاضافة الى رسم المطار الذي قرره هذا المجلس والذي لم ينفذ بعد نذكر في جملة الضرائب الجديدة الواجب احداثها:

١ - رسما تصاعديا على الاراضي عند بيعها بثمن يفوق السعر المسجل في الدوائر العقارية.

لقد استفاد لغاية اليوم عشرات الالوف من اللبنانيين والاجانب من ارتفاع اسعار اراضيهم بنسبة كبيرة جدا (أو هائلة في بعض الاحيان) فبلغ ربح هؤلاء الاشخاص مئات الملايين من الليرات قبضوها تماما وكامالاً ولم يدفعوا منها قرشا واحدا الى الخزينة.

ان وضعاً كهذا لا يجوز ان يستمر.

٢ - رسم الفراغ والرهن على المؤسسات التجارية والصناعية التي تباع او ترهن وفاقاً لأحكام قانون حماية تلك المؤسسات الذي صدر مؤخراً.

ثامنا - زيادة الواردات عن طريق رفع معدل الرسوم القديمة:

لدينا العديد من الرسوم وبدلات الاشغال والعائدات والغرامات التقديرية المقررة من مدة طويلة وقد اصبحت ضئيلة جدا بعد تدني القوة الشرائية لليرة اللبنانية فيقتضي اعادة النظر بها ورفع معدلاتها.

تاسعا - زيادة عائدات شركات البترول والمديكو بنسب عادلة وقد اصبحت ملحة:

عاشرا - زيادة حصيلة الضرائب والرسوم عن طريق تحسين طرق استيفائها.

من الثابت والاكيد ان الخزينة تتكبد خسارة سنوية تقدر بعشرات الملايين من الليرات من جراء النقص في الملاكات والتغاضي والاهمال في استيفاء الرسوم والضرائب نذكر منها بنوع خاص:

- ضريبة الدخل

- ضريبة الاملاك المنية

- رسوم الجمرك

- رسم الفراغ في الدوائر العقارية

- ضريبة الارث

- رسم الطوابع، الخ. . .

من المعلوم ان التلاعب بهذه الرسوم والضرائب جار على قدم وساق وان الادارة لم تنجح في مكافحتها له بصورة ناجعة فمجال العمل امام المسؤولين من هذه الناحية هو واسع جدا وعليه ان يتجه نحو:

- سد الثغرات في القوانين الحالية
 - وتوسيع نطاق الضريبة المقطوعة
 - وانشاء معهد خاص للضرائب والرسوم
 - وزيادة عدد المراقبين والمفتشين الماليين
 - وتحسين اوضاعهم المادية والادارية بصورة ملموسة.
 - وفرض العقوبات الشديدة على المخالفين وشركائهم في الدوائر وخارجها.
- ويجب ان يعلم الجميع - وبالدرجة الاولى النواب الذين يطالبون بالمزيد من النفقات - ان التدابير المذكورة لن تجدي نفعا كافيا اذا ما بقي معظم المكلفين على طبعهم في التهرب من دفع الضرائب او من دفعها ناقصة وناقصة جدا... تماما كما لو كانت الدولة عدوة الشعب، والشعب عدو الدولة اللدود.

حادي عشر- تعديل النظام الضرائبي الحالي :

لقد اصبح هذا النظام كالثوب المرقع، بعد التعديلات المتكررة التي ادخلت عليه. فاعتماد نظام جديد بشكل «كود» (code) اصبح امرا ضروريا ومفيدا.

وقد بينا في تقارير سابقة اسس النظام الانسب للبنان في وضعه الاقتصادي والاجتماعي والاداري والتربوي الحاضر وفي جملة هذه الاسس تعديل بعض الرسوم والضرائب لتخفيف جورها عن الطبقات المعوزة من جهة ولجعلها ملائمة تماما للوضع الاقتصادي الحاضر من جهة ثانية.

فيصبح لدينا بالنتيجة نظام ضرائبي يقتطع ٢٤٪ من الدخل القومي، بدلا من ٢٢٪ الحالية، على ان ترتفع تدريجيا نسبة هذا الاقتطاع الى ٢٨٪ عندما يصل الى عتبة البلدان المتقدمة، أي عندما يصبح معدل دخل الفرد فيه ١٦٠٠ ليرة في السنة (وهو يبلغ الآن ١٣٥٠ ليرة تقريبا).

ايها السادة،

بالرغم من بعض الجهود المبذولة، ان الحكومات المتعاقبة قصرت كثيراً بواجبها بصدد واردات الخزينة وقد ادى هذا التقصير الى حرمان الشعب من منافع كثيرة.

اما الآن - وقد ازدادت نفقات الدولة ومسؤولياتها وكذلك مطالب الشعب الحققة - فكل اهمال بهذا الخصوص قد يؤدي الى كارثة مالية واجتماعية.

لذا لا يسعني، باسمي الشخصي وبصفتي ممثلا حزب الكتائب في هذا المجال، الا ان ادعو المسؤولين مرة اخرى الى القيام بواجبهم بكل سرعة وجدية وجرأة، لنحصل على زيادة في الواردات تقدر دون مبالغة، وبلاستناد الى ما بيناه اعلاه - بخمسين او ستين مليون ليرة في السنة - فضلا عن الوفرة الذي يمكن ان يحصل في النفقات اذا سهرت الدولة على منح الهدر والتجاوز خصوصا في الاشغال العامة واللوازم.

ان الزيادة والوفر المذكورين اذا ما حصلنا عليهما او على قسم منهما هذه السنة يجعلان الدولة بغنى عن القروض او عن معظمها اعتبارا من العام المقبل، طالما اننا لا ندفع أكثر من ٦٠ مليون ليرة في السنة للمشاريع الانشائية المبينة في الجزء الثالث من الموازنة.

وان الزيادة والوفر المبحوث فيهما يسمحان ايضا للدولة ان تمنع وقوع البلاد في فضيحة الفسائح: استقالة قضاة لبنان الاجمالية.

بيروت في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٦٨

عن نواب الحزب الديمقراطي الاجتماعي اللبناني (الكتائب اللبنانية)

الامضاء: جوزف شادر

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: دولة الرئيس.

نقاش الموازنات، هو نقاش عام يشمل نشاط الدولة الذي ينعكس في هذه الموازنة، وهذه الموازنة بدورها تشكل المقياس العام او المدلول الظاهر لمثل هذا النشاط خاصة، اذا كانت الدولة تتدخل بشكل مباشر او غير مباشر، كما هي اوضاع الدول الحديثة بزيادة مستمرة لبعض القطاعات الاقتصادية والمالية الكبرى في البلاد، او تملك جزءا او كلا من هذه القطاعات، او تشترك في امتلاكها وادارتها.

لم نتناول في نقاش اليوم جميع هذه الوجوه لان ذلك قد يطيل بنا مدى الحديث، وليس هذا قصدا، اننا سنكتفي بما نعتبره اساسا في نظرنا المرحلية للشؤون العامة وللمطالب الشعبية الرئيسية وللحاجات الادارية الملحة، فبعد ان وضع العهد الشهابي انظمة مجلس الخدمة والتفتيش المركزي، كان يتوجب على الدولة، ان تستمر في سياق تميم هذه المؤسسات الرئيسية الكبرى التي وضعت حدا كبيرا للمداخلات الحزبية، وللاعتباطية في التعيين، وفتحت دوائر الدولة على رقيتها المتصاعدة لارباب الكفاءة العلمية، بحيث وضعت اساسا لدخول الوظيفة، الفحص والمباراة، وضعت الشهادات الرئيسية المتفاوتة وفق رتبة هذه الادارات، وكان على الدولة ان تبشر في هاتين السنتين، قضية وضع النصوص الضرورية التي تحدد صلاحيات الموظفين، وقد رصدت مبالغ كبيرة لمثل هذا العمل الايجابي لكي نضع حدا لفوضى الصلاحيات القائمة اليوم في جميع دوائر الدولة، ولكي تصبح المؤسسات التي وضعها العهد الشهابي واقعا وفعلا، مؤسسات تنظيمية، ينعكس نطاقها في جميع دوائر الدولة فبدون هذه المرحلة التطبيقية، التفصيلية، الفرعية، الضرورية جدا من تحديد مسؤولية الموظف، لا يمكن واقعا وفعلا ان يمارس على افضل وجوهه لا مجلس الخدمة المدنية، ولا التفتيش المركزي صلاحيتهما، لا ندرى من المسؤول عن عدم الأخذ في تطبيق هذه المرحلة التنظيمية الرئيسية، وكانت في الحكومة السابقة وفي العهد الشهابي ايضا، قد انيطت هذه القضية احيانا نظرا لاهميتها وخطورتها بوزير مسؤول عنها. اما المرحلة الثانية من

التنظيم الاداري، فيثبت واقعا وفعلا انه لا يمكن، ان نخترع الاشياء من لا شيء او ان نباشر فعل العجايب، دون ان نتبع طريق التنظيم المتسلسل.

والناحية الاخرى التي كان يجب ان نقوم بها، هي متابعة التطهير الاداري، وجعل هذا التطهير يشمل رجال السياسة في جميع مراكزهم وقد وضعت الانظمة لأجل ذلك، على انه كان يجدر بتنبيه اداري يصدره رئيس الحكومة، بوصفه الموجه لهذه الاجهزة، ان تأخذ اعتبارا من الموجهة التطهيرية التي حصلت في الماضي فتتقيد الهيئات التطهيرية التي صوت عليها هذا المجلس، بالاعتبارات المبدئية الرئيسية التي تتضمن حق الشخص المتهم، بأن يجيب عن نفسه مباشرة وان يدافع عن نفسه قبل ادانته، وفي رأينا، انه يتوجب على الدولة، ان تجعل هذا التطهير سنويا، أي ان تفرض بمذكرة ادارية على هيئة مجلس القضاء الأعلى، وعلى الهيئة الادارية المختصة بتطهير الموظفين، بان تجتمع في كل سنة في شهر معين قبل انقضاء السنة، لكي تراجع ملفات الموظفين وخاصة، الموظفين من رتبة رئيس قسم، الى رئيس دائرة، الى رئيس مصلحة، الى مدير عام، وان تشدد في مراقبة هذه الملفات وفي تقصي اخبار هؤلاء الموظفين، لكي نتخلص من هذه الرشوة التي اصبحت متفشية في الدولة بشكل جعل احد كبار الاداريين المسؤول عن شؤون الموظفين يقول، ربما في الدولة اليوم اكثر من ثمانين بالمائة من الموظفين يتقاضون رشوة على اعمالهم، بهذا العمل البدائي السنوي الضروري الذي يطال فقط، المسؤولين الحقيقين في ادارات الدولة، نستطيع ان ندشن عهدا اصلاحيا حقيقيا، في الوقت ذاته نمهد للعمل التنظيمي الاول في تحديد الصلاحيات، فبدون ادارة سليمة لا يمكن تنفيذ أي شيء في هذه الدولة.

اما في الحقل السياسي، فلديكم ايضا قانون لم يوضع حتى الساعة موضع التنفيذ؟ هو قانون الاثراء غير المشروع، الذي يطال الاداريين وغير الاداريين، والسياسيين ايضا، لأن هذه البلاد اضحت، ويا للأسف، ينتشر فيها الفساد كالتهام النار للعود اليابس، فلا يمكن على مدى طويل، او قصير ان يعيش النظام الديمقراطي البرلماني في هذا البلد، دون ان تصيبه نكسات، انقلابات، او ثورات او شرشحة عادية، غير طبيعية، الا اذا كان المسؤولين يطمحون في هذا المجلس الى ان يقللوا على الاقل عما يجري. في مجلس بريطانيا العظمى عندما يتهم احد النواب، او احد السياسيين او احد الوزراء بشيء ويثبت عليه ذلك - يضطر الى الانسحاب من المجلس ورؤوس النواب مطرقة حجاجا وحياء الى الارض.

ان النظام البرلماني الديمقراطي، هو في خطر، اذا استمرنا في معالجة القضايا بروح التساؤل.

المشكلة الثانية التي اريد ان أثيرها في ضمن المشاكل الاجتماعية، هي مشكلة الادوية في لبنان، وعدم إيجاد حل مناسب لها. كانت قد اتخذت الحكومة سابقا قرارا بتأليف لجنة تتابع فيها هذه القضية، وهذه اللجنة اقترحت انشاء مصلحة مستقلة لاستيراد الادوية من الخارج، على الاقل الادوية الشعبية الرئيسية فنريد ان يتحقق هذا الأمل الكبير للشعب اللبناني فننقذ عشرات الالوف من المرضى في هذه البلاد، من احتكار قبضة لا تتجاوز اصابع اليد عدا، من كبار المستوردين المحتكرين، وهذه المشكلة لا تحل الا اذا تدخلت الدولة بشكل مباشر، فتنشئ اما

مصلحة مختلطة مع بعض المستوردين تطرح في التلزم استيراد هذه الادوية من الخارج، واما انشاء مصلحة حكومية مباشرة لشراء هذه الادوية وللمراقبة اصنافها والحرص على عدم تعدد هذه الاصناف، كما هي الحال الآن، فهذا المشروع، لن يرى النور، يجب ان نتذكر ان اعباء هذه الادوية هي في تزايد بالنسبة لتكاثر عدد المرضى في حضارة مثل حضارتنا المادية، لم تعد فيها ظروف الحياة طبيعية، فأصبح عدد الاطباء يتصاعد، ولكن عدد المرضى يسبقهم بكثير، ويجب ان تباع الحكومة هذه الادوية بربع اثمانها او بأقل من ذلك لجميع اللبنانيين هذه الاصناف الشعبية الرئيسية التي يمكن تحديدها، ففي بعض بلدان العالم المتقدمة حتى في البلدان الرأسمالية حيث يدعي لبنان انه من صنفها يحصل مثل هذا، لا يجوز يا معالي وزير الصحة ان يضطر المريض في العصبي مثلا ان يشتري لمدة اسبوع او اسبوعين الدواء بقيمة مائة ليرة لبنانية، كما قال لي احد الاطباء. ثالثا من القضايا التي تطرأ على فكري وهي اساس كل انماء اقتصادي، قضية مصرف الانماء، لماذا هذا التأخر في انشاء هذا المصرف؟

كأن هنالك مؤامرة بين بعض كبار التجار او المفكرين الرجعيين المتخلفين عن العصر، وبين المسؤولين في سبيل تعطيل انشاء مصرف الانماء، لأنه بدون هذا المصرف لا يمكن وضع أية خطة تنمية صحيحة للبلاد، هذا مستحيل، لا يمكن لصناعي واحد او لصاحب مشروع واحد ان يستمر او ان يمول مشروعه الا اذا وجد امامه مصرفا يستطيع ان يقرضه ديناً بفائدة نسبياً خفيفة جداً، من ثلاثة الى خمسة بالمائة وعلى اقساط لا يجوز ان تقل عن العشر الى الخمس عشرة سنة، في بريطانيا ذاتها مصارف لبعض القضايا، خاصة السياحية تعطي قروضا لمدة تسعين سنة، فلا يمكن اطلاق النهضة الصناعية من عقالها في لبنان الا بانشاء مصرف الانماء الذي نتحدث عنه، هذه ايضا من بعض المؤسسات الشهابية التي لم يتسن للرئيس شهاب ان يطبقها في الواقع وفعلاً فالقوانين وضعت لانشاء هذا المصرف، فلماذا هذا التأخير في انشاءه؟

ان مشكلة المثقفين العاطلين عن العمل ومشكلة العمال تتفاقم في كل يوم في لبنان، صدف ان قرأت في بعض المجالات مقابلة بين عدد الطلاب الجامعيين في اسرائيل وفي لبنان سنة ١٩٦٦، فوقع امام نظري هذا الرقم الغريب، في لبنان خمسة عشر الف طالب جامعي وذلك كما ذكرت أي في عام ١٩٦٦، ففي اسرائيل سبعة آلاف طالب فقط، طبعاً يجب ان نحذف من عدد الطلاب اللبنانيين ربما الف وخمسمائة الى ألفين، سوريين وعراقيين ولكن يبقى هذا العدد ضخماً جداً. هؤلاء سوف يخرجون الى الحياة بعد سنتين او ثلاث يطلبون العمل كل في مجاله، ماذا ستعمل الدولة لأجل توفير العمل لهؤلاء؟ فاذا لم يوجد لدينا قطاع صناعي متطور نامي، فإن معظم هؤلاء الطلاب يصبحون عرضة لجميع الافكار تتقاذفهم ذات اليمين وذات اليسار، هم النواة مع عشرات الالاف من انصاف المتعلمين الحاصلين على الشهادة التكميلية وعلى الشهادة الثانوية للثورة الاجتماعية المقبلة التي لا يمكن الا ان تحدث بعد بضع سنوات، اذا نحن لم ننظر الى هذا التبدل الرئيسي الذي هو سيحدث اليوم امام اعيننا في لبنان، والذي يجعل القدامى يتوارون عن المسرح والشباب المتعلم يأخذ بناصية التوجيه العام ويشكل اكثر فاكثراً، هذه القوة الطليعية للشعب اللبناني.

اما المشكلة الزراعية فتعلمون يا دولة الرئيس، اكثر مني خطورتها في البلاد، ولكن اسمحوا لي ان اوجه العتب واللوم، هو ان، هذه الحكومة او ربما أية حكومة اخرى، لا تفكر عادة ان هنالك من ثلاثمائة وخمسين الى خمسمائة الف لبناني يعيشون من هذا الايراد الذي يبلغ اربعين مليون ليرة ثمن التفاح اللبناني، ولا اذكر الحمضيات ولا اذكر الكرم او الزيتون او سواها من مواد الإنتاج الزراعي. اما اذا كان هنالك رأسمالي واحد او بنك صغير وصدف لهذا البنك الذي لا يبلغ رأسماله ربما اكثر من مليون او مليونين ليرة، ان اهتزت به بعض القواعد او راجت حوله بعض الاشاعات، فنرى الحكومات في هذا البلد تجتمع ليلا ونهارا وتمضي، ربما اثنتي عشرة ساعة واكثر للبحث في طريقة تخليص مصرف واحد. ونحن لا نفكر في ثلاثمائة وخمسين الف الى خمسمائة الف مزارع لبناني يعتاشون معظمهم او تقريبا جلهم من المزارعين الصغار ويأخذون قسما من ايرادهم الشخصي من هذا الجل او هذه الجلال الصغيرة من التفاح او من هذا البستان، هذه نظرة مختلفة بالنسبة لما يجب ان نفكر به في مستقبل هذه البلاد. لقد وضعت الحكومة اليافية السابقة مشروع قانون بعد ان نام مدة ثلاثة اشهر في بعض اللجان في المجلس النيابي، تفضلتم بتصديقه بمرسوم اشتراعي ولكن حتى الساعة لم يعين مجلس ادارة لهذه الشركة المختلطة، حتى الساعة لم يفكر في استئجار مكان، في أي مكان من بيروت لجعل هذه الشركة تعمل وتشتري التفاح، وعدتم بشراء التفاح من جانب مكتب الفاكهة، ان مكتب الفاكهة لم يشتري حتى الساعة، الا مائتين وخمسين الف صندوق من اصل الثمانية او التسعة ملايين صندوق التي لم يصدر منها حتى الساعة الا مليونين او مليونين ونصف.

اما الباقي وهو ستة ملايين صندوق فلا يزال في البرادات ولا يستطيع احد ان يتكهن، اذا كان احد المزارعين الواضع صناديقه في البراد يستطيع ان يحصل على ثمن الصناديق الخشبية فقط، لا اكثر، من جراء عملية البيع لم تفكروا يا دولة الرئيس ويا اعضاء الحكومة ان هنالك دولا لا تتقبل منا اليوم شراء التفاح اللبناني، لانه لا يوجد معاهدة اقتصادية بيننا وبين هذه الدول، كما بين ذلك معالي الصديق وزير الاقتصاد، مثلا في بريطانيا حتى هذه الساعة بالذات، وقبلها أبان الموسم بالذات كان يباع صندوق التفاح في بريطانيا بعشرين الى خمس وعشرين ليرة لبنانية، ولكن حيث اننا لم نتقدم لآبرام أية معاهدة اقتصادية مع بريطانيا ولجعل المعاملة على الاقل تتم ضمن كفة صغيرة من التكافؤ، فان بريطانيا لم تتقبل منا الا بعض الاطنان الزهيدة من التفاح، لم يكن واجبا على الحكومة ان ترسل وزيرا بشكل خاص الى بريطانيا او ان ترسل لجنة وزارية حتى، تبحث هذه القضية وتتخذ التدابير هنا، في حال عدم الوصول الى اتفاق، الى منع بعض المواد الكمالية وغير الكمالية البريطانية من دخول هذا البلد، الى ان نصل الى اتفاق معقول مع الدولة البريطانية. من الغريب ان في وزارة الخارجية لا يوجد حتى الآن سفراء، في الواقع معظمهم يفكرون بهذه القضايا قبل كل شيء، بينما نرى سفراء بعض الدول الاخرى يعملون جادين، حتى لو لم يكن بالقرب منهم محققون اقتصاديون لاجل تميم ما يرونه واجبا بالنسبة لبلادهم في مثل هذه القضايا الرئيسية، الامر الغريب ايضا في حقل التفاح والحمضيات والكرمة وسواها، انه عرض رسيما على الحكومة اللبنانية شراء جميع الوان الإنتاج الزراعي اللبناني من جانب الاتحاد السوفياتي عرضا مكررا، وكان مسؤول في

الدولة، عندما يتصل رئيس الوفد الذي كان برتبة وزير بالادارات، يرسل لهم هاتفيا، استقبلوه ببشاشة، ولكن لا ترتبطوا معه. عرض هذا العرض عدة مرار، شرط ان نسمح لهؤلاء، للخبراء السوفيات ولشركاتهم الذين لا يقلون خبرة بعض الاحيان عن الخبرة الاوروبية او الاميركية، بأخذ بعض الالتزامات بالتراضي، لو افترضنا اننا سنخسر من جراء هذه الالتزامات، الا يجوز ان نخسر مليون او مليونين او ثلاثة او أربعة أو عشرة ملايين - مقابل تصدير مائة الى مائة وخمسين مليون ليرة على الاقل من إنتاجنا الزراعي دفعة واحدة، لتستطيع موسكو وحدها او لينينغراد بظرف ثلاثة او اربعة اشهر، ان تستهلك هذا الإنتاج برمته، اقول بصراحة لماذا هذا الخوف من الشيح الاميركي؟ نحن يجب ان نقوم سياستنا الاقتصادية على التحرر الكامل، ان ينعكس هذا التحرر السياسي في سياستنا الاقتصادية خاصة، عندما مصلحتنا الوطنية والاقتصادية تقضي بذلك، لا يخشى الاتحاد السوفياتي، ان يكون له معاهدة مع بريطانيا مثلا، ينظم علاقته مع هذه الدولة على هذا الاساس، لا يحجل ان يكون له مع اية دولة في العالم مثل هذه المعاهدات، لماذا هذا التقصير الفاضح في مثل هذا الحقل؟ وعندما كنت في الاتحاد السوفياتي، كرر علي هذا العرض مجددا، بأن الحكومة السوفياتية مستعدة ان تشتري جميع الوان الانتاج الزراعي، من عنب، من تفاح، من ليمون، من زيتون الى ما سوى ذلك باسعار معقولة وان تؤمن لنا على الأقل، انه لا نتعرض في كل سنة الى مثل الازمة التي تعرضنا لها اخيرا والتي لولا النكسة ولولا ظروف معينة، لرأيتم البلاد قامت واثارت وقطعت الطرقات كما فعلوا في فرنسا منذ سنة، من اجل تأمين بيع هذه الحاصلات التي هي نتيجة العرق الذهبي الذي يتقطر من عقل الفلاح ومن جيبه، فالوقت لا يزال مفتوحا امام الدولة لقبول مثل هذا العرض ولا يزال الوقت ايضا موجودا لاجراء مثل هذه المعاهدات التي اشترت اليها. خامسا قضية المصفاة الثالثة التي رخص لها مبدأيا في عهد الحكومة اليابانية السابقة والتي كان المقصود من انشائها، جعل الصناعات البتروكيميائية وهي اليوم اغنى صناعات العالم بعد الصناعات الثقيلة تدخل الى لبنان، فتدر عليه الاموال اكثر من السواح، واكثر من الاصطياف، واكثر من التجارة، لان في الاقتصاد الاميركي الحالي الكيماوي مثلا اكثر من ستين الى الخمسة وستين بالمائة من المواد الكيماوية تخرج من صناعة البترول، فهذا كان هو القصد، فجاءت هذه الحكومة ومنحت الرخصة من جهة الى زميل لنا كريم هنا، الاستاذ الدكتور مانوال يونس ثم أخذت هذه الرخصة منه من جهة اخرى، بالقبول مع شركات النفط في الزهراني وفي طرابلس، بان تجري التوسيعات التي لم تفتن هذه الشركات في اقامتها، الا عندما تقدم زميلنا الدكتور مانوال يونس بطلب الاجازة المذكورة ولأجل قطع الطريق عنه نهائيا في اشادة هذه المصفاة الثالثة، وفي استطاعته تلوين هذا الإنتاج الصناعي بشتى اشكال المنتجات البتروكيميائية، هذه قضية نعتبرها نحن رئيسية في حياة لبنان، لان هذه الصناعات هي من الموارد التي تصب في بحارنا، فلا يجوز بشكل من الاشكال الا ان نفيدها منها، ونأخذ منها الاموال الطائلة، وعن طريقها نستطيع ان نأخذ الادوية باسعار رخيصة جدا، ومنها الاسمدة الزراعية، ومنها اربعة الاف نوع اليوم يستخرجها العلم الحديث من الصناعات البتروكيميائية، فلا ادري لماذا هذه النظرة ضيقة لمثل هذا المشروع الضخم؟ نعطي الرخصة من جهة، ونأخذ الرخصة من جهة اخرى، ونسملها واقعا وفعلا لهذه الشركات القائمة، لاي سبب ذلك؟ ما من احد يدري منا؟

المشكلة السادسة، واسمحوا لي بذلك، مشكلة وفضيحة الضرائب التي استحدثت والتي تناولت العمال والفلاحين والصغار في البلاد، فما من احد في البلد الا ويثن من هذه الضرائب، بينما كان يتوجب تطبيق ضريبة الدخل التصاعدية لأجل تحصيل ما يقرب من مائة الى مائة وخمسين مليون سنويا من هذه الضريبة، فيسهر مدير المالية المباشر ووزير المالية المباشر على تحصيل هذه الضريبة، كما يسهر احدنا عندما يتسلم احدى الوزارات. عليه ان يتدخل مع ارباب التحصيل، وينظم اوضاعهم، يراقب اعمالهم، ويرشدهم هو عن طريق اطلاع واسع لما يجري في البلد، لكي يستطيع ان يوجههم الى رجل غني يقيم في مظهر من التحدي لشعور جميع الناس عرسا لأحد اقربائه، يصرف عليه مئات الالاف من الليرات، او يستنجد بطائرة يجلب فيها الزهور، من فرنسا او من سواها، لكي نطالبه آنذاك او نطالب الشخص المسؤول في وزارة المالية ان يأتي اليه ويسأله من اين مصدر هذا المال، كما يفعل اصغر محصل للضريبة في فرنسا او في بريطانيا، يعتبرون المظاهر هناك، لكي يلاحقوا الناس، اذا احدهم اشترى سيارة «كاديلاك» عوضا عن سيارة بسيطة يجب ان يتمكن، من ايضاح، من اين جاء بالفرق ما بين السيارة الصغيرة، والسيارة الكبيرة؟ انهم يلاحقون هذه القضايا في اميركا وفي جميع بلدان العالم المتقدمة، لكي يستطيعوا فعلا ان يحصلوا الضريبة كما يجب ان تحصل عندما يبنون قصرا، يجب ان نسأل الرجل من اين أتى بهذا المال؟ وهل صفى، زكا ماله بما يتوجب عليه قبل ان يصرف ثلاثة او اربعة ملايين من جيبه على بناء هذا القصر في بيروت او في الجبل، هنالك طرق، جيئوا بمن يدرب هؤلاء، او دربوهم انتم بالشيء الذي ينبع من عقل الانسان، والذي نستطيع بواسطته، ان نرفع هذه الضريبة فورا وبشكل تدريجي سريع. اما اذا انتظرنا من هؤلاء المساكين، ان يفعلوا هم ما نحن لا ندفعهم اليه فلم يفعلوا ذلك.

فأرجو من الحكومة ان تعيد النظر، اذا بقيت في الحكم، في هذه الضرائب المزعجة الصغيرة التي تجعل كل مواطن يأنف من دفعها، كعدم الطابع مثلا في احدى المناسبات.

المشكلة السابعة، تتعلق بوقف حركة البناء في مختلف انحاء لبنان تقريبا في ما عدا المدن، لاننا طبقنا في الارياض القواعد نفسها التي نطبقها في المدن، اعطي مثلا، على ذلك، كنت منذ مدة في رأس المتن، احدهم وفر الفين ليرة لبنانية لبناني فيها غرفة او غرفتين حسب حسابه، فاذا به يأخذ الرخصة بعد ان دفع ضريبة المجاري وسواها من الضرائب، دفع مبلغ الف وستمئة ليرة لبنانية، ولم يبق معه سوى اربعمائة ليرة لتشييد هذه الغرفة، فهذه ضريبة، ليس فقط مجحفة، بل هي غير معقولة غير انسانية هي ضريبة لا يمكن ان يطبقها احد في لبنان يجب ان نشجع الابنية بشتى الاشكال، وان نرفع بعض القيود التي تجعل اليوم اقل رخصة تكلف اموالا لا يستطيع الفقير او العامل ان يتحملها، وربما ان نعيد النظر في قانون البناء ذاته، ونجعل المراقبة على بناء طابق واحد الذي لا تتعدى مساحته مائة وعشرين مترا مربعا حرا، حتى من الخرائط الهندسية، شرط، ان يبتعد كذا امتارا عن الشارع العام، وكذا امتارا عن الشارع الفرعي، وان نحدث آنذاك عقوبة على رئيس البلدية، عقوبة جزائية من شهر الى ثلاثة اشهر حبس وعلى المختار، اذا لم يعطنا خبرا بطرف عشرة ايام مثلا، عن المخالفة اذا ارتكبت في هذه الحالة ام اسمع في حياتي برجل يعمر بيتا صغيرا له، يعمره بشكل ان ينهدم هذا البيت على رأسه، يجب ان نتخذ احتياطات وقواعد خاصة بالنسبة لهذه البيوت الشخصية الصغيرة.

المشكلة الثامنة، هي مشكلة التفتيش الاجتماعي وقد سبق وقلنا ان معظم المعامل لم يدخلها المفتش الاجتماعي وخاصة في بعض المدن، وكذلك اريد ان ألفت نظر رئيس الحكومة والحكومة بذاتها الى عدم تطبيق الزيادة التي اقترتها الحكومة السابقة ودفعها الى صندوق الخدمات الاجتماعية، ان وزيرا من المسؤولين قال لأحد النقابات القوية الناشطة في البلاد التي بدأت في العمار، وعمرت في الواقع عدة ابنية للعمال واخذت تبيعها اليهم. نحن لن نعطيكم ال ٣٩٨٥ بالمائة، لان فلان رئيس النقابة هو من لون سياسي معين. ما دخل السياسة او الحزبية في مثل هذه الاشياء. نحن من مصلحتنا في هذا البلد، ان نجعل العمال هم القيمين على الخدمات الاجتماعية هم الذين يعرفون أكثر منا، مصلحتهم، في بناء بيوت لانفسهم، يجب ان نشجعهم على ذلك، لا ان نضع العراقيل في وجوههم وهذا مبدأ رئيسي، ان لا نزيد الأجور على قدر ما نزيد الخدمات الاجتماعية، فعندما انطلقت الحكومة السابقة من هذا المبدأ، كانت تعرف انها تنطلق من مبدأ اقتصادي ومالي سليم.

اما قضية الدفاع الوطني، ونحن نعالج نكسة هي من أخطر النكسات في تاريخ العرب وفي تاريخ لبنان، فأرجو ان اعود مرة اخرى الى قصة مشتري الطائرات، ١٢ طائرة ستكلف لبنان مائة وعشرين مليون ليرة، وتسليح هذه الطائرات سيكلف ايضا ثلاثة او اربعة ملايين اخرى، أي اننا سنقفز الى مائة وستين مليون ليرة، ان اقل معركة جوية ستجعل ال ١٢ طائرة هباء منثورا في الهواء، فهل يجوز او يعقل ان نجازف بمائة وستين مليون ليرة لشراء الطائرات الاثني عشرة؟ بينما يوجد عرض آخر نستطيع ان نشترى العدد ذاته، بأقل من ثمانية ملايين ليرة لبنانية، هذا العرض معروض من قبل الدول الشرقية، وهم لا يزالون عند عرضهم، او اذا اردتم عدم الشراء، فاستعينوا على الاقل بطائرات الدول العربية لكي تدافع عن هذه الاراضي. اما ان نصرف مائة وستين مليون ليرة قابلة بظرف بضع دقائق ان تتحول الى هواء الى بخار، فهذا امر لا يجوز، يمكننا بشرائنا ١٢ الى ٢٠ طائرة من الدول الشرقية ومن الاتحاد السوفياتي بالذات، ان نوفر مائة وعشرين مليون ليرة على الاقل نضعها في المشاريع الانشائية داخل البلاد.

ثم اين مشروع الخدمة المدنية الالزامية والعسكرية والاجتماعية. نحن في لبنان بالنسبة اليها النكسة، كانت حديث بحديث، نتحدث دائما عن الوطنية، وعن الجبهة الوطنية والصف الوطني، ولكن عمليا لم تتخذ الدولة اية مبادرة وهذا المشروع، هو رئيسي في تربية اللبنانيين، وخاصة انه لأول مرة بتاريخ هذا البلد يتقدم مشروع كامل من وزارة الدفاع اللبناني، وضعه قائد جيش، وهذا المشروع يتطلب في السنة الاولى بعض نفقات لايواء الجنود المتطوعين، ولكنه يوفر في السنوات المقبلة مبلغا لا يقل عن المليون ليرة لبنانية، اذ، تزول الاجور التي تدفع لصفوف الضباط وللجنود، ويصبح فقط يتقاضى كل جندي ما يحتاجه الى مصروف جيبه البسيط.

نأتي الآن الى مشكلة التلفزيون، وهذه المشكلة مطروحة امام اللجنة في هذا المجلس، اننا ايضا نعتبر، ان هذا المشروع لا يجوز ان يمر بشكل من الاشكال، ان القضاء اللبناني، هو ملك اللبنانيين، وليس ملك الافراد، عندما تتقدمون يا دولة الرئيس من هذا المجلس بتجديد الامتياز لشركتين لبنانيتين انتم تتنازلون عن قسم كبير من سيادتكم الوطنية والاقتصادية، فلا يجوز ذلك بشكل من الاشكال. ان هذه الوسيلة الرئيسية التي ندخل بها الى

صميم البيوت، الى صميم العقول، عقول الاطفال والشيوخ والنساء، ان تظل بيد شركات، لا نعرف من هو الموجه فيها، ألم تقرأوا في بلاد الغرب وفي الولايات المتحدة ذاتها، عن موجة الاجرام والفساد التي أخذت تبلغ ذروتها بين الصبية والشباب وأخذت تتجلى بشتى الاجرام، اجرام الشبيبة حتى كاد احدى كبار الاميركيين يقول لي، ان شبابنا اليوم هو منفلت بشكل لا يمكن ان يتصوره احد، هو ضد كل شيء؟ ضد النظام الاميركي، ضد الدولة الاميركية، ضد كل شيء، اتريدون ان نصبح نحن ايضا بسبب هذا التوجيه الخاطئ الفاسد الذي لا يقصد الا بيع السلع، الذي لا يقصد الا التجارة بالفساد التجارة بالدعارة على شاشة التلفزيون، التجارة بشتى الموبقات، ان نصبح نحن ايضا كهؤلاء الشباب الغربيين، هذا الجيل الطالع الذي سيكون ولاء على شعوب متقدمة، مثل بريطانيا، وفرنسا والولايات المتحدة ذاتها، ان هذه القضية، هي قضية كل لبناني، قضية كل عائلة لبنانية، ومصيرها ومسؤولياتها هي في اعناقكم انتم، ولا يمكن، ان نتسامح، ان تظل هذه الشركات، في يد قبضة من الذين يتاجرون في كل شيء، لأجل ربح الدينار، فيما عدا، ان هذه الشركات شوّهت هذه الشاشة، بجعل الدعاية فيها بشكل، لا يستطيع الانسان ان يتحملة احيانا. فتجديد الامتياز، هي فضيحة وجريمة وطنية، وهذه اللجنة التي رفضت هذا المشروع يجب ان تبقى عند اصرارها، ويجب هذا المجلس باجماعه، ان يرد هذا المشروع الى الحكومة وان يكلفها بوضع مشروع حكومي، كما تفعل اسرائيل بالقرب منا، كيف نستطيع نحن، ونحن على مقربة من اسرائيل وستطال امواجها التلفزيونية هذا البلد، ان نكافح سموم اسرائيل في النفوس اذا لم يكن للدولة يد في هذه الشركة ويد رئيسية، هذه الشركة ان اصححت مصلحة حكومية يجب ان تشرف عليها هيئة مستقلة من كبار المربين والمثقفين في هذا البلد، وممثلين عن الجامعات، وممثلين عن ارباب الديانات وسواهم من علماء النفس، والفنانين، لكي يصلحوا فعلا ان يضعوا برامج للتربية بشكل مباشر او غير مباشر فنسمي جيلا عقليا وروحيا، يتفق مع تقاليدنا، مع شرفنا، مع ما نضو اليه من عزة وطنية او تفتح كامل لمقدورات الانسان.

يتحدثون عن مشروع حرية الانتخابات النيابية، وفي رأينا ان التزوير قائم في عمليات وفي نص القانون الانتخابي القائم، لانه لا يمكن اجراء الانتخابات اليوم الا باستئجار رأسمالي لاي منطقة كانت، لكي يدفع رسوم الانتخابات وستصبح بعد حين، ربما هذه الانتخابات احتكارا للاغنياء دون سواهم، فلا يمكن ان تبقى المصاريف الانتخابية، مصاريف النقل على عاتق المرشح، هذا مستحيل، لانها ستتزايد في كل مرحلة انتخابية، قدر احدهم ان المصاريف التي دفعت في لبنان في الانتخابات السابقة، بخمسة عشر مليون ليرة لبنانية أي نصف او اقل من النصف قليلا من ايراد التفاح اللبناني هذه السنة لو بيع، فلا يمكن ان تظل هذه الرشوة قائمة، ويوما من الايام سنصل الى وقت، لا يستطيع فيه معظم النواب الموجودين هنا، ان يتقدموا من الانتخابات النيابية، او يكونوا هنا لبعض كبار رجال المال، يستغلونهم هم بدورهم في هذا المجلس، ويحاولون اعادة المال بصفقات تفسد الادارة، وتفسد الحكومة في آن واحد، لكي يستعيدوا هذا المال الذي صرفوه أبان الانتخابات النيابية.

اما النقطة الثانية فتتعلق طبعاً بتصغير الدوائر الانتخابية مرة اخرى، وفي تعديل الدستور، لجعل المراقبة اللاحقة ليست في يد هذا المجلس، بل في يد هيئة قضائية مختصة.

اما مشروع ال ٣٥٤ مليون الذي وضع فترجو ان يطلق عقاله، لانه كلما اخرنا في ذلك كلما، ايضا اخرنا في حركة الانماء اللبناني.

كلمة اخيرة في بناء الجامعة، هذه الجامعة خاصة بعد النكسة، يجب ان نوليها اهتماما خاصا، هذه النكسة اظهرت ان العرب في مجموعهم هم دون المستوى العلمي المرغوب فيه، أي دون المستوى العلمي والتقني عند الغرب، حول الجامعات تكونت اوروبا، حول العلم الصحيح المرقم، حول افضل مستويات العلم، بينما هنا، نرى هذا المستوى ينحدر اكثر فاكثر، فالحاصل على الليسانس اليوم، قد لا يحسن العربية والافرنسية كما كان يحسنها حامل البكالوريا في السابق، فهذه قضية ايضا رئيسية، يجب على الأقل مهما كانت الظروف، ان نباشر ببناء الجامعة اللبنانية، وان نشدد على اللغة الاجنبية بشكل خاص، لأنه من يجهل لغة اجنبية لا يستطيع في عالمنا الحديث، ان يكون له عقل يتصل بسائر عقول الناس، ولا يمكن ان يكون عالما في المعنى الصحيح للكلمة، ان دراسة هذه اللغة والتشديد عليها في جميع المراحل، الابتدائية، والثانوية، والجامعية، هي ضرورة ماسة في هذا البلد. فبناء الجامعة يمهّد لقيام وسط على الأقل مكاني علمي، الى ان تتوفر لنا الامكانيات لجعلنا ندخر كبار العلماء بيننا الذين يهاجرون اليوم الى الولايات المتحدة، والى المانيا، وفرنسا وبريطانيا وأسوج وسواها ويبلغون القمة في الجامعات ويحصلون على جوائز نوبل وسواها ويعتبرون من اكبر علماء العالم، الى ان نبقيهم هنا، هؤلاء هم الذخيرة، اننا عندما نطالب برفع مستوى الجامعة وبتعزيز مستوى الجامعة على الأقل المكاني فاننا نطالب بأفضل طلب، وبأعز طلب للبنانيين، لئلا يصبحوا يوما من الايام من الشعوب المخضية فكريا، اذ، يصبحون شعبا بليدا، ليس بينهم نخبة فكرية على الاطلاق، يتوارثون البلادة ولا يعود لهم أية اهمية، لا في الحقل الاقتصادي ولا في الحقل السياسي، ولا في أي حقل من الحقول.

ولي كلمة حول مجلس الابحاث العلمي، نكم تهملون هذا المجلس، مهما تكلفت الدولة على هذا المجلس، يجب ان تدفع له مخصصاته كاملا، الجامعة، ومجلس الابحاث يكونون، وسيكونون لبنان الحديث، لبنان المتطور، لبنان المتقدم، ليست قصة لعب قضية الابحاث العلمية، هي اساس كل شيء. زار احد اصدقائنا بلد ماليزيا التي حصلت على الاستقلال منذ فترة قصيرة، ورأى في مجلس الوزراء في غرفة مجاورة، آلة الكترونية يستشiroنها عندما يرون، ان بعض القضايا الاقتصادية غير واضحة. اتمنى على الحكومة ان تحكم هذا البلد بواسطة دماغ الكتروني، قد يوفر عليها على الأقل مهمة التفكير، خمسة عشر الف طالب جامعي سنة ١٩٦٦ في لبنان، مقابل سبعة الاف طالب فقط في اسرائيل. قطاع صناعي متأخر جدا، لا يضم ربما عمال صناعيين حقيقيين، اكثر من ثلاثين الف من اصل السبعة وستين الف، ومعظم الباقين، هم من الحرفيين في الواقع، اصحاب المعامل الصغيرة للتجارة او سواها. تخطيط للانماء غير موجود. مصرف للانماء غير موجود. مجلس للابحاث متعطل. جامعة تشبه جامعة، بابل اكثر من جامعة عصرية. تعليم الزامي ابتدائي غير موجود، وقد يكون وبالا اذا وجد لأنه لا يمكن للجاهل ان يعلم جاهلين من جديد فيجب ان ننشئ معاهد لتخريج المعلمين، وجامعة صحيحة، قبل ان ننشئ جيلا متعلما في جميع درجات التعليم وسواها من النواقص في الاقتصاد اللبناني، ونمو هائل سنوي في

عدد سكان لبنان، وطلب عمل من جانب المثقفين متزايد، وانفلاق تدريجي لبعض الدول العربية في وجه العمل اللبناني، كل ذلك، اسمحوا لي ان اقول، لا يبشر الا بالقلق على المصير، لا نستطيع الا بالصناعة ان نمتص ونشغل هؤلاء. بطالة المفكرين والمثقفين تتفاقم وستصبح خطرا اجتماعيا واقتصاديا، وسياسيا على البلاد، نحن نمر ولكن هناك جيل آخر يصعد، ويصعد بتفكير آخر، ويصعد بمطامح اخرى، ويصعد بآلام اخرى، لم نشعر بها نحن.

نحن نرى بمثل هذه العين القلقة تطور الوضع اللبناني، ان مصير لبنان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الحقل الخارجي والداخلي على السواء مرتبط بطريقة تنظيمنا للدولة، ومواجهتنا الايجابية للمشاكل القائمة على أقل ما في هذه المرحلة.

ويسعدني باسم الحزب التقدمي الاشتراكي ان ابنه واحذر السلطة المتوارثة والمتصلة من خلال بعض الحكومات، وخاصة ذهنية الحكم، من ان الشعب لن يغفر لنا موقفنا من القضايا الحيوية المطروحة في هذه المرحلة.

الرئيس: الكلمة الى دولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرات النواب المحترمين.

لا يسعني بعد هذه المحاضرة القيمة التي استمعنا اليها، من نائب كريم ووزير سابق، ينتقد الدولة عن معرفة، معرفة الخبرة والعلم، والرغبة الصادقة في الوصول بها، بالسرعة التي يطمح اليها، ذلك لان كمال بك جنبلاط لا اقول بأنه يستبقي الحوادث، او انه ولد بزمان غير هذا الزمان.

انما قد وجدت في الكثير مما قاله وهو عن حق في ما قصده، ولكنه لا يتفق مع الواقع، من حيث الوقائع التي اشار اليها، وهذا ما حدا بي الى التوضيح حتى لا يعلق في اذهان احد ان المسؤولية، يجب ان تتركز في ناحية معينة دون سائر المسؤوليات التي تشترك فيها جميعا، وقد مارسناها الواحد بعد الآخر.

ونحن لا نزال بين مد وجزر، بين انتقاد، وبين تمن لامور لا اظن، ان احدا الا ويلتقي مع الآخر من ناحية الاخلاص في العمل لها. ابدأ بالترتيب، عن الجامعة اللبنانية، هذه الجامعة الناشئة. ولبنان اذ، يقوم في ربوعه ما يزيد على الاربعة جامعات، لفخور بهذا المركز العلمي الثقافي التربوي الذي يتمتع به على الرغم من ضعف امكاناته. والجامعة اللبنانية التي قامت الدولة على تحقيقها مرحلة مرحلة وكيالية كلية، تفخر بأنها في هذا المدى القصير قد قطعت شوطا بعيدا من حيث التدليل على امكانياتها القائمة على الاخلاص والطموح اكثر مما تقوم على الامكانات والمادة.

اما في حقل الدفاع الوطني، والتسلح والتسليح، والصادرات وما الى ذلك، فأظن ان هذا مرجعه الى المسؤولين عن الدفاع في هذا البلد، وهم يتمتعون بثقتنا الكاملة، واطن ان معالي الاستاذ كمال جنبلاط لا يقل

عنا ثقة بهم، ولهذا، وباعتبار ما جرى من دراسات في القيادة العربية العامة، والمخطط الموضوع، والمسؤوليات الموزعة على حسب ما هو مطلوب من كل دولة من الدول، اقول: ان هذا المخطط المرسوم على صعيد القيادة العامة العربية المشتركة هو الذي نلتزم به ونقوم بتحقيقه مهما بلغت التكاليف، لان مصيرنا وسيادتنا هو فوق وقبل الملايين التي ذكرت.

اما فيما يتعلق بالعرض الذي لم اعلم به حتى الساعة والذي يبدو لي بأنه خيالي، اذ ان الفرق بين ١٢٠ مليون ليرة او ١٥٠ مليون ليرة، والثمانية ملايين ليرة، فانا الذي عرفت الاثمان التي تشتري بها هذه الطائرات التي نوهت عنها عن بعض الجهات العربية انها تفوق بكثير الارقام التي ذكرت، مع العلم بأن تسليح جيشنا وتزويج طيارينا انما هو الذي يفرض النوع والجهة التي يتعامل معها الجيش اللبناني.

انتقل بعد ذلك الى سائر المواضيع التي ذكرت لاصحح بعض المعلومات.

اولا: فيما يتعلق بالمساعدات الاجتماعية والعمالية والسياسية التي يجب ان تتركز عليها اهتماماتنا وما قمت به انا، او حكومة اليا في حيث نقدره ونجمله، بأنها قد خصصت ٣,٨٥ بالمئة، وفي مصلحة الكهرباء، واسمي الى صندوق الخدمات الاجتماعية، هذا الصندوق الذي ارتبط ببناء مساكن العمال والموظفين وبدأ بالمرحلة الاولى فبني، او بالاحرى اشترى من مؤسسة للبناء، تجارية، بشروط محددة، وبمقد معلن، تسعة وثمانين بيتا، وزعت على تسعة وثمانين عاملا او موظفا في مصلحة الكهرباء. وعندها قامت قيامة اكثرية موظفي مصلحة الكهرباء الساحقة تطالب بأن لا تدفع هذه الزيادة ٣,٨٥٪ الى صندوق الخدمات الاجتماعية بل انهم يصرون ان تذهب الى اجورهم.

من هنا نشأت المشكلة الكبرى، فاصبح علينا بالنسبة للنقابة التي نحمل عليها على محمل حسن النية في خدمة الموظفين الذين تمثلهم، انما هذا الوضع، انما وضعها في حالة وفي صعوبة وفي ارتباك مما جعلهم يلجأون الى مجلس ادارة مصلحة الكهرباء الى الحكومة بغية ان تشتري هي البيوت وان تحل محلهم ومن هنا بدأت المشكلة التي اخذنا نعانينا بعد حكومتكم، والى الآن، نحن واياهم في مفاوضات مستمرة لكي نؤمن الحل الذي يرضي المصلحة العامة ونخلص الوضع الذي اشترت اليه من الارتباك الذي نحن فيه.

اما فيما يتعلق بالمصفاة الثالثة.

نعم فالحكومات السابقة قد اعطت مرسوما بتأليف شركة، وهذا يجري مثله في كل يوم لانه امر عادي ولا يترتب عليه أي شيء لان الاصل هو باعطاء الرخصة لبناء المصفاة، وهذا ما لم يحدث، اما نحن فقد قمنا بوضع دراسة اقتصادية حول هذا الموضوع، تؤمن مصلحة الاقتصاد اللبناني على الوجه العلمي المدرس الصحيح بعيدا عن كل اعتبار اخر فقام معالي وزير الاقتصاد الذي انما هو صديق عليك وتثق به وبعلمه وبنزاهته.

فدراسته التي قام بها، انما تدل على انه بالنسبة للشروط التي يجب توفرها في هذه المصفاة الثالثة حتى

يرخص بها، وحتى لا تخسر الخزينة بسببها ملايين الليرات مما يؤدي الى ارتباك في العمل على ضوء الاتفاقات المعمول بها مع المصافي القائمة. وهذا مما يستدعي من الحكومة تحسسا منها لمسؤولياتها وبعيدا عن أي كسب شخصي، ان تدرس الامر على صعيد اقتصادي بحت، وعلى ما يؤمن مصلحة الخزينة.

ونحن، واقولها صراحة لسنا ضد انشاء مصفاة ثالثة، لاننا قد وافقنا مبدئياً على انشائها في قرار من مجلس الوزراء، ولكن ربطنا ذلك باتفاق محدد وعلى اصول وشروط تضمن مصلحة الخزينة والاقتصاد اللبناني.

ولا اظن ان في عملنا هذا ما ننتقد عليه، بل مما يجب ان يوجه الشكر اليها فيه، واسارع هنا الى القول بأن معلومات معالي الاستاذ كمال جنبلاط، من حيث الموافقة على توسيع الانشاءات والمصافي القائمة، هي معلومات مغلوبة، لانني على حد علمي، لم يجز موافقة على مثل هذا الامر. لهذا لا يصح القول اننا قد اعطينا باليمين واخذنا باليسار لا يتفق مع الواقع.

انتقل بعد ذلك الى قضية التفاح لاشرح لكم ما قامت به الحكومة في هذا الحقل نزولا عند مسؤولياتها وواجبها، لاننا نحن انما نجد ونعتبر ان الحكم انما هو تكليف لا تشريف ووسيلة للخدمة العامة ليس الا.

لهذا، فقد قامت الحكومة بتخصيص ١٢ مليون ليرة لتسليف المزارعين الذين يرغبون بذلك، تسهيلا لهم وتمكيناً من شراء الصندوق ومن تأمين أجرة البراد، وعلى هذا فباستطاعة كل مزارع ان لا يقع تحت وطأة الموسم واستغلال التاجر له، حتى اذا رغب بان يؤمن لنفسه الوسائل التي تمكنه من تخزين بضاعته وبيعها على مدى السنة عندما يتوفر له السعر الملائم. اقول: ان الحكومة تحسسا منها بذلك، قد خصصت مبلغ ١٢ مليون ليرة لمساعدة المزارعين كسلفة.

ان الحكومة لم تكتف بهذا، بل لقد استعملت الصلاحيات الاستثنائية الممنوحة لها لتنشر مشروع قانون ظل في هذا المجلس مدة من الزمن، مع ادخال بعض التعديلات عليه التي وجدها ضرورية.

ومن وراء ذلك استطعنا ان نقدم على خطوات عملية لمساعدة المزارعين بأن ضمنا حدا ادنى من الاسعار، فخصصنا لجنة اعطيت الصلاحيات الكاملة لكي تشتري جميع الكميات التي يتقدم بها اصحاب المصلحة واصحاب البضاعة على ان لا يقل السعر عن ١٢ قرش لتفاح البقاع و ١٨ قرش للمناطق الوسطى و ٢٣ قرش للمناطق الاخرى. ولقد اعلنت اللجنة لمن يرغب ان يبيع منتوجه من الدولة وان يقبض هذه الاثمان، بحيث انه عند بيع هذه البضاعة، اذا بيعت بأقل من السعر الذي اشترت به اللجنة، فنحن ضامنون للفرق. واذا بيعت بأكثر مما اشترت به اللجنة، فنحن ندفع لاصحاب البضاعة الزيادة. ولقد اعلنا على الملأ وحددنا مهلة لمن يريد ان يبيع اللجنة، فلم يتقدم الا عدد محدود مما اضطررنا لان نفتح المدة مجددا بغية ان نشجع المزارعين على ان يبيعوا من اللجنة بهذه الاسعار التي انما وضعناها على ضوء الخبرة وعلى ضوء ما يمكن ان تباع به هذه البضاعة.

فما ذنبنا اذا لم يتقدم المزارعون الا بمقدار ٢٥٠ الف صندوق. لقد قامت الحكومة بواجبها في هذا السبيل،

وان معالي وزير الاقتصاد والجهات المختصة تقوم بوضع النظام لتأليف الشركة المختلطة التي لو تألفت منذ شهر او اسبوعين لا يمكن ان تقوم بما هو مطلوب منها. لذلك فنحن انما نضع الترتيبات لهذه الشركة، حتى تقوم بالمستقبل في عملها بالاوقات المناسبة ونحن لم نترك ولن نترك هذا الامر كما قلت دون ان تقوم الحكومة على تأليف لجنة مكان هذه الشركة، ونحن نمولها وندفع للمزارع حتى لا نفوت عليه أي ربح او ان نسب له أي ضرر.

نقولها بكل بساطة ودون أي تردد.

اما فيما يتعلق بالتدريب الاجباري، فكلنا نتفق على هذا المشروع المهم، وكلنا يرغب في تحقيقه، وان الدراسة التي بين ايدينا تشير الى انه في السنة الاولى اذا ما شرع في تنفيذه، يكلف ما يزيد على العشرين مليون ليرة وهي ليست بمتوفرة لدينا.

فأنتم لا تريدون ان نزيد الضرائب، وليس بإمكاننا ذلك. وأنتم تعلمون الظروف الصعبة المحيطة بنا والتي نجتازها، وتعلمون بأن مشروعاً كهذا يكلف هذا المبلغ الكبير من المال.

كل ذلك مما يدل على ان تحقيقه لا يمكن ان يكون بالثمين، وانما بتدبير الوسائل العملية لتحقيقه، واطن ان الحكومة، أية حكومة، لن تتأخر عن تنفيذ مثل هذا المشروع عندما تتوفر لها اسباب تنفيذه.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين، بقي من الدورة الاستثنائية المخصصة لدرس الموازنة اسبوعان فقط، والرئاسة عازمة ان تنتهي من المناقشة العامة في هذه الجلسة.

لذلك ارجو منك البقاء وإلا ستقتل المناقشة وننتقل الى دراسة الابواب القادمة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب:

من درس مشروع موازنة سنة ١٩٦٨ ومقابلتها على الموازنة المقطوعة لسنة ١٩٦٦ يتعين وجود زيادة مبلغ ٨٣,٥٨٥,٨٨٥ ل.ل. مفصلة كما يلي:

١٠٩,٢٩٨,٨٤٤ ل.ل.

زيادة في المصاريف العادية

١٩,٧٠٠,٣٧٨ ل.ل.

نقص في الانشاءات والتجهيزات الخ

٧٤١,٩٥٥ ل.ل.

نقص في ديون متوجبة الاداء

احكام قضائية ومصالحات لم تلحظ في مشروع موازنة سنة ١٩٦٨ ٢,٠٠٨,٠٩٣ ل.ل.

نفقات السنين السابقة ٣,٠٨٣,٥٣٣ ل.ل.

٢٥,٥٣٣,٩٥٩ ل.ل.

زيادة في المصاريف المقدرة لسنة ١٩٦٨ عن مصاريف سنة ١٩٦٦ ٨٣,٥٩٥,٨٨٥ ل.ل.

١ - في زيادة المصاريف العادية:

المخصصات والرواتب والاجور - زيادة ٤٨,٥٥٧٩٥٦ ل.ل.

بلغت المصاريف المدفوعة لعام سنة ١٩٦٦ (٢٠٨,٨٨٣١٤٤,٧٥) ل.ل. وبلغت المصاريف المقدرة لعام ١٩٦٨ ٢٥٧٤٤١١٠٠ ل.ل.

بحيث تكون الزيادة «٤٨,٥٥٧٩٥٦» ل.ل. ويتضمن هذا الحساب:

مخصصات السلطات العامة ٣٣١٥٨٦٠ ل.ل.

رواتب الموظفين الدائمين ٢٣,٤٢٨٨٢٥ ل.ل.

رواتب الموظفين الموقتين ٤٧٧٧٥٧٠ ل.ل.

رواتب المتعاقدين ٩٥٣٩٩٨٠ ل.ل.

أجور الأجراء ٩٣٧٨٨٦٥ ل.ل.

٢٥٧٤٤١١٠٠ ل.ل.

علما انه لم ينشأ في الدولة مصالح جديدة توجب زيادة الموظفين وليس لدينا عدد الموظفين لسنة ١٩٦٦ ولو اخذنا بعين الاعتبار الزيادات المفروضة قانونا أي درجة زيادة راتب كل سنتين لم تتجاوز هذه الزيادات مبلغ العشرة ملايين ليرة لبنانية.

يجب تبين هذه الزيادة والسبب الموجب لجلاء الواقع واطلاعنا عليه.

التعويضات والمساعدات والمكافآت: زيادات: ٣٤٧٥٦٠٠ ل.ل.

بلغت المصاريف المدفوعة لعام ٢٣,١٦١٩٠٠ وبلغت المصاريف المقدرة لعام ١٩٦٨ «٢٦٦٣٧٥٠٠» ل.ل. بحيث تكون الزيادة ٣٤٧٥٦٠٠ ل.ل. ويتضمن هذا الحساب:

ل.ل.	
٧,٦١٤,٧٢٠	تعويضات عائلية
٥,٣٨٤,٠٢٠	تعويضات خاصة
٦,١٨٢,٩٨٠	تعويضات لقاء خدمات
٢,٦٢٢,٤٠٠	تعويضات عن اعمال اضافية
٣,٦٥٦,٥٨٠	تعويضات مختلفة
٩٠٠,٠٠٠	مساعداً مرض ووفاة
٢٧٦,٨٠٠	مكافآت
٢٦,٦٣٧,٥٠٠ ل.ل.	

فكيف احتسبت التعويضات العائلية وعلى أي اساس . ولماذا تدفع الدولة تعويضات خاصة ولمن؟ وما هي الاعمال او الخدمات التي اوجبت تعويضات ولمن دفعت في السنوات السابقة ولمن ستدفع؟ وما هي الاعمال الاضافية التي قام بها البعض ومن هم ولماذا وما هي التعويضات المختلفة؟ ومن هم الذين احتسبت لهم . وخصوصا انه يوجد حساب مكافآت وماذا يقصد بهذا الحساب؟

٣ - لوازم ادارية - زيادات ٥٦٤١٥٢١ ل.ل.

بلغت المصاريف المدفوعة لعام ١٩٦٦ : / ١٨,١٢٩٧٧٩ ل.ل. وبلغت المصاريف المقدرة لسنة ١٩٦٨ : / ٢٣؟٧٧١٣٠٠ ل.ل. بحيث تكون الزيادات / ٥؟٦٤١٥٢١ ل.ل. ويتضمن هذا الحساب :

ل.ل.	
١١,٤١٧,٥٠٩	ايجارات
٥,٧٠٢,٧٨١	انارة وتدفئة وماء وهاتف
٣,٥٧٠,٤٥٢	مطبوعات ولوازم مكتبية ومفروشات
٧٢٢,٩٧١	كتب وصحف واعلانات
٨١٥,٢١٠	ملابس
٨١٠,٦٠٠	نفقات خدمة وتنظيفات

نفقات شتى	٧٣١,٧٧٧
	٢٣,٧٧١,٣٠٠ ل.ل.

لما كانت الدولة تدفع ايجارات سنوية ما يقارب ١١٥٠٠٠٠٠ ل.ل. فكم يكلف بناء المدينة الحكومية ولماذا لم يباشر ببناء المدينة الحكومية وتدفع مصاريف مرة واحدة.

لما كانت الايجارات ثابتة ولم تتبدل فتكون الزيادة متوجبة على بقية الابواب المذكورة اعلاه في هذه الفقرة، ما هي هذه الزيادات ولماذا يجب تبيان الدروس الموضوعة وسببها علما ان الانارة والتدفئة والماء والهاتف والتنظيفات والملابس والنفقات الشتى يجب ان تبقى بدون تغيير كبير اذا لم تخفض بأخذ التدابير اللازمة للتوفير.

٤ - نفقات ادارية عامة - زيادات ١٧٨٨٠٥٥ ل.ل.

بلغت المصاريف لعام ١٩٦٦ / ٨٦٣١٨٤٥ / ل.ل. وبلغت المصاريف المقدرة لعام ١٩٦٨ :
/ ١٠٤١٩٩٠٠ / ل.ل. بحيث تكون الزيادة ١٧٨٨٠٥٥ ل.ل. ويتضمن هذا الحساب :

ل.ل.	
نقل وانتقال	٤,٠٣٢,١٠٠
محروقات سائلة وزيوت	١,٤٠٦,١٠٠
نفقات سرية	٢,٧٨٠,٠٠٠
اعياد وتمثيل	١,٦٧٠,٨٠٠
ثمن اوسمة ونفقات ترجمة وطبع	١٢٧,٥٠٠
نفقات مؤتمرات دولية ستعقد في لبنان	١٥٠,٠٠٠
نفقات الفرق الرياضية	٣٣,٤٠٠
ضمان الخبراء واختصاصيين وتعليم اولادهم	٢٢٠,٠٠٠
الخ	
	١٠,٤١٩,٩٠٠ ل.ل.

لمن يعطى مصروف نقل وانتقال وكيف يحتسب. وكذلك اثمان المحروقات السائلة والزيوت؟

لماذا يعطى مصاريف سرية لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الداخلية وللجيش؟

على أي اساس تحسب مصاريف الاعياد والتمثيل والمؤتمرات ونفقات الفرق الرياضية والخبراء الخ؟

ان هذا الحساب والبالغة قيمته الاجمالية / ١٠٤١٩٩٠٠ / ل.ل. يجب ان يخفض كثيرا وكذلك جميع ابواب المصاريف العادية كي لا يصح قول المثل بأن الشعب يتقشف والحكام وموظفو الدولة الخ ينعمون بعيشة كلها رفاهية. هذا اذا لم تأخذ بعين الاعتبار الايرادات غير المباشرة لقيمي اعمال الدولة كبارا كانوا ام صغارا (من جميع الفئات) واتمنى ان يتدروش المسؤولون ليلمسوا هم بدورهم كم هي الرشوات التي تدفع لتسيير المعاملات. وهل هذا يؤدي الى الخراب؟ كل هذا هو الطريق الخصة للشيوعية...

٥ - الصيانة الزيادات ١,٣٨٦٥٦٩ ل.ل.

بلغت مصاريف سنة ١٩٦٦ / ٢٨٦٧٣١.٣ / ل.ل. وبلغت المصاريف المقدرة لعام ١٩٦٨:

/ ٤,٦٧٣٣٠٠ / ل.ل. بحيث تكون الزيادة ١,٣٦٨٥٦٩ ل.ل. ويتضمن هذا الحساب:

ل.ل.	
٢,٣٤١,٣٠٠ ل.ل.	صيانة التجهيزات
٢,١٥٠,٠٠٠ ل.ل.	صيانة الانشاءات
١٨٢,٠٠٠ ل.ل.	صيانة مختلفة
٤,٦٧٣,٣٠٠ ل.ل.	

من اين نتجت هذه الزيادات ولماذا؟ كان من الواجب تخفيضها وذلك بناء للدروس والخبرة والمعدات والمكينات الحديثة الخ.

٦ - الدعاية والعلاقات الخارجية: زيادات / ٥٩٨٢٢٩٠٦ / ل.ل.

بلغت مصاريف سنة ١٩٦٦ / ٩,٤٩٥٤٩٤ / ل.ل. وبلغت المصاريف المقدرة لعام ١٩٦٨ /

١٥,٣١٨٤٠٠ / ل.ل. بحيث تكون الزيادة / ٥,٨٢٢٩٠٦ / ل.ل. ويتضمن هذا الحساب:

ل.ل.	
٣,٣٥٥,٠٠٠	نفقات الدعاية
٦٠٣,٠٠٠	وفود ومؤتمرات
١١,٣٣٥,٤٠٠	اشترابات ومساهمات دولية

نفقات تمثيل الحكومة بمناسبات رسمية في الخارج	٢٥,٠٠٠
	١٥,٣١٨,٤٠٠ ل.ل.

من اين نتجت هذه الزيادات ولماذا؟

٧ - مساهمات ومساعدات زيادات / ١٧,٤٨١١٢٤ / ل.ل.

بلغت مصاريف سنة ١٩٦٦ / ٣١,٦٠٠٨٧٦ / ل.ل. وبلغت المصاريف المقدرة لعام ١٩٦٨ / ٤٩,٠٨٢,٠٠٠ // ل.ل. بحيث تكون الزيادة ١٧,٤٨١١٢٤ ل.ل. ويتضمن هذا الحساب:

ل.ل.	
٣٠٣٣٢٣٠٠	نفقات ومساعدات اجتماعية
١٧٠٠٤٧٠٠	نفقات ومساعدات ثقافية
١٣٦٠٠٠٠	نفقات ومساعدات مختلفة
٣٧٠٠٠٠	مساعدات لصناديق التعاضد
١٥٠٠٠	مساعدات لصندوق رابطة قدماء القوى المسلحة
٤٩,٠٨٢,٠٠٠ ل.ل.	

من أي حساب نتجت هذه الزيادة ولماذا؟ علما بأنه من الواجب وقف هذا الحساب واقفاله في هذه السنة وفتحه عندما تصبح الدولة قادرة على منح مساعدات، فهل يجوز على المرء ان يمنح مساعدات وهو يبحث عن قروض. او هل يجوز للمرء العاقل ان يبحث عن شراء فاكهة قبل ان يؤمن اكله العادي لا. لذلك ارى وقف هذا الحساب او تخفيضه قدر المستطاع.

٨ - نفقات متنوعة زيادات ٣٠٢١١٧٥ ل.ل.

بلغت مصاريف سنة ١٩٦٦ / ٧,٨٩٨٣٢٥ / ل.ل. وبلغت المصاريف المقدرة لسنة ١٩٦٨ / ١٠,٩١٩٥٠٠ / ل.ل. بحيث تكون الزيادات ٣٠٢١١٧٥ ل.ل. يجب اعادة النظر في هذا الحساب وتخفيضه عن سنة ١٩٦٦ لا زيادته واقرار الضروري منه فقط كون البلاد بحاجة لمشاريع انمائية.

٩ - احتياطي لنفقات طارئة ٢١,٤٣٥٦٠٠ ل.ل.

بالإضافة الى المصاريف المشار اليها سابقا فقد احتسب مبلغ ٢١٤٣٥٦٠٠ ل.ل. احتياطي لتغذية بنود المصاريف العادية. ويفهم من هذا الاحتياطي ان الارقام الواردة في المصاريف العادية تشكل الحد الادنى وتقضي بالزيادة عند الدفع المباشر.

١٠ - مصاريف الجزء الثاني والثالث (الانشاءات والتجهيزات)

من المقارنة بين ميزانية سنة ١٩٦٦ والمدر لسنة ١٩٦٨ يتبين الفروقات الآتية:

نقصان في ١٩٦٨	زيادة في ١٩٦٨	سنة ١٩٦٨	١٩٦٦	
٣٤٦٢٤٩٨		٣٣,٣٩٨٠٠٠	٣٦,٨٦٠٤٩٨	مساهمات ومساعدات انمائية
	١٥٨٣١٩١	٤٣,٢٥٥٥٠٠	٤١,٦٢٧٣٠٩	تجهيزات
١٧,١٣٩٧٢٣		٢٤,٥٨٥٠٠٠	٤١,٧٢٤٧٢٣	إنشاءات
	١٧٣٦٠١٨	١٦,٧٨٢٩٠٠	١٥,٠٥٦٨٨٢	نفقات متنوعة للتجهيزات والانشاءات
لم تلحظ وهذا لا يفسر عدم الدفع سنة ٦٨			١,٧٠٧٠٨٦	أحكام قضائية ومصالحات
١٧٠٧٠٨٧			٤٦٠٤٦	نفقات السنين السابقة
٤٦٠٤٦				اعتمادات قوانين البرامج
٦٦٤٢٢٥		٦١,٢٥٠٠٠٠	٦١٩١٤٢٢٥	(الجزء الثالث)
٢٣,٠١٩٥٧٩	٣,٣١٩٢٠٩			
٧٤١٩٥٥		٣٠,٣٨٠٠٠٠	٣١,٠٢١٩٥٥	ديون متوجبة الاداء
٢٠٠٨٠٩٣	لم تلحظ وهذا لا يفسر عدم الدفع سنة ١٩٦٨		٢,٠٠٨٠٩٣	أحكام قضائية ومصالحات
٣٠٨٣٥٣٣			٣,٠٨٣٥٣٣	نفقات السنين السابقة
٢٨٨٥٣١٦٨	٣٣١٩٢٠٩			فرق قروش
٢٥,٥٣٣٩٥٩				

نقص عن سنة ١٩٦٦ في الجزء الثاني والثالث.

من درس الميزانية والمقابلة بين الحساب المقطوع لسنة ١٩٦٦ والمقدر لسنة ١٩٦٨ يتبين جلياً إنه يوجد زيادات ضخمة في المصاريف العادية بلغت قيمتها ما يقارب المائة والعشر ملايين ليرة لبنانية وكان من الواجب تخفيض هذا المبلغ من مدفوعات سنة ١٩٦٦ ما يقارب الخمسة والسبعين ألف ليرة لبنانية على الأقل بحيث يكون الفرق في المصاريف العادية مائة وخمسة وثمانين مليون ليرة لبنانية تصرف على أعمال إنمائية لأجل بعيد لأحياء الريف اللبناني لتخفيف الضغط عن المدينة وبالتالي بناء المدينة الحكومية وتوفير الإيجارات المدفوعة سنوياً وتحويل قيمة هذه الإيجارات السنوية لمشاريع إنمائية أيضاً في السنوات المقبلة.

وإن هناك أموراً عديدة نبدي رأينا بها في درس أبواب الميزانية كل بفرده وهي أمور خطيرة يجب الانتباه إليها لكي تعمل الحكومة لإحقاقها وحفظ الحقوق وتنفيذ المطلوب تنفيذه وعدم إهمال القضايا الهامة التي لتاريخها مهمة لها.

جان خوري حرب

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود.

جميل لحود: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام.

استمعنا إلى بيان دولة رئيس مجلس الوزراء، وفهمنا منه أن الحكومة، ستلجأ إلى عقد قروض تغطية نفقات الموازنة.

إننا مبدئياً ضد القروض مع التزاماتها السياسية والاقتصادية، واننا نعتبر أن الدولة يجب أن لا تلجأ إلى هذه القروض إلا بعد أن تستنفذ جميع الوسائل التي تحول دون اللجوء إلى هذه القروض، وهذه الوسائل هي في الواردات والنفقات.

فمن حيث واردات الخزينة بالإضافة إلى ما ورد على لسان بعض الزملاء وهو من ضمنها. أرى أن تعتمد الدولة على مبدأ الضريبة التصاعدية، وخصوصاً على زيادة عائدات شركات البترول ولا سيما التي تحققت خلال البرامج، لأننا كما نعلم جميعاً أن ما تحقق، كما ورد على لسان بعض الزملاء، ليس بالمستوى المطلوب بالنسبة المرجوة.

وإنني في سنة ١٩٦١ وجهت سؤالاً إلى الحكومة بهذا الصدد، وقد أجابني عليه آنذاك أن المتأخرات عن ضريبة الدخل بلغت في ذلك الحين ٢١ مليون ليرة سقط من أصلها ١١ مليوناً مرور الزمن!

من هنا يستدل على أنه بإمكان الدولة، بالإضافة إلى الموارد التي أتت على لسان أحد الزملاء، وهي كثيرة، تبني الضريبة التصاعدية: أولاً، وزيادة عائدات شركات البترول، ولا سيما مذكور، والتحقق بالجباية قد يغنيها عن اللجوء إلى القروض مع ما يرافقها من محاذير.

والشق الثاني، هو أن نراقب أكثر النفقات، فكلنا يعلم أن هنالك هدراً للأموال العامة لا سيما في مشاريع الأشغال العامة، وعندنا على ذلك أكثر من برهان، أذكر منها قضية أوتوستراد بيروت، نهر الكلب. في وقت من الأوقات، عندما رأيت أن هذا القسم من الأوتوستراد قد تعطل في وقت قصير، وجهت آنذاك سؤالاً إلى الحكومة، وذلك بعد ستة أشهر من تسليمه للسير، طالباً إليها أن تفيدني عن المسؤول عن هذا التخريب وإعادة إصلاح الأوتوستراد.

هي حسابات قديمة ولكنها مفيدة للعبرة فأجبت آنذاك، أنه شكلت لجنة للتحقيق وتحديد المسؤولية. ومضى على هذا الحوار نحو من ستة أشهر، وبناءً لألحاحي على معرفة لنتيجة هذا التحقيق، أجبت في حينه: إن ملف الأوتوستراد قد فقد! ليس غير ذلك!

من هنا، ينتج أيها السادة أن الدولة حتى الآن لم تتشدد في مراقبة الإنفاق، وأنني من قبيل الاختصار لم أذكر أمثالا عديدة من هذا القبيل ولكنني قد أذكر بعض الأسئلة منها قضية أوتوستراد بيروت - المعاملتين، وأذكر أيضاً قضية السجن الحديث. وإنني تحسناً مني بواجبي الإنساني والنيابي ذهبت مرة لزيارة السجناء في سجن الرمل ورأيت أن في هذا السجن المعد لاستيعاب ستمئة سجين فقط، قد حشر فيه أكثر من ألف ومئتي سجين!

وفي كل غرفة منه المعدة لاستيعاب لا أكثر من أربعين سجيناً وحدثت خمسة وسبعين أو ثمانين سجيناً في غرفة واحدة ينامون بها رأساً على عقب وأكثرهم وقوفاً طيلة النهار في غرف لا تدخلها الشمس.

ونحن نعلم أنه في مفهوم الدول الحديثة إنما السجن معمول للإصلاح وليس فقط للردع ومن أجل هذا قد اعتمدت الدولة اللبنانية على إنشاء السجن الحديث، وهو في منطقة رومية - وحتى الآن لم ينته هذا السجن.

فإنني أسأل الحكومة: عما رافق هذا الالتزام من مضاعفات، ولماذا لم ينته بناء السجن الحديث؟

ثم لا بد من الكلام عن مراقبة الإنفاق. وهذا شيء ورد على لسان بعض الزملاء أيضاً.

الإيجارات التي تدفعها الدولة لدوائرها ونحن نندد بهذه الناحية، إذ لا يجوز أن تستمر الدولة بدفع الإيجارات، وإنه من الضروري إنشاء المدينة الحكومية، وإنشاء المدينة الحكومية هذه لا يزال حتى الآن في عالم الخيال. بينما نرى أنه في وقت من الأوقات بوشر ببناء قصر للرئاسة، هذا القصر في الحازمية الذي كلف حتى الآن، ملايين الليرات وقد يكلف أيضاً ملايين أخرى بقطع النظر عن مفروشات وصياغته في الوقت الذي لمسنا أنه ليس عند أحد من الرؤساء رغبة في أن يسكن في هذا القصر. فلماذا لا تحوله الدولة إلى فرع من المدينة الحكومية وتختصر بالنتيجة شيئاً من الإيجارات التي تدفعها؟!

هذا ما شئت أن أدلي به من حيث إمكانات الدولة العديدة في زيادة الواردات، وقد وردت مفصلاً على لسان أحد الزملاء وقد سردت منها بعض الأمثلة من تبني نظام الضريبة التصاعدية، وزيادة عائدات شركات البترول ومراقبة النفقات لا سيما في الأشغال العامة حيث تذهب الاعتمادات بمعظمها هدراً أو نهباً، مما حدا بزميلنا

الكريم وزير الأشغال العامة السابق، معالي الأستاذ كمال بك جنبلاط إلى درس الملتزمين والمتعهدين الذين كانوا يستغلون أموال الأشغال العامة. ولا نعلم إذا كان، بعد رحيل الحكومة اللبنانية الذي كان لي شرف المساهمة فيها، قد أعيد هؤلاء الملتزمون إلى المساهمة في هذه الأشغال.

هذا مع العلم أننا لم نلمس في هذه الموازنة رغبة أكيدة من الحكومة لمعالجة القضايا الشعبية الاجتماعية بشكل جذري. أبدأ فيها بقضية إيجارات السكن للفئات ذات الدخل المحدود وإنني لم أر أيضاً نشاطاً في العمل بالإسراع في بناء المساكن الشعبية للتخفيف عن كاهل الفئات الفقيرة.

لم أر أيضاً أن الدولة قد عنت عناية جدية بقضية لتطبيب وترخيص الأدوية، وإنني كل يوم أرى مشاهد تفتت القلب ألماً على حالة الفقراء!

علمت مؤخراً أن أحد العمال الذي يشتغل في مصلحة المياه، وهو مياوم، لا يزيد معاشه الشهري على المئتي ليرة لبنانية، طراً حادث لولده الذي لا يتجاوز عمره السنتين فاضطر والده لوضعه في مستشفى حيث سيبقى نحواً من ثلاثة أسابيع وقد تبلغ تكاليف تطبيب هذا الولد الألف والألفين ليرة!

فمن أين تريدون أيها السادة أن يأتي هذا العامل المسكين بما يغطي نفقات تطبيب ولده؟

أين التطبيب المجاني؟ أين التعليم المجاني؟ ونحن نرى أنه في كل سنة يزيد عدد الطلبة الذين لا يجدون مكاناً في المدارس الرسمية، والذين لا تمكنهم طاقاتهم المادية من الدخول إلى المدارس الأهلية قد يزيد عددهم عن ستين أو سبعين ألف تلميذ سنوياً! يتركون في الشوارع عرضة للتخلف والحرمان ويتخرج منهم لصوصاً ومجرمين!؟ إنني لم أر أيضاً ما يشجع بقاء السكان اللبنانيين في الأرياف، فأين الحرف اليدوية التي تعتني بها الدولة، ووضع الأسس والمرسيم التطبيقية وقد أنشئ من أجل ذلك بيت المحترف الذي لا يزال حتى الآن خالياً من العمل بينما يجب أن نعمل به لتشجيع الحرف اليدوية، وبالنتيجة حتى نبقى على سكان الأرياف في مساكنهم، وحتى لا يأتون إلى المدينة والمدن الساحلية حيث لا يتيسر لهم السكن اللائق اجتماعياً ولا طبياً.

ثم لا نرى أي تشجيع لتصريف الإنتاج الزراعي في الأرياف ولا سيما في الجرود، كما ذكر ذلك أحد الزملاء، وأعني تصريف التفاح.

لماذا هذا المركب الذي زاد تعقيداً؟ الحكومة اللبنانية لا تريد أن تباع الدول الشرقية لماذا؟ لماذا هذا المركب؟!

علينا أن نعمل بمنطوق ما يوافق اقتصادنا لماذا نستورد من بعض البلدان بمئات الملايين من الليرات من السلع وهي لا تستورد منا جزءاً ضئيلاً من منتجاتنا الزراعية؟!

هذه كلمة مقتضبة، أظن، وأرجو أن تكون شاملة وفي ذلك كفاية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ موريس الجميل.

موريس الجميل: دولة الرئيس،

لست بصدد خطاب، لأن زميلي الأستاذ جوزف شادر، قال كلمة الكتائب بصورة مختصرة وموضوعية وواقعية: علي الآن، أن أذكر باقتراح، كانت الكتائب في مؤتمرها المنعقد في بيت مري في عام ١٩٥٩ قد أقرته كمبدأ وبرنامج، على أن تسعى إلى تحقيقه في الظروف المناسب، ونحن اليوم في هذا الظروف الانتقاد سهل، والشكوى أيضاً سهلة، والتذمر أيضاً، وعلينا أن نقلع عن هذه الطرق وعن هذه الأساليب، وأن نصل إلى العلاج الحقيقي لما نشكو منه.

أسعدني الحظ في السنة المنصرمة أعني سنة ١٩٦٧، أن حظيت بمقابلة دولة رئيس مجلس الوزراء، وحظيت أيضاً بمقابلة عدد من أصحاب المعالي الوزراء، وتبين لي اهتمامهم الكلي وارادتهم الخيرة في الانطلاق بنهضة البلاد انطلاقه حقيقة، ولكن كما يقول المثل: «يد واحدة لا تصفق». والواقع أن الشعب في واد والدولة في واد، وكأن على الدولة أن تؤمن معيشة الشعب، وكأن اتكال الشعب على الدولة يكفي.

وهذه الحقيقة التي ظهرت جلياً بمؤتمر الكتائب المنعقد في عام ١٩٥٩ وهي، إنه لا يمكن أن يفصل بين الدولة وبين الشعب وأن لم يتكاتف الفريقان، لا يمكن أن نصل إلى أي نهضة، وإن أكبر المخاطر التي تتخط بها البلاد، هي الاتكالية على الدولة وحدها يعني الشعب قاعد مرتاح ويوجه الانتقادات ويتنظر أن تقوم الدولة بكل شيء، وكأن الدولة هي شيء غريب عنه. فارتأينا أنه من المتوجب أن نجد الصلة بين الشعب والدولة والتكاتف والتضامن بينهما، حتى نصل إلى نهضة البلاد وتحسين الوضع في جميع الحقول أي أن نقلع عن طريقة الانتقاد الاتكالي.

ولذلك وجدت الكتائب آنذاك، أنه عندما تسمح الأوضاع العامة بذلك، أن نبدأ حركة نشاط للوصول إلى تعاون صحيح واقعي، بين الدولة وبين الشعب، إلى أن يتسنى في المرحلة التي تليها تنظيم الشعب تنظيمياً حقيقياً، يسمح بفضل إعطاء معنى للديمقراطية، لأن الديمقراطية، كلمة فارغة من المعنى إذا كانت لشعب غير منظم، ولأن العالم بأسره وليس فقط لبنان في وضع ليس بتطويري، ولكنه وضع انتقالي، من مفاهيم ومقاييس، إلى مفاهيم أخرى ومقاييس أخرى، ومبادئ جديدة، وإمكانات وطاقات غير التي كانت في السنين وإمكانات وطاقات غير التي كانت في السنين الماضية، ولا يمكن أن نتقل من مقاييس ومفاهيم ومبادئ، إلا بمساهمة الشعب بأسره.

لذلك فالكتائب تقترح على دولتكم اتخاذ التدابير اللازمة على غرار ما رأيناه في البلدان المتقدمة لعقد مؤتمر وطني شامل منظم مدروس مع جميع الوسائل المجهزة، لتمكين المناقشة الصحيحة، لإظهار المبادئ والأسس التي نتمناها إذا شئنا أن نطلق بالبلاد إلى المعاصرة الحقيقية، وإلا بقينا ندور في فلك لمبادئ والقواعد التي مر عليها الزمن ونبقى نتخط في جميع أزماتنا على اختلاف أنواعها، وأكثريتها الساحقة، نابعة من لجوئنا إلى قوعد تفكيرية، قد مر عليها الزمن، ولا تتناسب وعصرنا.

لذلك، أرجو من دولة الرئيس أن يعين في أقرب ما يمكن من الوقت جهازاً مصغراً مهامه تهيئة مؤتمر وطني تنبع منه التوجيهات الرئيسية، في نقل البلاد من التفكير العثماني الذي مر عليه الزمن، إلى تفكير عصري يتناسب والقواعد العلمية التي أوصلت العالم إلى القمر.

الرئيس: بقي من طالبي الكلام الأستاذ جوزف مغبغب، تفضل يا أستاذ جوزف، لأنه ورد إلي اقتراح بقفل باب المناقشة.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، غداً سوف أتكلم بالمواد مباشرة.

الرئيس: حضرة الزملاء.

ورد إلى الرئاسة اقتراح من حضرة النائب الأستاذ أمين الحافظ يتضمن قفل باب المناقشة من يقبل به يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قفل باب المناقشة، بالموازنة العامة، وأرفع الجلسة على أن تعقد الجلسة القادمة نهار الخميس الساعة السادسة مساءً.

فرفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٨ الساعة السادسة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٨

المواضيع المبحوثة :

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - تلاوة لائحة المشاريع المعجلة.
 - ٣ - بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٩١٧٦، اجازة جباية الواردات وصرف النفقات عن شهر شباط سنة ١٩٦٨ على اساس القاعدة الاثني عشرية.
 - ٤ - متابعة درس الموازنة العامة وتصديق الابواب: الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر.
- عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٦٨ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٨ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.
- تغيب السادة: صائب سلام، الياس الخازن، جورج كرم، خليل الخوري، علي الحسيني، نجيب صالحه، بهيج القدور، سليمان فرنجية، قبلان عيسى الخوري، مرشد الصمد، محمد علم الدين، انور الصباح، راشد الخوري، كامل الاسعد، مارون كنعان انطوان مالح، ناظم القادري، نايف المصري جوزف هراوي.
- واعتذر السادة: عثمان الدنا، اديب الفرزلي، سيمون صحنوي، رشدي فخر، جميل لحد، فؤاد البرط، حسين منصور، جوزف سكاف، عزيز عون، هاشم الحسيني، انور الخطيب، شبلي العريان، فضل الله تلحوق.
- وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي واصحاب المعالي الوزراء السادة: فؤاد البزري، بدري المعوشي، نسيب البربير، جورج حكيم، سعيد حماده، ميشال الخوري
- الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى اسمائهم

- تليت -

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

- تلتي -

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٨ في الساعة الخامسة والرابع من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٨، برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة، تغيب السادة: صائب سلام، فؤاد بطرس، جورج كرم، خليل الخوري، محمود عمار، ميشال فرحات، نجيب صالحة، بشير العثمان، سليمان فرنجية، مرشد الصمد، مانويل يونس، جان عزيز، خليل صحنوي، عبد الكريم الزين، عبد اللطيف بيضون، جوزف هراوي، كامل الاسعد، معروف سعد، بشير كيروز، تقي الدين الصلح، شبلي العريان، محمد عباس ياغي، مخايل الدبس، نايف المصري.

واعتذر السادة: اديب الفرزلي، هاشم الحسيني، قبلان عيسى الخوري، سهيل شهاب، نسيم مجدلاي، صبحي محمصاني، الامير عبد العزيز شهاب، رشيد بيضون، بهيج القدور، جوزف سكاف، عزيز عون، انور الصباح، فؤاد البرط، رشدي فخر، ريمون اده، الامير مجيد ارسلان، عبدالله الغطيمي.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي واصحاب المعالي الوزراء السادة: جورج حكيم، بدري المعوشي، فؤاد رزق، فؤاد البزري، نسيب البربير، سليمان الزين، سعيد حماده.

بدأت الجلسة بتلاوة مرسوم فتح الدورة الاستثنائية. ثم اعلنت الرئاسة الوقوف خمس دقائق صمت حداداً على النائبين المرحومين رفعت قزعون وغالب شاهين. وبعد ذلك القى حضرة النائب السيد عبد اللطيف الزين كلمة عدد فيها مناقب الفقيد وشكر فخامة الرئيس الاول والحكومة على مواساتهم بالمصابين الاليمين. ثم ألقى دولة رئيس الحكومة كلمة تأيينية، اتبعها بتلاوة بيان الحكومة حول مشروع موازنة عام ١٩٦٨.

ثم تلا مقرر لجنة المالية والموازنة تقرير اللجنة على مشروع الموازنة، وبعد ان تعاقب عدد من حضرات النواب على مناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة، وافق المجلس على اقتراح بقفل باب المناقشة العامة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٨ الساعة السادسة مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

تتلى لائحة المشاريع المعجلة.

فتليت لائحة المشاريع التالية :

لائحة المشاريع المعجلة

٩٠١٤ - ٦٧/١٢/٢٧ - اعطاء اطباء الملاك (ب) في وزارة الصحة العامة التعويض الخاص المنصوص في المادة ٢٢ من نظام الموظفين.

٩١٠٢ - ٦٨/١/٨ - تعديل نص المادة ١٧ من القرار رقم ١٨٨ تاريخ ٢٦/٣/١٥.

٩١٦١ - ٦٨/١/١٨ - تعديل القانون الصادر بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٩٥٠ المتعلق بالرسوم القضائية.

٩١٦٢ - ٦٨/١/١٨ - تعديل ملاك المساعدين القضائيين في وزارة العدل.

٩١٦٨ - ٦٨/١/١٨ - تعديل بعض احكام القانون رقم ٦٨/١١ والمتعلق بتنظيم جوازات السفر اللبنانية.

٩١٧٧ - ٦٨/١/١٨ - تعديل نص المادة ١٦ من قانون التجارة والى استحداث احكام جديدة في تطبيق المادتين ١٦ من قانون الرسوم القضائية و ٣٠ من قانون ضريبة الدخل.

٩٢٠٤ - ٦٨/١/١٨ - تعديل بعض احكام النظام العام للمؤسسات العامة والمصالح المستقلة.

الرئيس: يتلى مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٩١٧٦ المتعلق باجازة جباية الواردات خلال شهر شباط سنة ١٩٦٨ وصرف النفقات على اساس القاعدة الاثني عشرية.

فتلي مشروع القانون التالي :

مشروع قانون معجل مكرر

اجازة جباية الواردات خلال شهر شباط ١٩٦٨ وصرف النفقات على اساس القاعدة الاثني عشرية.

مادة وحيدة - يجاز للحكومة خلال شهر شباط سنة ١٩٦٨ جباية الواردات كما في السابق وصرف النفقات على اساس القاعدة الاثني عشرية.

ويعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: تتلى الاسباب الموجبة.

فتليت الاسباب الموجبة التالية :

الاسباب الموجبة.

لما كان مشروع موازنة عام ١٩٦٨ المحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٨٢٨٦ تاريخ ٩/٢٩/١٩٦٧ لا يزال قيد الدرس والمناقشة ولم يصدق بعد لغاية تاريخه.

وبما انه يقتضي جباية مختلف الواردات خلال شهر شباط سنة ١٩٦٨ وصرف نفقات الشهر المذكور ولا سيما رواتب الموظفين وسواها من النفقات الضرورية.

لذلك، اعدت الحكومة مشروع القانون المعدل المكرر المرفق، وهي اذ تتقدم به من المجلس النيابي الكريم، ترجو تصديقه.

الرئيس: صفة الاستعجال المكرر، من يقبل بها يرفع يده.

اكثريه

الرئيس: اعطي القانون صفة الاستعجال المكرر.

المادة الوحيدة، كما تليت عليكم، من يقبل بها يرفع يده.

اكثريه

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة.

والقانون معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء.

فتلي القانون برمته، ونودي حضرات النواب باسمائهم.

اجماع

الرئيس: صدق القانون بالاجماع.

وننتقل الى درس ابواب الموازنة العامة كما عدلتها لجنة المالية والموازنة، ونبدأ بالبواب الاول - رئاسة الجمهورية.

الباب الاول - رئاسة الجمهورية.

لم تجر اللجنة أي تعديل على هذا الباب.

الجزء الاول - رئاسة الجمهورية.

الفصل الاول - رئاسة الجمهورية.

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٢٥٦٢٠٠ ل.ل. صدق كما ورد بالاجماع.

الرئيس: البند ١ - كما تلي عليكم من يقبل به يرفع يده.

اكثريه. الخ. . .

الفصل الرابع - التفتيش المركزي

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سليم بك لحود.

سليم لحدود: دولة الرئيس، اطلب من دولة الرئيس ان يشرح لنا لماذا يرصد للتفتيش المركزي مخصصات تفوق أي مخصصات في كل بنود الموازنة؟

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: سيدي، لا اظن ان هناك من الاعتمادات ما يصح معه ان يشغل البال لان هناك المخصصات للرواتب وتنقلات المفتشين للخارج للقيام بواجباتهم عندما ينتدبون للتفتيش في سفاراتنا في الخارج، الى جانب النفقات الادارية، باعتبار ان هناك مؤسسات تابعة للتفتيش تتطلب بالنسبة للقيام باعمالها ومهامها مثل هذه النفقات.

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ١٩٠٢٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

اكثريه. الخ. . .

الفصل السادس - المحاكم الشرعية السنية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ميشال فرحات.

ميشال فرحات: دولة الرئيس، مع موافقتي بدون تحفظ على هذا البند، اتمنى على الحكومة الكريمة ان تفكر بالنسبة للمستقبل بلحظ اعتمادات للمحاكم الروحية المسيحية أسوة بالاعتمادات العائدة للمحاكم الشرعية المحمدية، ذلك ان الاعباء الاجتماعية المترتبة على الرؤساء الروحيين المسيحيين تفرض اعادة النظر بالامر.

لذلك، نتمنى على المسؤولين ان يلحظ في الموازنة المقبلة اعتمادات للمحاكم الروحية المسيحية أسوة بهذه الاعتمادات.

الرئيس: البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٦٠٩٤٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

اكثريه. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدالله الغطيمي.

عبدالله الغطيمي: دولة الرئيس - في بحث موازنة وزارة الداخلية لا بد ان نلفت نظر معالي وزير الداخلية الى ضرورة لفت نظر المسؤولين في محافظة مدينة بيروت لكي يعطوا لعمال التنظيفات ما يستحقون من اتعاب ومن مكافآت لان على اكتاف هؤلاء العمال يقوم تحصين الوجه الحضاري للبنان، عنيت به النظافة، وفي كل حين نرى الدولة انها تهتم في وضع الشعارات التي تحث الناس على

النظافة فالاولى علينا ان نشجع هؤلاء الذين يعرضون اجسامهم لانواع مختلفة من المرض، وان نعتني هؤلاء وان نحسن ونرفع مستواهم لكي يستطيعوا ان يقوموا بواجباتهم على ما يجب ان يقوموا به.

الرئيس:

البند ١ - كما تلي عليكم من يقبل به يرفع يده.

اكثريه. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب:

دولة الرئيس، ارى ان هذه مبالغ ضخمة لمصلحة المساحة، والمساحة تدخل في الحياة الاقتصادية والادارية والحقوقية ونرى ان المساحة تجري في اماكن وتقف في اماكن اخرى وإليك دليلاً يدل على ان المساحة لم تقم بواجبها في كل المناطق، وبذلك اقول ان المساحة ابتدأت باملاك تنورين ووقفت عند حد لم يكن بالحسبان، وهناك امور عديدة من هذا النوع كانت نتيجتها الخلافات القوية وكانت نتيجتها دماء عزيزة سفكت في هذا السبيل، واعتقد ان بحث هذه القضية موجب علي لكي ألفت نظر الحكومة الى هذه الناحية في حياتنا العامة.

ان هناك جرد تنورين وجرّد العاقورة، وكلاهما داخل اعمال المساحة، والمساحة وعدت ان تقوم بمهمتها، ولسوء الحظ لم تقم بالمهمة بناء للاعتداءات التي حصلت للجان، والحكومة لم تشعر بهذه الاعتداءات ولم تتخذ الاجراءات اللازمة لكي توقف كل معتد عند حده هناك ضحايا وقعت ولتاريخه لم يعرف من هو القاتل المعتدي ومن هو المعتدى عليه.

اني اعتبر ان السير في هذا الطريق، سير مححف ومضر ونتائجه خراب على هذا البلد وضغائن شخصية وضغائن عامة. فكان على الحكومة ان تقوم بواجبها وان تجعل من لجان المساحة لجانا تعرف وظائفها ونقوم بما هو مطلوب منها وان ترعاها الحكومة بقوى أمن لتحفظ اللجان من الاعتداءات.

كل هذا لم يحصل، حتى انه في هذا المجلس الكريم تقرر مبلغ ٨٥ الف ليرة من اجل الضحايا، واني اعتبر ان المكلف اللبناني ليس مسؤولاً عن الضحايا التي تقترب لتهاون الحكومة، بل على الحكومة نفسها ان تدفع هذه المبالغ، لانها في المتهاونة في مثل هذه الاعمال التي كان بالامكان الا تكون والا تقع.

لهذه الاسباب، اعتبر ان الحكومة هي المسؤولة عن هذه الامور، واعتبر ايضا انه على الحكومة ان تقوم بواجبها كاملا ولا تترك المجال لمثل هؤلاء لئلا يأتوا بأعمال مخرلة بالأمن نتيجتها ضحايا، وكل منا لا يرضى ان تكون.

الرئيس:

البند ٥ - الصيانة ١٢٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة - الجزء الاول

الفصل الاول - المصلحة الادارية المشتركة

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٢٩٨٢٠٠ ل.ل.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور صبحي المحمصاني.

صبحي المحمصاني: دولة الرئيس، كنت اود ان يكون معالي وزير التربية حاضرا حتى ألقت نظره الى مسألة مهمة جدا تتعلق بالجامعة اللبنانية، وكنا قد لفتنا نظره في السنة الماضية ايضا، وكان الوزير السابق قد وعد ان يهتم بها لانها مسألة مهمة جدا. فالجامعة هي رمز الثقافة في البلاد، واني ارى ان الجامعة لا يكفي ان تكون عبارة عن بنايات، والبنايات مع الاسف غير موجودة كاملة، بل يجب قبل كل شيء ان يكون العنصر الفكري مجهزا على احسن تجهيز، واقصد بذلك، الملاكات، ملاكات التعليم. ففي معهد الحقوق مثلا: حيث يوجد لا اقل من اربعة آلاف طالب، لا يوجد سوى معلمين فقط، والباقي هم في التعاقد! هذا لا يجوز في مدرسة عادية ومن باب اولى، انه لا يجوز ان يكون في كلية حقوق وفي جامعة لبنانية.

فألقت نظر دولة الرئيس الى هذه المسألة المهمة، حتى ينظر اليها لانها من الامور الحيوية.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد الله الغطيمي.

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، توسعا للبحث الذي تفضل به الاستاذ المحمصاني الزميل الكريم، لا بد من معالجة جميع الامور والشجون التي لها علاقة بوزارة التربية.

هذه الامور اصبحت معروفة لدى الرأي العام، فغلاء الاقساط المدرسية صاعد باستمرار، ومتطلبات الدولة تفرض ان نؤمن التعليم المجاني الالزامي وهو امر اخذت به الدول الراقية، ونحن نعتبر انفسنا في مصاف هذه الدول. فاذا كنا حقا علينا ان نتشبه بها في المجالات الاساسية التي ترتكز عليها الدولة. لا ان نأخذ ببعض المظاهر التي تأخذ بها بعض الدول، حتى انني سمعت من بعض المسؤولين في وزارة التربية بالذات انهم يتوقعون اذا ما حدث خلل في المجتمع اللبناني ان يبدأ هذا الخلل من وزارة التربية لانهم بحاجة الى الامكانيات اللازمة المادية والبشرية حتى يستطيعوا ان يؤمنوا للبنان تعليما عاما عاليا وغير عال، وحتى يستطيعوا ان يؤمنوا لهذا البلد تعليما مجانيا.

فالامكانيات المادية والبشرية غير متوفرة فاذا ليس باستطاعتهم ان يفعلوا شيئاً سوى التلهي ببعض القشور التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

هذا كلام مسؤولين في وزارة التربية!

فنرجو ان تتلافى هذا الامر بالسرعة الممكنة والنظر تحت تصرف الاجهزة المختصة في وزارة التربية لما يلزمها من امكانيات لكي يستطيعوا ان يؤمنوا للبنان ما يجب ان يؤمنوه في مجال الفكر والعلم في هذا البلد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد: دولة الرئيس، لقد اخذت الحكومة على عاتقها كما ارى، خاصة دولة الرئيس بصفته وزير المال عصر النفقات في جميع الوزارات، وكان ذلك لاسباب معلومة، لان الحكومة ترمي الى ذلك لعدم وجود المال الكافي.

وانا مع الحكومة ان تعصر النفقات عندما ترى ان بذلك خيراً للمجتمع اللبناني. انما في وزارة التربية وهي العنصر الذي يجب ان ننفق فيه في جميع نواحيه.

ان البلاد بمجموعها، والنواب في جميع الجلسات اعربوا عن مطالب في التربية، ان للجامعة اللبنانية وان للمدارس المهنية، وان لايحاد مشروع للزامية التعليم المجاني، وكل ذلك يحتاج الى المال.

سيدي الرئيس، انني اعتبر، اذا كانت النفقات التي تنفق في جميع الوزارات هي نفقات تحسرها الحكومة والدولة، انما ما بنفق في سبيل التربية انما هو تصنيع، تصنيع للعقول، وتصنيع لايحاد النفقات في المستقبل، البلد الذي ندعوه البلد الديموقراطي المتنور. ان التربية هي اساس نجاح هذا البلد. هذا وازيد على ذلك: ان النكبة التي اصبنا بها، فقسم كبير منها يرجع الى ان التربية بعوز الى نهضة جديدة.

ارجو من دولة الرئيس، درس وزارة التربية في المستقبل من نواحي عديدة اهمها انها هي كسب للعقول وكسب ايضا لان نوجد شبابا في المستقبل يمكن ان يزدوا مداخيل الدولة من مداخيلهم، فتمكن جميع الوزارات ان تتبجح دون ان تكون معصورة هذه النفقات التي وجدناها اليوم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاب سمعان الدويهي.

الاب سمعان الدويهي: دولة الرئيس، سبق لنا لسنوات خلت ان تكلمنا في الميزانية وفي الاعتمادات، وكلامنا يذهب كما توضع الميزانية، لا قيمة له! والحاجات تزايد والنفقات تعصر ولا يبقى الا للموظفين

وللاعمدات ولغير ذلك، لا نعلم ما هي الحكمة وقد سبق لنا في لجنة التربية ان طلبنا من رئيس لجنة المال بحضور وزير التربية ان ترجع الحكومة عن عصر العشرة ملايين ليرة التي عصرت وشد حزام وزارة التربية بقيمة عشرة ملايين ليرة لضرورات قصوى منها ما قال عنها حضرة الزميل رئيس اللجنة، وقد وافقت اللجنة بالاجماع، والحكومة الجليلة وعلى رأسها دولة الرئيس وزير المالية، رأى من الحكمة ان تصر الحكومة وتبقى على عصر النفقات، والطلاب هم خارج المدارس، والمدارس في مدينة بيروت وفي الارياف اكثرها اشبه بالزرائب، والمدارس بحاجة الى معلمين والمدارس بحاجة الى خدام، وللأسف كلما أتى وزير الى وزارة التربية يحصر الخدم في منطقته وفي اصحاب الراضي عنهم. وفي هذه السنة أصبح الوزير لا يتمكن من ان يؤمن خدمة المدارس، التنظيمات في المدارس.

لا نعلم ما هي الحكمة من هذا العصر فيما يتعلق بوزارة التربية؟
اما ما قيل عن الجامعة وعن تغيير المناهج وعن كل ما أتى في وزارة التربية فاني اوافق عليه وآمل ان تكون ميزانية عام ١٩٦٩ افضل من هذه الميزانية ولا اعلم ما هو سبب عصر النفقات، لم يصرف لبنان قرشا عما كان يصرفه في السابق، نريد من الحكومة ان تأتي في هذا المجلس وتعرض علينا نحن المسؤولين عن اسباب عصر النفقات وعن اسباب قلة الموارد لكي تسمح لنفسها باصدار المراسيم الاشتراعية واغداق الضرائب على كاهل المكلف اللبناني والفقير! تلك الضرائب التي ارزحت اللبنانيين، والغني اللبناني، عن دولاب العمل والبناء والعمران.
وهذه الشركات المنتجة والمحلات التجارية تثبت نتيجة تلك الضرائب الباهظة.

فنأمل من دولة الرئيس معالي وزير المالية ان ينظر الى هذه الضرائب والى هذه المراسيم الضئى التي لا يستطيع المكلف اللبناني ان يقوم باعبائها، لانها لم توضع على اساس عادل، لم تستثن الفقير، بل استثنى الاغنياء وكبار الاغنياء! فنحن نعمل لان نضع الضرائب على اساس عادل، ولسوء الحظ لم تكن. هناك ضرائب التنظيم المدني الذي حرم اللبنانيين الذين هم بحاجة الى مأوى والذي هم ليسوا بحاجة الى الحكومة والى ساعد الحكومة لكي تبني لهم مساكن حرمتهم في القرى النائية من ان يشيدوا مسكنا لائقا بانسانيتهم من جراء تلك الضرائب.

وبينما في التربية، العامود الفقري للبنان صاحب الخدمات الاجتماعية المورد الاساسي والرئيسي، حرمت الحكومة من عشرة ملايين ليرة، كان بإمكان هذه العشرة ملايين ان تسد عوز المعلمين الذين هم بحاجة في جميع المناطق.

نأمل من دولة الرئيس ان يضع «نوط» حتى في ميزانية ١٩٦٩ ليتلافى هذه الاخطاء.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون.

الرئيس:

عبد اللطيف بيضون: دولة الرئيس، طالما عانينا ونعاني دائما من سوء الابنية المدرسية التي يتعلم فيها ابناؤنا جميعاً، ومن سوء المناهج التي فرضت فرضاً على وزارة التربية، ومن سوء معاملات المدارس الخاصة الى آباء الطلاب الذين يرهقونهم بالاقساط والنفقات الى قضية الكتاب وهذه القضية من الاهمية بمكان امثال غيرها.

فالمدارس يا سادة، كان يجب ان نطبق المثل الذي يقول: «ابن مدرسة تغلق سجننا» فنحن نعمل بعكس هذه الامثال، بدلاً من ان نبني مدرسة لكي نأوي اليها ابناءنا ليتعلموا ولكي يصبحوا من المواطنين الصالحين الذين يفيدون الوطن، نتركهم في الشوارع لكي ينشأوا لصوصاً ومجرمين، فعندها نفتح السجون! وهذا عكس ما يجب ان يعمل في هذا البلد الذي نطلق عليه انه بلد الاشعاع والنور فكيف يأتي الاشعاع والنور والمدرسة التي هي مبعث الاشعاع والنور مقفلة واذا لم تكن مقفلة فغير موجودة اصلاً!!

فنحن نعاني بالارياف ما لا يعانيه غيرنا في المدن، في الارياف البلدية مجبرة لان تستأجر ابنية للمدارس.

وارجو من دولة الرئيس ان يعيرنا انتباهه لان معالي وزير التربية غائبا لألفت نظره الى هذا الموضوع العظيم.

في القرى، البلديات مجبرة على استئجار المدارس، وهناك بلديات في القرى لا تتمكن من القيام بتنظيفات القرية لانه لا يوجد لديها مال وليس لها واردات فكيف يمكنها ان تستأجر أبنية مدرسية لاستيعاب التلاميذ والطلاب الذين يجب ان يتعلموا؟

وزد على النقص في الأبنية، النقص في المعلمين! البلد الذي هو بحاجة لعشرة معلمين لا تكاد تعطى نصف هذا العدد او ثلث هذا العدد او اقل.

فنرجو من دولة الرئيس وزير المال، ان يخصص للأبنية المدرسية مبالغ محترمة تمكن من انشاء مدارس في جميع المناطق التي يجب ان ينشأ بها مدارس، وتمكن وزارة التربية من تأمين معلمين لكل القرى التي هي بحاجة الى معلمين.

ونرجو ايضا ان تكون هناك لفتة كريمة من وزارة الصحة لكي تعطي عناية كافية للمدارس التي لا تتأمن لها الاسباب الصحية. واذا اردنا ان نعدد المساوىء والحاجات الملحة التي تعاني منها المدارس في القرى، يمكننا ان نبقي في الكلام من الآن حتى الصباح، ولكن اختصر لكي افسح مجالات لغيري لافتنا نظر الحكومة وعلى رأسها دولة الرئيس، ان يهتموا في قضية بناء المدارس وتأمين المعلمين وتوحيد المناهج وتأمين الكتب بالاسعار التي تمكن الآباء من شرائها وتخفيض الاقساط التي ترهق كواهل هؤلاء الآباء الفقراء المحتاجين الذين يعلمون اولادهم مما يشحون به على انفسهم اذ يجوعون ليوفروا من قوتهم ليعلموا اولادهم الحرف. ولكم الشكر ايها السادة.

الرئيس: البند ١ - كما تلي عليكم

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

الفصل الثالث: مديرية التعليم المهني والتقني

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوز.

في احدى البيانات الوزارية وفي دروس سابقة ذكر ان هناك فكرة لانشاء المسرح اللبناني، وقد لا تؤخذ هذه الكلمة بالمعنى والشعار الذي نريد ونرغب، ولكن انا اعتبر ان لبنان الذي انبثق عن امجاد قديمة وعن مدرسة للحقوق وعن رجالات عرفوا بشتى ميادين الحياة، يجب ان يكون في هذا البلد هذا المسرح الذي في اكثر من مناسبة ذكرت عنه البيانات الوزارية وكانت الوعود الرسمية تكاد تتحقق بشأنه، اذ ان هنالك لجنة كلفت يوما من الايام بأن تحضر تصميمًا لتحقيق هذه الفكرة وبأن العهد السابق قد ذكر ضرورة تحقيق هذا البرنامج الادبي الكبير.

ان في لبنان مسرحا، ولكن هذا المسرح يحمل اسم «مسرح لبنان» انه ليس بمسرح لبنان كما يعلم الجميع ان مسرح لبنان يجب ان يكون البيت اللبناني الذي تتلاقى فيه الاسماء الكبيرة للذين كتبوا عن الأدب اللبناني والذين رددت رواياتهم بشتى انحاء العالم من الاميركيتين الى باريس الى اسبانيا، والذين عرفوا لبنان أكثر من السفراء والقناصل والممثلين.

اما مسرح لبنان الحالي وهو مسرح الكازينو يجب ان لا يحمل هذا الاسم، لان المسرح كما قلت : يجب ان تتلاقى فيه هذه الامجاد القديمة ويجب ان يحمل اسم لبنان ويكون هذا المقر الذي فيه اسماء هؤلاء الابطال في الأدب، هؤلاء الذين علموا الابجدية هؤلاء الذين نقلوا الحرف من هذه البلاد الى انحاء المعمور. وان الحكومة اذا حققت هذه الفكرة تكون قد وفّت بذلك الوعد الذي وعدت به النشء اللبناني ووعدت به الأدب، ووعدت به الفنانين وان حركة قوية في هذه العاصمة تنبئ بأن انشاء مسرح على هذا النمط يكون تشجيعا لهذا الجيل الطالع، وتكون ماثرة يجب ان تحقق وخصوصا انكم بدأت بها ووعدتم بها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، اعتقد انه حان الوقت لان تصبح هذه المديرية، مديرية عامة، ولا اعلم ما هو السر والحكومة قد جعلت هذه المديرية مديرية عامة وحتى الآن لا نعلم لماذا هذه القضية تتأرجح؟ فهي مديرية لها اهميتها وتقوم بأعمال ضخمة ولها ميزانية ضخمة. وارجو ان نعرف من الرئاسة مصير هذا المشروع، أي مشروع مديرية التعليم المهني لرفع الى مستوى مديرية عامة.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين، كل ما هنالك، ان كل مشروع لم يدرج في جدول اعمال المجلس لا يزال في اللجان.

البند ١- المخصصات والرواتب والاجور ٣٢٢٦٨٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

الباب العاشر - وزارة الصحة العامة - الجزء الاول

الفصل الاول - مديرية الصحة العامة

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر

جوزف شادر: دولة الرئيس، اريد بمناسبة درس موازنة الصحة العامة لفت نظر معالي وزير الصحة العامة.

هناك اصابات يومية من جراء حوادث السير، عندما تحصل الاصابة «للاشخاص طبعا» اصابات خطيرة، ينقل المصابون الى احد المستشفيات المخصصين للطوارئ، فيذهب مثلاً من جرى معه الحادث على طريق صيدا الى مستشفى المقاصد يقولون له: هذا اليوم مخصص لاوتيل ديو، انقلوا الجريح الى مستشفى اوتيل ديو. والعكس بالعكس.

لا افهم السبب الذي دعا الوزارة الى هذا التخصيص. ايام للمقاصد الخيرية وايام لاوتيل ديو! انما الذي اعلمه ان هذا النظام يؤدي بعض الاحيان الى وفاة بعض المصابين لانهم في هذا الرفض، عندما يكون هنالك مثلاً نزيف داخلي تطراً الوفاة على المصاب وهذا ما حصل البارحة بالذات لشاب نقل من مستشفى الى مستشفى ودامت العملية نصف ساعة ومات اثناءها.

لذلك، ارجو معالي الوزير ان يهتم بهذا الامر وان يعالجه على ضوء الواقع. نحن نريد ان تعطى المساعدات الطبية السريعة لكل مصاب بحوادث السير.

ومن جهة ثانية ألّفت نظركم الى وضع خاص للمستشفيات الخاصة.

يأتي المريض او المصاب على أثر حادث يأتي الى المستشفى قريب من موضع الحادث، لا يقبلونه في المستشفى ولا يعطونه المساعدات السريعة الا بعد دفع مبلغ هام لا يوجد في جيب المصاب او الذي يرافق هذا المصاب ويكون ربما غريب عنه!

هذه القضية الانسانية يا معالي الوزير، نطلب منك وانت مثل الوجدان والانسانية ان تعالجه بحكمتك على هذه المستشفيات الخاصة.

هذه التجارة، وأقول كلمة واقعية، هذه التجارة في هكذا مواقف لا تجوز ابدا.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد:

دولة الرئيس، اشارك الزميل الاستاذ شادر في هذه القضية واضيف: لماذا عينت الحكومة لطوارئ فقط في بعض مستشفيات؟ لماذا تترك في مناسبات هذه الطوارئ ان يدخل المريض الى أي مستشفى، خاص او رسمي. لان بعض الحوادث ستؤول الى الوفاة لا شك.

لذلك اطلب الى الحكومة درس امكان اعطاء اوامرها في قبول أي حادث في اقرب مستشفى، واذا كان اهل المريض يمكنهم ان يدفعوا الرسوم تطلب منهم رأسا واذا كان المريض يمكنه ان يدفع هذه الرسوم في المستشفيات الخاصة فعندئذ يجب ان يكون هنالك مخصصات للدولة فتدفع هي للمستشفيات ما هو معتدل وقانوني.

ارجو من معالي وزير الصحة ان يدرس هذا لأن الحوادث تتراكم وتتكاثر يوما بعد اخر وربما نستفيد ان نحافظ على حياة شخص يمكن ان يموت بالطريقة التي تتبعها اليوم.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير الصحة العامة.

وزير الصحة:

حضرات النواب المحترمين انني اشكر السادة النواب الذين اتاحوا لي فرصة الكلام بهذا الموضوع.

ان المستشفيات المتعاقدة قد خصص لها ايام خاصة لتنظيم العمل، لأن الحوادث تحتاج الى «اكيب» الى فرقة خاصة تكون مستعدة ليلا نهارا ولا يمكن لمستشفى واحد ان يكون مستعدا طيلة الاسبوع ولا لمستشفيات عديدة لما يكلف ذلك من مصاريف باهظة.

ولذلك، فقد وزع العمل بين مستشفيات ثلاث، المقاصد واوتيل ديو، ومستشفى الروم، ثلاثة ايام لكليهما ويوم لمستشفى الروم.

وهذا تكون ادارة المستشفى مستعدة لقبول المصابين والقيام بالمساعدات اللازمة انما هذا لا يعني كما يجري حاليا وقد لفتنا النظر مرات عديدة الى هذا الاهمال الناتج من وجود مريض، حادث عرضي، تقدم الى المستشفى المتعاقد لم يكن ذلك اليوم دوره.

ان هذا الحادث الاخير الذي اثار نفوسنا، تقوم الآن وزارة الصحة بالتحقيق فيه لوضع جزاء على المسببين بعد ان لفتنا النظر مرات متعددة هذا ما خص المستشفيات العامة، اما المستشفيات الخاصة، فقد ارسلنا مرات متعددة مذكرات الى الادارات وكثير من المستشفيات تتلقى هذه الحوادث وتسعفها الاسعاف الاولي حتى اذا كان المريض رغب في الدخول الى نفس المستشفى، ادخل فيه على نفقته، واذا كان غير راغب بذلك، اخطرت الاسعاف وأتت الى نقله الى اول مستشفى حكومي متعاقد مع الحكومة.

هذا ما خصص المستشفيات، وإذا حدثت بعض الحوادث فنحن وراءها وسنسعى دوماً الى تلافيتها لتكون احسن من قبل.

والامر الثالث الذي أتى به الاستاذ سعد وهو ما خصص المستشفيات عامة، فالوزارة تفكر في ان تضع تعريفة خاصة للحوادث تفرضها على جميع المستشفيات التي يتقدم اليها صاحب الحادث، تساعد ويقتاضي الحكومة سعراً معيناً مقطوعاً ستتفق عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جعفر شرف الدين.

جعفر شرف الدين: دولة الرئيس، الحقيقة، ان الترتيب الذي وضعته وزارة الصحة لتناوب مستشفيات الحوادث الطارئة يخدم البلد خدمات تذكر، وحقيقة سلبية تعود الى مستشفى صور ومستشفى تبنين.

فمستشفى صور دشن للمرة الثانية في خلال سنة، ومن حسن حظ معالي الوزير او من حسن حظنا نحن ان يدشن في المرة الاخيرة تدشيناً صحيحاً لا تدشيناً تدجيلياً كما حدث في الماضي مرتين، ولكن الحقيقة ان مستشفى وكالة الغوث في صور مستعداً استعداداً فنياً يفوق الاستعداد الفني الذي يقوم عليه مستشفى صور، مع العلم ان بناء المستشفى والمعدات التي هيئتموها له من شأنها ان تجعله مستشفى من الدرجة الاولى، ولكن اليد العاملة هي التي تنقص من اخصائيين، من ممرضات، من غرف تصوير اشعة الخ...

ان الطبيب الذي يقضي عشرات السنين في التخصص والتمرين على العمل لا يتعاقد مع الدولة بستمئة ليرة شهرياً ليعمل في مستشفى عام.

لذلك، يجب ان يعاد النظر في ملاك موظفي وزارة الصحة خصوصاً الاطباء الاخصائيين، وليكن الحد الأدنى لمرتب طبيب ألف ليرة على الأقل بدلاً من ان يكون ستمئة ليرة.

ونحن نصف الداء للطبيب ليقول الدواء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدالله الغطيمي.

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، الحقيقة، يجب ان نبدأ بكلمة «فتش عن المال».

لو وجد المال بين يدي المسؤولين عن وزارة الصحة لحلت هذه المشاكل، وقد لمسنا بالفعل الهمة التي يبذلها معالي الوزير بالاشتراك مع المسؤولين عن الادارة في سبيل رفع المستوى الطبي اجمالاً في لبنان.

انما الواقع، ان عدم الامكانيات المادية الكافية تجعلهم عاجزين عن تنفيذ رغباتهم في هذا المجال.

ولست ادري، لماذا لا نعلم ريثما تتوفر لدينا الاموال، لا نعلم الى الاسلوب او الطريقة المتبعة

في بعض البلدان وهي ارغام كل طبيب يتخرج، على ممارسة العمل في الارياض كذا وقت . . حتى يحق له فيما بعد ممارسة عمله في المدينة، اذ ان على الطبيب واجبا انساني يفرض عليه ان ينفذه وان يقوم به خدمة لوطنه ولابناء وطنه مثلما يفرض عليه الواجب ان يخدم نفسه فيما بعد ان لجهة الشهرة وتأمين المعنويات او لجهة الكسب المادي من وراء المعالجة.

فلو اخذنا بهذا التدبير بصورة مؤقتة على الاقل ريثما تتوفر لنا الامكانيات، لا يمكننا ان نحل، اذ لم يكن كل المشكلة، فعلى الاقل جزءا كبيرا منها.

ناهيك عن ان الاسعار يا معالي الوزير، مع شكرنا على الجهود التي بذلتها في سبيل تخفيضها لا تزال هذه الاسعار، اسعار الادوية مرتفعة، واسعار المستشفيات ايضا هي بالفعل فوق مستوى امكانيات اللبناني وفوق مستوى دخل الفرد، اذ ان هذا الدخل كما تعلم ويعلم كل واحد منا لا يمكن ان يصرف لجهة واحدة. هذا الدخل مفروض ان يصرف حتى يؤمن للمواطن اللبناني حاجاته في مختلف مجالات الحياة. فكما ان المدرسة تقتطع من المواطن اللبناني جزءا كبيرا من دخله، يأتي الطبيب ويقتطع الجزء الباقي ويصبح المواطن اللبناني في عوز لا يعرف بعد كيف يتدبر امره في باقي شؤون حياته.

على هذا نرجو ان يبرز من اليوم او ان نبدأ بدرس هذه الامور من اليوم حتى توجد لها الحلول في اقرب وقت ممكن لكي يشعر هذا المواطن انه يتمتع بعافية وبالتالي بسعادة في هذا الوطن.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

الرئيس:

دولة الرئيس، تكلم بعض الزملاء فيما خص المستشفيات ومعالجة الحوادث الطارئة. انا اقول: ان الحكومة كانت قد خصصت عددا من الاسرة في عدد من المستشفيات لمعالجة الحوادث الطارئة. وعلمت اخيرا ان هذه الاسرة الغيت او انقصت، واكتفت الحكومة بالمستشفيات الثلاثة التي تكلم عنها معالي الوزير ولسوء الحظ ان المصاب بالحادث يتوجه الى المستشفى، واذا لم يجده مفتوحا بوجهه فيعود الى المستشفى الثاني ولربما يفارق الحياة في طريقه!

جان حرب:

نسمع كل هذا ونتكلم بكل هذه الامور قاصدين من وراء ذلك ان نصل الى العمل المجدي الذي يسهل على المصاب الشفاء والعودة الى الحياة الكاملة.

وللاسف، ان جميع هذه الحوادث او معظمها يلاقي عكس ما نتمنى، وكل هذا عائد «حسب قول النائب الغطيمي» لقلة المال.

فاني استغرب كيف ان تكون المبالغ ضئيلة عند الحكومة وتقدم على شراء مستشفى حديث كتبت عنه الجرائد وانه اصبح بخمس ملايين ليرة في حين انه كان معروضا بثلاثة ملايين ليرة! فهذه الامور تدل على انه ليس هناك من نقص في الاموال، بل ان هناك اموال طائلة، فكيف تشتري

الحكومة بخمسة ملايين في حين ان المستشفى كان يعرض بثلاثة وفي الوقت نفسه تمتنع عن اعطاء الاسرة للمستشفيات بداعي ان هناك نقصا في الاموال وان تلك المستشفيات يمكن ان تعطي نتائج أكثر!؟

كل هذا يخالف الواقع ولا اعلم، واطمني من معالي الوزير ان يعطينا البراهين لكي نعلم ما هي الحالة حتى نكون بارتياح من هذا البحث.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، بخصوص حوادث الطوارئ، فهدت من معالي الوزير ان الترتيبات اتخذت فقط في العاصمة، فالحوادث الخطيرة احيانا تقع خارج العاصمة. مثلا، اذا وقع الحادث بين طرابلس وبيروت فقد يموت هذا الجريح قبل ان يصل الى بيروت.

لذلك اود ان ألفت نظر معالي وزير الصحة الى انه من الضرورة ايجاد بعض المستشفيات في بعض مدن الشواطىء او البقاع فبذلك يمكنها ان تقوم بالواجب لمناسبة احداث الطوارئ.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

ألبير مخير: دولة الرئيس، سمعت الزملاء يناقشون معالي الوزير في قضايا المستشفيات. وانا اعلم انه في كل يوم نتألم من مستشفيات الحكومة.

نحن نشكر اطباء الحكومة على الجهد الذي يقومون به في حقل المعالجة بالنسبة للامكانيات التي تضعها معها وزارة الصحة العامة.

اقول هذا لاختصر بكلمة: وزارة الصحة بحاجة الى ثورة يا دولة الرئيس، بحاجة لثورة! في العالم كله، استاذ الطب لا يعين في الجامعة استاذ الا اذا كان طبيا في مستشفيات الحكومة. يعني لا يمكن ان يقال له انه استاذ في علم الطب الا اذا كان يهتم بالفقراء وفي الدرجات الثالثة والرابعة.

ماذا نرى في هذه البلاد، يأتون بأطباء يعطون الدولة ساعتين او ثلاث ساعات في الاسبوع، هنالك امور يجب قلبها رأسا على عقب،

يجب ان تكون المستشفيات الحكومية على مستوى المستشفيات الخاصة ان لم تكن افضل.

اقول هذا واعطي مثلا مستشفيات سويسرا، هذه المستشفيات ترتبط بالجامعات الحكومية، وطبيب مستشفى الحكومة الذي يعطي درسا في الجامعة، يعطي وقته اولا للمستشفيات الحكومية.

ثانيا، هنالك طريق لوزارة الصحة لان تؤمن في مستشفياتها المجانية ما يؤمن لها دخلا للدفع عن من يدخل مجانا لهذه المستشفيات.

مثلاً، مستشفى بعددا، الذي انتهى بناؤه الخارجي منذ أكثر من أربع سنوات لا يزال قيد الدرس هذا المستشفى لو قامت الحكومة بتنظيمه واعطاء رؤساء الطب والجراحة الخ... لاطباء ممتازين في هذا البلد «والحمد لله أطباءنا يمكن ان يضاهوا اكبر اطباء العالم» يمكن لهذا الطبيب ان يستقبل المريض الذي يدفع في عشرين غرفة او ثلاثين غرفة.

يعني ان يكون مستشفى الحكومة مشترك لمن يدفع ولمن لا يدفع.

على هذا الاساس اقول : ان السير على هذا الطريق الذي تسير عليه وزارة الصحة، وهذا الامر لست انت وحدك مسؤول عنه، انما هنالك نهج يجب ان يتغير.

امر اخر، اجد ان على الحكومة وعلى وزارة الصحة ان تخصص في ميزانية الصحة كمية من المال، «فنحن في هذا البلد عندنا جراحون، ان لم اقل في علم الشرايين والقلب يمكن ان يقوموا بعمليات مثل احسن اطباء في غير لبنان. واعتقد انه اذا كان جراحو القلب في هذا البلد لم يتمكنوا من القيام بهذه العمليات فما ذلك الا لحاجز واحد وهو حاجز المال.

فاني اتقدم من دولة رئيس الحكومة ومن معالي وزير الصحة طالبا ان يخصص في ميزانية وزارة الصحة مبلغا من المال لهذه الفرقة التي تعمل في جراحة القلب لانها اذا تمكنت من القيام بعملية كما قام بها جراح في افريقيا وجراح في اميركا، اعتقد انه تكون هنالك دعاية تشرف لبنان وتشرف المواطن اللبناني.

واعتقد، يا دولة الرئيس، ان المال يجب ان لا يقف سدا في وجه هؤلاء العلماء اللبنانيين.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز.

الرئيس :

دولة الرئيس، بانتظار ان يتمكن معالي وزير الصحة من الاجابة على السؤال الذي يطرحه الرأي العام منذ عدة سنوات عن طريق هذا المجلس بخصوص معضلة العضلات في هذا البلد، اعني قضية تخفيض اسعار الادوية.

جان عزيز :

بانتظار ذلك، اريد ان ألفت نظر معالي الوزير الى المستوصفات الريفية.

نقرأ في البند ٢١ - وفي البند ٢٣ - من الموازنة ٥٠٠ الف ليرة تجهيزات. ومليون و٩٢ الف ليرة وكسور نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء.

اتساءل بادىء ذي بدء، ما الفرق بين التجهيز والتجهيزات ومن ثم اسأل : ماذا ستكون حصة المستوصفات الريفية من هذه المبالغ؟

نحن، يا معالي الوزير، في القرى والداكر وفي المناطق التي اطلق عليها اسم المناطق المحرومة نسأل عن حصتنا العادلة في كل ما يعود على المريض والفقير من منافع الدولة وبالواقع لا نجد كبير شيء.

نحن نسلم بأن العاصمة والمدن الكبرى من حقها ان يكون لها المستشفيات الكبرى المجهزة خير تجهيز بانتظار ان تتمكن الدولة والله نسأل ان تتمكن في وقت قريب من تجهيز جميع المناطق اللبنانية بأدوات الطب والتطبيب ولكن بانتظار ذلك نطلب اليكم ونلح عليكم ان تجهزوا مستوصفاتنا باللازم والضروري لمعالجة الحوادث المستعجلة كنزيف، او ككسر، او تدهور وما اشبه ذلك.

ثم ألفت نظركم الى مرض عضال اخذ يذر قرنه في الجنوب، وهو مرض «البلهارسيا». تقدمت في الماضي بسؤال الى حكومة سابقة واجابتنني على هذا السؤال، والمعلومات التي لدي ان هذا المرض لم يكافح المكافحة الفعالة لغاية الآن، واخشى ما اخشاه ان مشروع ري القاسمية وهو مشروع لا يمت الى وزارتك بسبب مباشر، فهو من اختصاص مشروع مصلحة الليطاني. هذا المشروع اذا لم تتعاون وزارة الصحة ووزارة الاشغال العامة على جعل الاقنية فنية من حيث مكافحة هذا المرض فإن الخطر سيصبح مستشرياً ويوجد عبر حولنا تجعلنا ننتبه لهذا الخطر الداهم. فالشعب المصري منذ ايام الفراعنة الى يومنا هذا يعاني من هذا المرض العضال.

فأطلب من الحكومة ان تستجلب خبيراً بمكافحة هذا المرض ليشرف على الاقنية وكيفية صنعها حتى لا يتمكن الحلزون الذي هو سبب هذا المرض من ان يبقى في الاقنية التي ستروي السهول اللبنانية.

واضم صوتي هذا الى صوت الزميل الكريم الدكتور البير مخير لجهة تخصيص المبالغ الوافية لارسال اطباء يتخصصون في الخارج ولا احصر طلبي بجراحة القلب، بل ارجو ان يكون ذلك بالتعاون مع نقابة الاطباء حتى تدل الحكومة والوزارة على الثغرات التي يجب سدها في الجهاز الطبي في لبنان. فهناك فروع في الطب، اعتقد انها لا تزال مفتقرة الى الاطباء. مثالي على ذلك: الطب المتعلق بالعمله الذين يعيشون في الفبارك. فنحن لا نزال في لبنان مفتقرين اليهذا النوع من الاختصاص.

فأرجو ان تعتمد الحكومة الى توفير المبالغ اللازمة لارسال بعض العناصر النابهة في الطب لكي تتجهز علمياً واختبارياً في هذه الفروع التي نحن في امس الحاجة اليها.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزيرالصحة العامة.

وزير الصحة: حضرات النواب المحترمين

لا يمكنني ان اترك الفرصة دون ان اتكلم عن السياسة الصحية في وزارة الصحة وفي وزارتي الحالية. وقبل البدء في الموضوع اريد ان اجيب الاستاذ عن مرض البلهارسيا.

لا اعتقد ان الحكومة قد قصرت في مكافحة «البلهارسيا» كما ذكرت، لانها استجلبت خبيراً وربطت طبيباً، واقامت بناء خاصاً في «السكسية» تشغله الآن ادارة كاملة، نعمل ليلاً نهاراً في مكافحة البلهارسيا، وقد تمكنت من تحديد المنطقة الموبوءة، والاشراف عليها، واذا كانت هنالك حوادث تجري وتظهر من وقت الى اخر فلأن حياتنا الصحية والاجتماعية ما زالت تحتاج الى عناية والى رفع مستواها.

اريد ان اكرر، اننا فخورون بالمركز الصحي لمحافحة البلهارسيا الذي اقمناه في السكسية، كما اقمنا في منطقة «حلبا» مكاناً اخر باشراف المنظمة الدولية وبوجود طبيب منها لا يزال يعمل لمكافحة الملاريا وقد اعلن لبنان خالياً من الملاريا منذ سنتين، وما زالت المكافحة جارية لاننا محاطون ببلدان موبوءة بها، نريد ان نحافظ على شعبنا اللبناني من داء الملاريا. واعتقد ان البلهارسيا داء صعب مقاومته علمياً ويبقى مع الشخص ويبقى في القواطع وفي قعر الانهار وهذه الفرق تذهب الى مختلف المناطق من الليطاني وتفحصها باستمرار ويومياً لا اسبوعياً، لتقف على المناطق الموبوءة لتنظيفها ومقاومتها.

من هذه الناحية، اريد من الأخ ان يطمئن بالا الى ان الوزارة ساهرة على عملها من ناحية البلهارسيا كما هي ساهرة من ناحية الامراض السارية، لان لبنان احيط بامراض سارية كثيرة منها «الكوليرا» في المدة الاخيرة لم يتسرب اليها مرض الكوليرا، وما ذلك الا لوعي الشعب وسهر الحكومة، لا كما يقول البعض: لاننا في مناطق جبلية ومناطق صحية. المرض والوباء لا يعرف الجبل ولا يعرف السهل. انه يعرف النظافة ويعرف التطعيم ويعرف الوقاية. والطب الوقائي خير من الطب العلاجي.

هذا ما اختص في البلهارسيا. اما سياسة الحكومة فقد واجهت قضية المستشفيات وقضية الدواء وقضية المعاملة.

اما قضية الدواء التي تكلموا عنها، فلم تبخل الحكومة ان تكلف لجنة لدراسة مشكلة الدواء، ولجنة مؤلفة غالبيتها من علماء ومن اطباء ونقباء.

وبنتيجة الدرس وجدت ان لبنان بلد غير مصنع للدواء، فدواؤه وقف على ما يستورده من الخارج.

اذا، الدواء وسعره مفروض علينا، وهنالك من المعامل الكبيرة الشهيرة برغم شهرتها وعلو مكانها وميلها نحو العلم، هي تجارية قبل كل شيء، وقد وقع في يدنا مستندات عندما قام الضمان الصحي بمناقصات دولية من بعض المعامل، التي عممت على جميع معامل اوروبا واميركا في الوقوف على اسعار عالية حتى لا يفرض عليها سعر للدواء منخفض.

وكان على الوزارة ان تفكر في الشرق كما فكرت في الغرب وكما يريد الاستاذ فريد جبران في هذا المدى، ذهبنا الى ابعد من ذلك، ذهبنا الى تحديد الادوية المتشابهة ذات الاسعار المختلفة، واخذنا معدلاً وسطاً حتى لا ندع للاحتكار مجالا يدخل الى بلدنا.

اننا ما زلنا، وقد وضعنا الخنجر في سعر الدواء، ما زلنا في اول الطريق، واعلنها صراحة، اننا ما زلنا بحاجة الى هذه اللجنة الى هؤلاء العلماء، يدرسون بقية الادوية، ومنذ الآن اعد : اذا ما أسعفنا وتمكنا من متابعة الدرس مع هذه اللجنة ان نتحكم ب ٦٠ بالمئة او ٧٠؟ من الادوية.

هذا لا يعني ان الدواء يصبح بمتناول الفقير، اكرها مرة ثانية، لقد تحايلنا على ذلك بان قمنا بطبع بطاقات، سمينها البطاقات الصحية المجانية وهي جواز يحمله الفقير المعوز عنه باسمه واسم عائلته وبه الرقم المتسلسل بورقة نفوسه، فعليه ان يذهب الى المستوصف ويبرز هذه البطاقة وان يبرز ورقة النفوس للتأكد من هذه البطاقة لهذا الشخص. فيعالج مجاناً، ويعطى دواء مجاناً ويسجل على بطاقته تاريخ معانيته والدواء وكميته، حتى لا يساء الاستعمال وتسهم الدولة فقط في ثمن الادوية.

ان هذه البطاقة اصبحت جاهزة، ولم نشأ ان نضعها تسري في السوق لان الضمان الصحي لم ينفذ بعد. وكثيرون ممن يستفيدون من الضمان الصحي يستفيدون الآن من هذه البطاقة. فخشية الازدواجية فضلنا ان نرجى الى اشهر معدودات توزيع البطاقة. والحكومة مستعدة لتحمل الدواء المجاني للفقير على أي حال.

فلذلك تكون الحكومة في هذا العهد قد امنت البطاقة المجانية والدواء المجاني والمعالجة المجانية والمستشفى المجاني للمريض المحتاج وامت نفس الشيء الى المريض المؤمن في الضمان الصحي. ولا يبقى الا كمية قليلة من المعوزين الذين يحتاجون الى عناية خاصة الى دراسة خاصة.

هذا ما خصص الدواء.

اما ما خصص المستشفيات، فاعتقد ان السيد جعفر شرف الدين ظلمني عندما اراد ان «ينكت» فقد شبه مستشفى صور الحديث الذي باشر عمله منذ اربعة اشهر، بمستشفى يعمل منذ سنين وسنين عديدة. ان هذا التشبيه مخالف للواقع، لا يمكننا ان نشبه طفلاً مع رجل مضى عليه وقت واصبح رجلاً بكل معنى الكلمة.

اما بخصوص مستشفى صور وما زلت فيه، فقد ارتبطنا مع اطباء وخرجنا عن المألوف وتعاقدا تعاقدا مليئاً وطلبنا من الاطباء ان يقيموا في بلدة صور ليكون عملهم مستمراً، وحتمنا عليهم ان يلبوا الدعوات المستعجلة لمستشفى صور حتى في الليل. والمعاملة ما زالت في الخدمة المدنية واعتقد اننا في بحر هذا الاسبوع ستمكن من اقرارها في مجلس الوزراء وسيذهب الاطباء الى مكان عملهم.

اما مستشفى تبين، فأؤيدك بما قلت به والوزارة بالاتفاق مع بعض الاختصاصيين تدرس عملية التجنيد الاجباري للاطباء المتخرجين، وهي بدل ان يذهبوا الى خارج بيروت ويسكنوا في المناطق القريبة ليناموا عند اهلهم ويعملوا سرا في بيروت. ستفرض عليهم مكان اقامتهم وستؤمن لهم معاشاً كريماً وعيشاً كريماً.

وبهذا، سنؤمن للمستشفيات البعيدة والمستوصفات الفارغة حتى اليوم من الاطباء، باطباء وممرضات وبكل الجسم الطبي بدون ان يكلف الخزينة اعباء باهظة جداً. وهذا يتطلب بعض التضحيات، لكنها تضحيات معقولة بالنسبة للخدمات التي سنقيمها.

اما مستشفى بعيدا، فقد انتهت الدراسات منه هو ومستشفى بيروت، وسيذهب الخير في الاسبوع القادم الى طرابلس، وفي هذه الاثناء ستؤلف اللجان لدراسة الدراسات للتحقق منها والموافقة عليها للمباشرة بعرضها والمشاريع ثم بتنفيذها.

ان مستشفى بعيدا قد الحق به مستشفى اخر وسيكون من احدث المستشفيات.

اما ما قاله الاخ عن مستشفى بيروت، يؤسفني ان اقول انه اعلم خطأ! سواء عن حسن نية من اعلمه، او عن سوء نية.

المستشفى، اشتريناه يا سيدي الاخ بثلاث ملايين ليرة ونصف، والاخ عبد اللطيف الزين الذي حشر اسم اخيه عبدالكريم الزين في الموضوع، كان اليوم يتبرأ من الكلام الذي نسب اليه وقال: انني بواسطة احد الاثرياء اللبنانيين عرضت على صاحب المستشفى شراءه وعرضنا عليه ثلاث ملايين ليرة ونصف بهيكله القديم سنة ١٩٦٤. واليوم بعد ان قام خير من الحكومة متجرد لنا ملء الثقة به. ليس خبيرا واحدا بل جملة من خبراء الدولة الذين انزلوا الاسعار الى نهايتها وهم الذين فرضوا ثلاث ملايين ونصف مع ان الرجل كان يطلب اربع ملايين ونصف وانه رجل يريد ان يبيع لينتهي من ديونه، وكانت صفقة مربحة للخزينة.

اما المليون ونصف الباقية، فهي للتجهيزات.

ست غرف عمليات، ثلاث غرف اجهزة اشعة وتحضيرها فرش ٢٠٠ سرير للمستشفى بكامل معداته الحديثة، وهنا، اغتنم هذه الفرصة لاجيب الدكتور البير نخيس الذي يطلب ثورة في وزارة الصحة. اقول: ان هذه الثورة قد حدثت وهو كان ضدها.

عندما طلبنا تعديل قانون بعض نواة الصيدلية في اللجنة الطبية، لاننا كنا نريد ان نعالج الدواء بقانون شديد على من يتلاعب بالدواء وعلى من يتلاعب بالاسعار وان نضع الهيئة العليا تحت مسؤولياتها لتتابع دراسة الدواء دراسة في مصلحة المواطن اللبناني.

انني بهذه الحالة اقول واكرر واشدد ان المشروع اعيد لانه يذكر قضية الهيئة العليا للدواء.

ولا يهمني ما سيقولون، المستشفى يطلب اساتذة للمستشفى ان هذا المستشفى سيكون درة لبنان عندما يزورنا الاجنبي الذي عندما يأتي ويطلب زيارة مستشفيات الحكومة لا يمكننا ان نجعله يشاهد مستشفى الكرنيتا.

اننا اليوم اصبحنا نملك «لم نملك بعد» سنملك مستشفى حديثا واطباؤه من الصنف الاول الذي سيعملون فيه بجراحة القلب وجراحة الاعصاب والجراحات الطارئة للاطفال وكل دراسات الاختصاص.

واما بخصوص الطوارئ الذي طالب بها الاستاذ، فقد تقدم الصليب الاحمر بمشروع لمستشفيات الطوارئ وتكلم عن مستشفى صيدا وطرابلس وبيروت. فانا اعترضت وواقفت المشروع لانني اعتقد ان الطرقات الرئيسية اذا ما وجد فيها مستشفيات فيها اطباء من النوع الممتاز المختصين يجب ان ترتبط معهم. اما لو تركنا الارتباط معهم

للمستشفيات الصغيرة، فلا اريد ان آتي على ذكرها لانها للمصلحة العامة نريد ان نوفر بعض الدراهم لبعض المشاريع المنتجة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فريد جبران.

فريد جبران: دولة الرئيس، اذا اجرينا استفتاء بهذا البلد عن قضية الدواء وعما اذا كان المواطن اللبناني قد استفاد من هذا التخفيض، فاني لا اشك ان التسعين، والتسعة والتسعين بالمئة من الشعب اللبناني يقولون ان التخفيض هو لا شيء لان هناك ادوية قد خفضت ١٠٪ او ٢٠٪ وان التخفيض لا يتجاوز في بعض الاحيان ١٥٪ ولقد اصاب التخفيض نسبة لا تتجاوز ١٥٪ من الادوية.

اما نحن فاننا نطلب منذ سنة ١٩٦٠ ان يكون الدواء مجانيا واذا كنت اقول هذا، فليس ذلك من باب المبالغة، فلا اقول ان الدواء يجب ان يكون مجانيا كما هو في البلاد الاشتراكية ولكنني أقول أن الدواء يجب أن يكون مجانياً كما هو في بلد ذو نظام حر كانكلترا مثلاً، انكلترا التي تعد ٦٠ مليون الدواء فيها مجاني، فلما كان بلد كبريطانيا تؤمن الدواء لستين مليون بريطاني فبامكان لبنان حسب الاحصاءات ان يؤمنه للمليونين، وان المبالغ التي يحتاجها مشروع من هذا النوع لا تتجاوز حسب احصاءات الجمارك ١٢ مليون ليرة سنوياً وهذا بالامكان تحقيقه.

فاني اتساءل، حسب احصاءات ارفد، عندما نجد ان الخمسين بالمئة من اللبنانيين لا يتجاوز دخلهم الخمس و الست ليرات في اليوم أي ان دخلهم لا يغطي نفقاتهم، أي ان هنالك من اللبنانيين ما يربحون ٣ ليرات و ٤ ليرات و ٥ ليرات.

فكيف بامكان المواطن اللبناني ان يؤمن الدواء عندما نرى ان في لبنان ادوية تتجاوز اسعارها من الليرة الى السبعين ليرة! فهل يامكان الرجل المواطن الذي يربح ٥ ليرات ان يشتري الدواء ب ٦ و ٧ و ٨ ليرات؟

انني اعترف ان اهمية الدواء هي كاهمية الطرقات العامة والمشاريع العامة. ففي بريطانيا، الدواء ينزل في الموازنة له اهميته كاهمية الماء والكهرباء والطرقات فبامكان الخزينة ان تؤمن هذا المبلغ الذي لا يتجاوز ١٢ مليون ليرة او ١١/٢ من اصل الميزانية التي تبلغ ما يقارب ٧٠٠ مليون ليرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور الياس الخوري.

الياس الخوري: دولة الرئيس، انا اشكر معالي وزير الصحة لجهوده في سبيل الصحة ولا انكر ذلك، ولكن لي كلمة واحدة وهي: ان الهيئة العليا للدواء لا تجدي نفعاً لا للدواء ولا للحكومة، عدا عن انها تحد من سلطة الوزير نفسه.

قال الوزير وكنا في الاجتماع : انه يريد ان يجعل للدواء هيئة عليا حتى اذا جاء وزير غير طبيب تتولى الهيئة العليا تنظيم العمل بالدواء .

فهذه الهيئة العليا الموجودة الآن صورية بموجب مرسوم ، هذه الهيئة العليا تكلف الدولة سبعين او ثمانين الف ليرة واعضاؤها لا يتقاضون راتبا . فاذا وافقنا على المشروع الذي تقدمت به وزارة الصحة وجعلناها ضمن وزارة الصحة ، لا يبقى في الوزارة عمل ، لا للمدير ولا لرئيس المصلحة ولا لوزير الصحة ، بل تبقى السلطة كلها محصورة بهذه اللجنة .

لذلك ، كنا ضد هذه اللجنة ولم نزل ضدها وسنظل ضدها الى الاخر . فالوزير والمدير العام ورئيس المصلحة هم المسؤولون عن الدواء ، وليس الناس الاغراب الذي يأتون بهم من الخارج ويعطونهم ماهيات ويسلمونهم مقدرات الوزارة . هذا هو الخلاف بيننا وبينهم . اما غير ذلك ، فانا اشكره لكل ما قام به في سبيل الوزارة ، ولا يمكن لنا نحن في اللجنة باقامة حكومة جديدة على جانب حكومة الصحة ولا نرضى ان نصادق على مشروع صحي يأتينا معجلا مكررا ومعجلا . . لان قوانين الصحة ، ليست قوانين مختار ولا غيره .

بقينا سنتين حتى وضعنا نظام الصيدلة ، سنتين تماما ، ويريدون أن يأتوا بمشروع قانون معجل مكرر فأظنه لا يفي بالغاية .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البر مخير .

ألبير مخير : دولة الرئيس ، كنت اود من معالي الوزير ان لا يتكلم عن الادوية ، لأن الخنجر الذي سمعت منه ان يطعنه في سعر الدواء . سأقرأ على مسامعكم نتائج هذا الخنجر .

السعر القديم للـ Antron كبسولة ٤٧٦٥ قرش فاصبح ٤٧٥٥ قرش يعني خسم عشرة قروش .
السعر القديم لـ Franton ٢٥٠ ملغ ١٦١٠ غروش فاصبح السعر الجديد ١٦٠٥ قروش يعني خسم خمسة قروش .

الرئيس : لو كانت القضية بين هذا المجلس وبين معالي الوزير لسكتنا ، ولكن هناك رأي عام آذانه ، سمعه ، ونظره ، وبصره وقلبه ، وجيبه في قضية الادوية .

يا معالي الوزير ، كم لك في الوزارة؟ الاسعار ، كل مواطن يعلم انك تمكنت من تخفيض الادوية من خمسة الى عشرة الى خمسة عشر قرشا ، اقول هذا بالنسبة لهؤلاء العلماء ولجنة العلماء التي تكلمت عنها ، ماذا عمل هؤلاء العلماء؟!

والشيء الثاني ، قلت اننا رفضنا لك!

جئت تطلب منا في لجنة الصحة ١٧ صيدلية وانت تقول الآن ان لبنان ليس بلدا لتصنيع الادوية .

لماذا تريد ١٧ صيدلية يا سيدي؟

معالي الوزير، عندما اعلنت وزارة الصحة ثمن الادوية زحفت الناس على وزارة الصحة وعلى المجلس ايضا الذي يسكت على هذا التخفيض.

انا اقول لك ان بإمكانك غدا صباحا ان تخفض سعر الادوية الى نسبة ٥٠٪.

عندما كنت وزيرا للصحة العامة واخذت ملفات الادوية، وجدت انه عندما تجري وزارة الصحة مناقصة دولية تسقط اسعار الادوية ٦٠٪ فقط.

لماذا وزارة الصحة لا تشتري الدواء بالمناقصة العامة دوليا؟ انت وقد وعدت كأنك بإمكانك ان تخفض الدواء والمناقصة الدولية تتطلب منك شهرا.

دولة الرئيس، اذا اشترت وزارة الصحة من المصنع الذي يصنع هذا الدواء بدون التوضيب بدون القزاة يسقط هذا السعر الى النصف. يعني ان التوضيب يكلف في المصنع الاوروبي من ٤٠٪ الى ٥٠٪ من السعر.

لماذا، وزارة الصحة لا تطلب كميات من Strictine بدون توضيب ويسقط الدواء بعد ٢٤ ساعة ٥٠٪ او ٤٠٪.

اما فيما يخص بالمستشفيات، مستشفى صوم، اريد ان اقول ان الحكومة دشت هذا المستشفى، هل لدى الوزارة ممرضات لهذه المستشفيات؟

هل لدى الحكومة ممرضات للمستشفى الذي اشترته في مدينة بيروت؟ كلا يا سيدي، لا يوجد ممرضات!

الامر الاخر، مستشفى بعدا، وهذه اريد الجواب عليها :

عندي العلم اليقين ان لجنة الخبراء التي قبضت من صندوق الدولة بالرغم من انكماش يد وزير المالية دولة الرئيس رشيد كرامي، ستين الف ليرة من بند اكمال هذا المستشفى، علمت علم اليقين ان هذه الشركة افلست في باريس ولم تقم بأي شرط وليس بإمكان الحكومة ان تسترد اليوم الستين الف ليرة ومعالي الوزير يعلم ذلك.

اذأ عندما انا اصارح واقول لك مستشفى بعدا، اكون على حق في ان اقول ان الخبراء او الشركة التي اعطي لها ستين الف ليرة لدرس مستشفى بعدا كانت مفلسة في باريس عندما اعطتها الحكومة ستين الف ليرة!

الكلمة لمعالي وزير الصحة.

الرئيس:

وزیر الصحة: حضرات النواب المحترمين اريد ان اشرح قضية الدواء واطلاق الدواء والحلول. لقد اخذنا بعين

الاعتبار ما يمكن ان نفعله بالادوية، فوجدنا ان الادوية هي الادوية التي تقاوم الحميات، والادوية التي تقاوم كثيرا من الامراض ومنها الروماتيزم والحميات المستعصية وامراض الدم. وهذان الصنفان هما اللذان اعطيناهما جهدنا الكلي وانزلناهما. وعندما قلت اننا لم نخفض جميع الادوية ولقد كنت صادقا فيما قلت.

لقد خفضنا ما يقارب الالف دواء ما بين ٢٥؟ و ٤٠؟ ولائحة الادوية موجودة في وزارة الصحة، ويسعدني ان اقوم بطباعتها في المرة القادمة واوزعها على الاعضاء المحترمين ليتأكدوا ان الدواء قد خفض وبكميات كبيرة.

وعندما طلبت ورجوت ان تتابع الهيئة العليا دراساتها لاننا امام ادوية جديدة هي الفيتامينات والغدد الصماء، وهذه يجب تخفيضها ايضا بنفس الطريق التي خفضت بها الادوية الاولى، وبذلك نكون امنا كمية اخرى من الدواء تقدر بثلاثين بالمائة وهذا ما يوصلنا إلى السبعين بالمائة من الأدوية، هذا ما اردت قوله فيما مضى.

اما ان الشركة التي عهدنا اليها دراسة مستشفى بعبداء، والتي قيل انها افلست فقد سمعنا نفس القول مؤخرا. والحقيقة انها لم تفلس وانها في عملها وان الخبر كان اليوم في المستشفى وقدم لي المستندات بخصوص مستشفى بعبداء ومستشفى بيروت وانتهت المستندات كما قلت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: دولة الرئيس، هنيئا للذين تكلموا في هذا الموضوع الحساس على عتبة الانتخابات.

انا ليس لي تلك المعلومات الفنية ولا تلك الاسماء في اللجان التي تولت هذا العمل العلمي، ولكن، انا اسأل: ان هذا الغلاء متأ من امر هو الفواتير التي تأتي من مختبرات الادوية في الخارج، هي فواتير مغلوطة بهذا الموضوع.

هل في يوم من الايام فكرت الدولة بأن تطلع على صحة هذه الفواتير؟ لأن الاسعار التي كانت تعطى بناء على هذه الفواتير المرسلة. هل كان بإمكان هذه الدولة او هذه الوزارة واقول ايضا وزارة الاقتصاد الوطني لأنها لها حق الاشراف، حق الاشراف التام على صحة هذه الفواتير لأن الاسعار تتعلق على هذه الاسعار المحددة بالفواتير الآتية من الخارج وان شيئا من هذا لم يحصل وبقي هذا الغلاء الذي نشكو منه.

انا، وانتم، امام حلين :

الحل الاول، وهو كما هو في سائر بلدان العالم، على الحكومة ان تشتري الخبز، والمياه، والدواء غاليا وتبيعه رخيصا. هذا في كل بلد يسعى لوضع حد لتلك الموجة الصاعدة نحو الشيوعية.

«واقول هذا بدون تردد»...

والحل الثاني، هو ان تتركوا هذا الموضوع في مجال التجارة الصرفة الحرة. وتكثروا من عدد الصيدليات.

وعندئذ يحصل التضارب، لان الدواء لم ذاك الصيدلي كما كان في الماضي، وليس هو يعد موضوعا علميا، والدواء لم يعد من تركيب الصيدلي وليس هو وليد تلك الوصفة المعطاة من الحكيم الذي يقول عن كمية كذا.. ممزوجة بكمية كذا بل هو انموذج جاهز موضوع في علبة. كما توضع أي حاجات اخرى.

وعندئذ، وعندما تفتحوا هذا المجال واسعا امام التجارة وتقولوا بأن لكل مواطن لسانني جمع الشروط التجارية التي تؤمن عمله ان يفتح متجر ولا اقول صيدلية عندها تؤمنوا للمواطن اللبناني السعر الذي يتلاءم ووضع الاقتصاد، واما ان تخرجوا عن هذين الحلين فستبقوا تتخبطوا كما تخبطت باقي الوزارات منذ أقدم يوم الى أحدث عهد ولم يصل الشعب اللبناني الى تلك النتيجة.

اقول هذه الكلمة دون الدخول في التفاصيل العلمية، فاذا فعلتم فانكم تستحقون شكر المواطنين، واذا احجمتم عن هذا الامر، فاننا لا نبدي أي شكر في هذا الصدد.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: يا سيدي، اننا جميعا متفقون على ضرورة معالجة قضية اسعار الادوية بالوسائل الايجابية. لانه لا يجوز بالنسبة لسلعة ضرورية واسباسية ان نظل في معالجتها دون ان نتقدم بصورة عملية، على الرغم من ان وزارة الصحة ومعالي الوزير قد قاما بخطوات تذكر فثشكر، وادت الى تنزيل كثير من اسعار الادوية بنسب محترمة.

لدي مشروع أريد ان اتقدم به كخطوة اخرى على هذه الطريقة. ذلك لانني اعلم بأن قانونا قديما يعطي نقابة الصيادلة الحق باقفال كل صيدلية لا تتقيد بالتعرفة التي يفرضونها.

لهذا، فاني لا أرى موجبا لمثل هذه الصلاحية خاصة اذا كان هناك من الصيادلة من يشترون الادوية بأسعار رخيصة ويتمكنون من بيعها بربح مشروع.

فلماذا لا نكون المستهلك المريض من ان يستفيد من هكذا فرصة، فنعرض الصيدلي الذي يريد بطيبة خاطر أن يبيع بأسعار متهاودة الى اقفال صيدليته؟

لذلك فاني اتقدم بمشروع قانون لمجلسكم الكريم حتى اذا رأيتم منه فائدة صوتم عليه.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين،

الباب العاشر - وزارة الصحة العامة

الجزء الاول

الفصل الاول - مديرية الصحة العامة

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٥٦٥١٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

حضرات الزملاء المحترمين، بقي لدينا من ابواب الموازنة الوزارات التالية : الاشغال العامة -
الموارد المائية - والديون المتوجبة الأداء - واحتياطي الموازنة .

وارفع الجلسة على ان تعقد نهار الخميس القادم الساعة الخامسة والنصف مساء وتوقع في السادسة
اذا لم يكتمل النصاب .

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والربع مساء بعد ان تقرر يوم الخميس في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٨
الساعة الخامسة والنصف مساء موعدا لانعقاد الجلسة المقبلة .

رئيس المجلس

صبري حمادة

امينا السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء : رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء : مارون كوكباني

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٨

المواضيع المبحوثة :

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٩٢١٣، بالسماح للصيدلي ببيع الدواء بسعر ادنى من التعرفة المفروضة.
 - ٣ - التصديق على التمني بتكليف مديرية المباني درس وتنفيذ اشغال مبنى البرلمان.
 - ٤ - التصديق على اقتراح بتوزيع ٢٢٥٠٠٠٠ على نواب المناطق بنسبة ٢٧ ألف ليرة لكل نائب.
- عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٨ في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٨ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة : صائب سلام، فؤاد بطرس، فريد جبران، اندره طابوريان، بهيج تقي الدين جوزف مغنغب، جورج كرم، خليل الخوري، سليم لحود، علي الحسيني، كمال جنبلاط، نجيب صالحه، بشير العثمان، بهيج القدور، حبيب كيروز، سليمان فرنجية، الأب سمعان الدويهي، فيليب بولس، قبلان عيسى الخوري، مرشد الصمد، يعقوب الصراف، انور الصباح، عبد الكريم الزين، عبد اللطيف بيضون، مخايل الدبس، كامل الاسعد، معروف سعد، مارون كنعان، شبلي العريان، جوزف هراوي.

واعتذر السادة : محمد علم الدين، رشدي فخر، اديب الفرزلي، عثمان الدنا، محمود عمار، هاشم الحسيني، الامير مجيد ارسلان، جوزف سكاف، فؤاد البرط، جميل لحود.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة : سليمان الزين، بدري المعوشي، فؤاد البزري، ونسيب البربير.

الرئيس : افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين

الغائبون - تتلى اسمائهم

- تليت -

الرئيس: المعتذرون - تتلى اسمائهم

- تليت -

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلى ملخص المحضر التالي :

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٨ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٨ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة : صائب سلام، الياس الخازن، جورج كرم، خليل الخوري، علي الحسيني، نجيب صالحة، بهيج القدور، سليمان فرنجية، قبلان عيسى الخوري، مرشد الصمد، محمد علم الدين، انور الصباح، راشد الخوري، كامل الاسعد، مارون كنعان، انطوان المالح، ناظم القادري، نايف المصري، جوزف هراوي.

واعتذر السادة: عثمان الدنا، اديب الفرزلي، سيمون صحنوي، رشدي فخر، جميل لحود، فؤاد البرط، حسين منصور، جوزف سكاف، عزيز عون، هاشم الحسيني، انور الخطيب، شبلي العريان، فضل الله تلحوق.

وتمثلت الحكومة بالسادة دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: فؤاد البزري، بدري المعوشي، نسيب البربر، جورج حكيم، سعيد حماده، ميشال الخوري.

صدق محضر الجلسة السابقة، وبعد تلاوة لائحة المشاريع المعجلة صدق المجلس على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٩١٧٦ باجازة جباية الواردات وصرف النفقات عن شهر شباط سنة ١٩٦٨ على اساس القاعدة الاثني عشرية. ثم انتقل الى درس ابواب الموازنة وبنودها، فصدق منها الابواب التالية، الاول، والثاني، والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر.

ثم صدق المجلس على مشروع قانون تقدمت به الحكومة اثناء الجلسة بالسماح للصيديلي ببيع الدواء بسعر اقل من التعرفة المفروضة دون ان يتعرض لعقوبة الاقفال او اية عقوبة اخرى.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد ان تقرر يوم الخميس في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٨ الساعة الخامسة بعد الظهر مساء موعدا لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين.

لقد تقدمت الحكومة في الجلسة السابقة مشروع قانون معجل مكرر يتعلق بقضية الادوية، والرئاسة طرحت المشروع على التصويت، باعتبار انه مادة تضاف الى قانون الموازنة. اما مشروع القانون المعجل المكرر المتعلق بقضية بيع الادوية في الصيدليات فقد وردنا الان.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس

طالما ان القضية كما ذكرتم حضرتم، اعتقد انه يجب ان نعمل ملاحظة بخصوص المشروع الذي تقدم انه غير وارد.

الرئيس: حضرة الزميل،

الرئاسة نوهت آنفاً وقالت يذكر في المحضر المطول انه مادة تضاف على قانون الموازنة.

ريمون اده: دولة الرئيس، الف نظر الرئاسة الكريمة، انه لا يجوز لنا ان نضيف مثل هذا النص على قانون الموازنة، لأن هذا الموضوع لا علاقة له بالموازنة، كان من الافضل ان تأتينا الحكومة بالمشروع، ونعمل ملاحظة في المحضر.

الرئيس: طيب، يصحح ذلك في المحضر ويذكر على ان الحكومة اتت بمشروع قانون معجل مكرر الخ..

هل من ملاحظة على المحضر خلاف ذلك؟

سكوت

الرئيس: اذن صدق المحضر.

يتلى مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٩٢١٣ المتعلق باعطاء الحرية للصيدي في بيع الدواء بسعر ادنى من التسعيرة المفروضة.

فتلي مشروع القانون المعجل المكرر التالي :

مشروع قانون معجل مكرر

اعطاء الحرية للصيدي في بيع الدواء بسعر أدنى من التسعيرة المفروضة.

مادة وحيدة - خلافا لكل نص تعطى الحرية للصيدي في بيع الدواء بسعر ادنى من التسعيرة المفروضة دون ان يتعرض لعقوبة الاقفال او غيرها من العقوبات.

- يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس: تتلى الاسباب الموجبة.

فتليت الاسباب الموجبة التالية :

الاسباب الموجبة

تمكيننا لاصحاب الصيدليات الذين يرغبون في التجاوب مع الشعور الانساني ببيع الدواء للمحتاجين باقل ربح ممكن.

لذلك اعدت الحكومة مشروع القانون المعجل المكرر المرفق الرامي الى اعطاء الحرية الى الصيدلي في بيع الدواء بسعر ادنى من التسعيرة المفروضة، وهي اذ تتقدم به من مجلس النواب الكريم ترحو اقراره.

الرئيس: صفة الاستعجال المكرر مطروحة على التصويت.

من يقبل باعطاء هذا المشروع صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

اكثرية

الرئيس: اعطي هذا المشروع صفة الاستعجال المكرر.

المادة الوحيدة من يقبل بها يرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة

والكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بيار الجميل.

بيار الجميل: دولة الرئيس، انا تركت الصيدلية من زمان، والمسائل المادية لا تهمني ابداً، ان هذا القانون، ليس في مصلحة الصيدلي، ولا في مصلحة المريض، ولا في مصلحة الفقير. انه من الجريمة ان نخلق مضاربة بين الصيدلة على بيع الادوية، كان من الافضل، وهذا من رأيي ان تخفضوا سعر الدواء ولا تجعلوا مجالاً للمضاربة بدواء الفقير.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين.

كما هو معلوم لديكم لقد طرحت الرئاسة القانون واعطاه المجلس صفة الاستعجال المكرر ومن ثم صوت المجلس على المادة الوحيدة، والآن نحن في صدد التصويت على القانون بالمناداة بالاسماء، حيث انتهى كل بحث لهذه الناحية ولم يبق مجال لاي بحث في القانون سوى الامتناع في حال التصويت بالمناداة بالاسماء.

بيار الجميل: دولة الرئيس، قانون مثل هذا القانون، له اهميته وخطورته لا يتلى بالطريقة التي تلتها الرئاسة.

الرئيس: حضره الزميل،

ما هو الاقتراح او الطلب الذي ترغب تقديمه حول هذا الموضوع؟

بيار الجميل : دولة الرئيس، في كل بلدان العالم، لم يكن الصيدلي تاجرا او صاحب دكان والذي اقترحه ان يحال هذا القانون الى اللجنة ويدرس جيدا بعد ان نجتمع على دراسته ونأتي بالخبراء والاختصاصيين للنظر وتبادل الاراء بشأنه لان الصيدلي، لم يكن صاحب دكان كما سبق وذكرت.

الرئيس : حضرات النواب المحترمين

بما ان هذا القانون يعلق عليه اهمية كبيرة، والزميل الشيخ بيار الجميل يقترح حالته على اللجنة. من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده

اقلية

الرئيس : سقط الاقتراح

والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

ألبير مخير : دولة الرئيس، يجب ان يكون الصيدلي حرا في صيدليته وهو يبيع ادوية مصنعة تخدم الفقير في هذا البلد، اعتقد ان القانون كما كان هو جريمة على المواطنين واعتقد ان المجلس بتصويته على هذا القانون قد وضع الحق في نصابه، ورفع جورا عن الفقير.

الرئيس : القانون معروض على التصويت بالمناداة بالاسماء، فتلي مشروع القانون برمته، ونودي حضرات النواب بأسمائهم، فخالف النواب السادة : بيار الجميل، جوزف شادر، راشد الخوري، موريس الجميل، ناظم القادري.

الرئيس : صدق القانون بالاكثرية

نتنقل الآن الى درس ابواب الموازنة، الباب الثالث عشر - وزارة الاشغال العامة والنقل.

الجزء الاول

الفصل الاول - مديرية الادارة المشتركة - والمديريات الاقليمية

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٢٥١٢٤٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب : دولة الرئيس، ان المال الذي كان مرصودا لمياه الشفة قد تحول الى اماكن اخرى، فان هذا التبديل جعل فريقا من المواطنين اللبنانيين يشكون الظلام، باعتبار ان المال المرصود لمياه الشفة قد تحول من الامكنة المرصود لها الى غيرها من الامكنة.

فإني اطلب اعادة هذه المبالغ المرصودة الى ما كانت عليه سابقا، حتيلا يحصل ضرر على من كان

مقررنا له مثل هذه المنافع سيما وان الواجب يقضي علينا ان نخدم مصلحة مواطنينا بتجرد واخلاص.

لذلك اعتبر، إذا لم يرجع المال المرصود الى الامكنة التي كان مخصصا لها فهو عمل مخل بالنظام اللبناني ومضر بالتالي بالمصلحة العامة، واني لن اوافق على ذلك اطلاقا واني اعترض على هذا البند.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رشيد الصلح.

رشيد الصلح: دولة الرئيس، كنا نأمل ان يكون مخصصا مبلغ خمسة ملايين ليرة لبلدية بيروت، في العام الماضي قيل لنا بأن ننتظر قانون السير، وقانون السير قد صدقه هذا المجلس واقربنا زيادة بعض الضرائب، وفرضنا ضرائب جديدة على السيارات لقاء هذا المبلغ الذي يعطى سنويا لبلدية بيروت، ونأتي هذا العام ونجد ان بلدية بيروت محرومة منه.

لذلك اعلن اني اعترض على موازنة وزارة الاشغال العامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، ايضا واحد حول النقطة التي اثارها الزميل جان حرب، المشروع يتعلق بقرار صدر عن مجلس الوزراء، باضافة مبلغ عشرة ملايين ليرة لبنانية، تخصص في الجزء الثالث بفصل جديد، سمي فصل مشاريع مياه الشرب الكبرى، وهذا لا يعني نقل اعتماد من منطقة الى منطقة وهذا مبلغ جديد وقد ادرج في الموازنة في الجزء الثالث، وخخصص لعام ١٩٦٨ مبلغ ثلاثة ملايين ليرة من هذا الاعتماد الاساسي البالغة قيمته عشرة ملايين ليرة.

لذلك ارى انه نقل من منطقة الى منطقة كما تفضل وتكلم الزميل جان حرب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد: دولة الرئيس، انني اذكر كما قال الزميل رشيد الصلح، اننا في احدى الجلسات استمعنا الى دولة الرئيس انه ساهم بإعطاء خمسة ملايين ليرة لبنانية لبلدية بيروت، فاذا رأينا هذه الشراة اليوم، نرى ان البلدية بعوز الى عشرين مليون ليرة لبنانية.

لذلك نرجو من معالي وزير المالية ان يخصص في موازنة عام ١٩٦٨ هذا المبلغ الطفيف، لانه عارض فقط في تبني فكرة مساعدة بلدية بيروت من خزائنتنا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس، قال زميلنا الاستاذ رينه معوض رئيس اللجنة المالية ان هذا المبلغ لم يخصص من قبل الحكومة في مثل هذه المشاريع في حين، انني اعرف جيدا بان مبلغا قيمته خمسمائة الف ليرة

لبنانية، نقل من مشروع نبع مارشليطا الى البترون ومع ان الحكومة وضعت هذا المشروع في شهر تشرين ولتاريخه لم يلزم، وان نقل مثل هذا المبلغ يضر في المصلحة العامة ويضر بمصلحة الاهلين في ان واحد، وإني اطلب اعادة المبلغ حسب ما كان عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم دولة سامي بك الصلح.

سامي الصلح: دولة الرئيس، يا سيدي، قضية الخمسة ملايين ليرة لبلدية بيروت طالبنا بها الحكومة مرارا وتكرارا فاستغرب من الحكومة لماذا لم تضع هذا المبلغ في صلب الموازنة العامة. وأرجو من رئيس الحكومة بوصفه وزيرا للمال ان يبيننا عن السبب الذي منعه عن تخصيص هذا المبلغ، فلا يجوز ان تبقى بلدية بيروت بدون مساعدة، ولا يجوز معاملة سكان بيروت على هذا النحو الاستبدادي، ويكفي اننا سكتنا طول هذه المدة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس، حضرات الزملاء

انني افهم هذه المطالبة ونحن في موسم انتخابات.

سامي الصلح: نحن نطالب، ونكرر المطالبة قبل الانتخابات، منذ اربع سنوات واكثر ونحن نطالب بتخصيص مثل هذا المبلغ.

رئيس مجلس الوزراء: وانه في السنوات الماضية التي يشيرون اليها، الفضل كان للحكومة التي كان لي شرف رئاستها، اذ خصصت هي مشروع خمسة ملايين ليرة لبلدية بيروت وبعدها اتت حكومات ولم تفعل شيئا مما فعلته، مما يدل على انني كأبناء بيروت اتساوى معهم في الغيرة عليها وعلى مصالحها ولقد تقدمت حكومة سابقة بمشروع قانون للسير ضمنته زيادة في بعض الرسوم وجعلت منها مبلغا يخصص لبلدية بيروت ولكن مجلسكم الكريم هذا، لم يشأ ولم يصدق على المشروع كما ورد، بل انه اكتفى بتصديق قانون السير والرسوم كعائدات للخزينة العامة ونحن عند درس الموازنة، وبالنسبة للظروف التي تعلمونها وللتقص الحاصل في مداخل الخزينة، مما يتجاوز العشرات من ملايين الليرات، مما اقتضانا، بان نقتصر وان نقتصد حتى من المصاريف والأعمال الاساسية في بعض النواحي حتى نتمكن من موازنة الموازنة، الى جانب ذلك فان بلدية بيروت بحسب القانون المعمول به حاليا، من حيث توزيع الرسوم على البلديات، فانه يقتطع لبلدية بيروت من مجموع المبالغ التي توزع على البلديات بنسبة ستين بالمئة والباقي يوزع على سائر البلديات ومع ذلك فنحن لا نبخل على العاصمة بأي مبلغ قد نستطيع توفيره من اجل هذه الغاية لانني قلت سابقا، بأن بيروت ليست لآبنائها فحسب، بل انما هي عاصمة لبنان ووجهه وعلمه وكل واحد منا مسؤول ومطالب بتهيئة جميع الاسباب من اجل تطورها لتكون دائما على الصورة والمستوى الذي نتمناه جميعا.

اقول هذا، وانني لأمل، ان تتمكن الحكومة من ان تتقدم بمشروع مستقل من اجل تخصيص مبلغ لبلدية بيروت يصادق عليه مجلسكم الكريم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نسيم مجدلاني

نسيم مجدلاني: دولة الرئيس، ان ما نطالب به يا دولة الرئيس، ليس استعطافا ولا استجداء، بل نطالب عن حق، وانت تعلم جيدا ان المرسوم الذي قضى بان تتحمل الدولة البلفارات والجادات التي تمر في المدن هي على عاتق الدولة، وليس على عاتق البلدية، فقد نتج عن هذا المرسوم الموقع من دولتكم، بان بلدية بيروت لها في ذمة الدولة ٧٢ مليون ليرة، وفي احدى جلسات مجلس الوزراء بحضور رئيس هذه الوزارة، دولة الرئيس تقرر مبلغ خمسة ملايين ليرة في احدى الميزانيات ودفعت هذه القيمة لبلدية بيروت، على ان يدفع في كل سنة مثل هذا المبلغ لبلدية بيروت حتى يستنفد مبلغ الـ ٧٢ مليون ليرة الذي ذكرته، ففي السنة الماضية، عفوا قبل السنة الماضية، عندما طالبنا بمبلغ الخمسة ملايين، قالوا لنا عندما يطبق قانون السير وذلك في عهد حكومة الدكتور عبدالله اليافي، جاءت قيمة الخمسة ملايين ليرة بالموازنة، وقبل اقرار الموازنة، اتخذت حكومة عبدالله بك اليافي في هذه الاجراءات، ومن ثم جاءت حكومة دولتكم، فماذا كانت النتيجة؟

الغي مبلغ الخمسة ملايين ليرة، لان قانون السير لم يصدق عليه آنذاك، واخذنا وعداً في ذلك الحين والزميل الاستاذ رينه معوض شاهد على هذا القول، لانه هو الذي اقترح هذا الاقتراح، وهو انه عندما يقرر قانون السير يوضع في الموازنة خمسة ملايين ليرة لبلدية بيروت، فماذا كانت النتيجة.

كانت النتيجة انه لم يوضع شيء، هذه القضية بحذافيرها، واننا نكرر ونقول، ولم يعد لنا ثقة في الوعود، اننا نطالب بمبلغ الخمسة ملايين ليرة، ليس كمنحة، بل كحق لبلدية بيروت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس، نسمع من وقت الى وقت دولة الرئيس ووزير المال، يقول لنا انه على اثر الحوادث الاخيرة والازمات، الدولة مضطرة لان تقتصد من النفقات، وان تقتصد، وان توفر وعلى الحكومة وعلى الدولة ان تطبق سياسة التقشف الخ. الخ. بدلا من ان تدعو الحكومة الى هذه التوفيرات، وربما يكون منها ضروري قلت وأعيد القول، بأن على الحكومة وعلى وزارة المالية بنوع خاص، ان تسعى في زيادة الواردات التي تؤمن النفقات الضرورية لهذا البلد، وقد بينت في جلسة سابقة احدى عشرة وسيلة لزيادة واردات الخزينة، والان اكرر القول امام دولتكم وامام هذا المجلس ان بإمكان الحكومة ان تستحصل على عشرات الملايين من الليرات سنويا، اذا

طبقت هذه الوسائل التي ذكرت، او قسما منها والتي يمكن ان تطبقها هذه السنة، والقسم الاخر يحتاج الى تعديلات في القوانين وبإمكانها ان تتقدم بالتعديلات الى هذا المجلس لكي يقرها ويبدأ مفعولها من السنة القادمة، عشرات الملايين من الليرات، بإمكان الدولة، ان تحصلها من المكلفين، ومن المجهولين ولا اعتقد بأن هذه الطريقة مضرّة بالمصلحة العامة.

من المعلوم انه عندما يكون القطاع الخاص مقصرا في واجباته، في تنظيماته، في انفاقه، على الدولة ان تنفق اكثر من الحالات العادية لتغطي العجز، فاذا كانت الحكومة تتبع هذه السياسة الخاطئة، فهي لا تساعد على حل الازمة، بل تساعد على تفاقمها.

لذلك اقول، واكرر القول، بأنه مطلوب من الحكومة ان تسعى لزيادة الواردات، فيعطى اكثر بكثير من التوفيرات التي تعتمد عليها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بيار الجميل.

بيار الجميل: دولة الرئيس، استغرب ما اسمعه من النواب الكرام، حيث انهم يطالبون بالزيادة للموازنة، ودولة رئيس الحكومة ووزير المال يبحث دوما بعصر الموازنة، ولكنني لم ار احدا يهتم بالشئ الاساسي أي انه اذا اردنا التوفير في الموازنة علينا ان ننظر في مسلك الادارة، لان الطريقة التي تسلكها وتسير فيها تسبب هدرًا بالغًا في اموال الخزينة، والذي اعتقده ان الاموال التي تذهب هدرًا لا تقل عن الخمسين بالمائة من الواردات، واذا كان بإمكاننا ان نوقف جميع المصاريف حتى نضبط الادارة، فأنني اؤكد لكم، ان الخمسين تصبح مائة والمائة تصبح مئتين.

مثلا بعض زملائنا النواب يطالبون بمبلغ خمسة ملايين ليرة لبلدية بيروت، فأنا بدوري اطلب لهذه البلدية خمسين مليون ليرة، ولكن قبلما اطلب مثل هذا المطلب، اطلب ان تنضبط الادارة في هذه البلدية، وعندها لا نبخل بإعطائها خمسة ملايين ليرة، بل فإننا نعطيها مائة مليون ليرة. والآن اوجه سؤالاً لمعالي وزير الاشغال الذي اعتبره من أدق الوزراء ومن خيرتهم، هل ان الموازنة التي نعطيها لوزارة الاشغال العامة تضبط الادارة؟

واذا ضربنا هذا المبلغ بمئة هل بالامكان ضبط الادارة؟

وقبل ان اسمع الجواب، اقول علينا قبل ان ندرس ونصدق، على هذه الموازنة، أن نبحت في طريقة مجدية لضبط الادارة، والا فكل الاموال التي نرصدها في الموازنة العامة تذهب هدرًا.

الرئيس: البند الاول من يقبل به يرفع يده

اكثريه. الخ. . .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون إده:

دولة الرئيس، أريد ان الفت نظر زملائي وخاصة نواب المناطق الى البند ٢٢ الذي يمثل في هذه السنة القيمة التي يمكن ان يتصرفوا بها، بين طرقات رئيسية و ثانوية، كما ان رئيس اللجنة المالية تكرم وزاد عبارة «الطرق المحلية» كأنه يوجد عندنا اعتمادات كثيرة ولا نعلم اين نضعها، وكأن المبلغ المخصص يفوق عدد الطرقات التي هي بحاجة الى اصلاح، وهذا لطف زائد منه، وكأنه قال لي كرمالك اضيفت عبارة الطرق «المحلية». اذن بين الطرق المحلية والطرق الداخلية اذا قسمنا مبلغ مليون او مليون ومئتي وخمسين الف ليرة على عدد ٨٣ نائباً فتصبح القيمة ١٢ ألفاً للطرق الرئيسية والثانوية والمحلية وقيمة ١٥ ألفاً للطرق الداخلية.

وهذه السنة، كل نائب يعد ناخبه، بعد كل الجهود التي بذلها، ٢٧ الف ليرة، لرفع مستوى القرية وتحسين طرقها، انا لا افهم كيف ان الاكثرية الديمقراطية البرلمانية برئيسها ونائب رئيسها واعضاءها الكرام، كيف اعطوا الثقة للحكومة التي يشكلونها، طالما هم الاكثرية، رغم انه بالامكان عصر بعض النفقات وبعض المصاريف، كما تفضل وقال الزميل الشيخ بيار الجميل، ونزيد هذا البند الذي هو بند حيوي للقرى وللمناطق المحرومة. طبعاً انا، لست وزيراً للمال، ولا رئيساً للجنة المال ولكن انا آسف جداً، خاصة وان هناك اموالاً تصرف بدون أي معنى، ونعجز عن زيادة مبلغ الثلاثين الف ليرة لمنطقة طويلة عريضة يبلغ عدد سكانها على الاقل ٢٥ الف نسمة، حيث ان المعدل لمنطقة كل نائب خمسة وعشرون الف نسمة.

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس، لا استطع ان امر بملاحظة حضرة الاستاذ ريمون اده التي يسمونها عندنا، بالمزاح الاخوي، بس اخوي في الاكثرية، لاقول له في اساس الملاحظة التي ابداهها بأن وزارة الاشغال العامة عندما تقدمت بموازنتها وجرت دراستها في وزارة المالية، ان المبادئ التي على اساسها جرى الاتفاق، كانت تقوم على مراعاة المبالغ المدورة من السنين السابقة وقد بلغ مجموعها ٢٤ مليون ليرة، كذلك اخذ بعين الاعتبار امكانية اجهزة وزارة الاشغال العامة على التنفيذ والصرف، مما ادى كل ذلك الى ان تكون موازنة وزارة الاشغال العامة على النحو الذي جرى درسه في لجنة الاشغال العامة والمالية في مجلسكم الكريم، بعد الشروحات المستفيضة، والدرس الواقعي، مما جعلنا نلتقي جميعاً، على ان هذه الموازنة بالنسبة لما ذكرت هي التي باستطاعة الحكومة ان تقوم بتهيئة اموالها وصرفها في مواعيدها. لهذا ونحن بناء على رغبة النواب الكرام، آمنا مبلغاً اضافياً للطرق المحلية، لاننا رأينا بأن هناك حاجة دفعتنا لان نوفر هذا المبلغ بجهد النفس، آملي ان يلقي من زملائنا التقدير والتوفير.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رئيسه معوض: دولة الرئيس، يا سيدي، يعلم جيدا الزميل الاستاذ ريمون اده، بان الدستور وقانون المحاسبة العمومية لا يسمحان للجنة المالية اثناء درس الموازنة بأن تزيد أي مبلغ، الا بموافقة وزارة المالية الخطية وبقرار من مجلس الوزراء، وفيما يتعلق بالمليون والمئتي وخمسين الف ليرة، تكلمت بها الحكومة، بناء على الحاح رئيس لجنة الاشغال العامة ورئيس لجنة المالية وكذلك اعضاء اللجان الحوا بالطلب من دولة الرئيس وزير المالية فاستجاب الى طلبهم وفقا لامكانات الخزينة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم مقرر اللجنة المالية الاستاذ محمد صفى الدين

محمد صفى الدين: دولة الرئيس، ان عذر الزميل الاستاذ ريمون اده انه لم يكن موجودا عندما بدأنا بمناقشة الموازنة بصورة عامة، وقد اتت اللجنة المالية في تقريرها على تبرير هذا الامر، بما لا يخرج عن الشيء الذي ذكره دولة رئيس مجلس الوزراء وقد قلنا في تقريرنا ان الازمة في هذه الوزارة ليست ازمة اعتمادات، بل هي ازمة التنفيذ، كما سبق وذكر الزميل الشيخ بيار الجميل، عن الازميل والشاكوش؟

وقلنا كذلك، ان هناك اعتمادات مدورة من السنين السابقة تبلغ مع الاعتمادات المرصدة في هذه السنة ٢٥٣ مليون ليرة، وشعورا منا بحالة الخزينة والوضع الذي يذكره في كل ساعة معالي وزير المالية وافقنا على هذا الشيء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير ابو فاضل.

منير ابو فاضل: دولة الرئيس، انا مع دولة رئيس مجلس الوزراء فيما يختص في الاعتمادات المدورة والغير منفذة ولكن ليسمح لي دولة رئيس مجلس الوزراء، ان اطلب كما طلبنا في السابق ان يعطى في اخر السنة من كل سنة الى كل نائب الاعتمادات المدورة في منطقته، كي يتمكن من وضع الاعتمادات الى الطرق، وقد طلبنا يا دولة الرئيس، هذا مرارا وطلبناه قبل ان يتولى معالي الوزير النشيط هذه الامور، ولان لم تعط لنا. ثانيا نطلب نحن ان يعطى لنا ايضا برنامج العمل كي نتمكن من معرفة ما يمكن ان ينفذ في مناطقنا بالاموال المدورة والاموال المخصصة بموجب الموازنة، فهذا الطلب اعتقد انه يمكن ان تبت به انت يا معالي الوزير، وان ترسل الى النواب نسخة من تدوير الاعتمادات عن كل اعتماد مدور ولكل طريق، ولكل شيء مخصص. المسألة الثانية التي اريد ان أتكلم عنها هي في السنة الماضية اخذت بعض المناطق، بل سيطرت بعض المناطق باعتماداتها على مناطق اخرى، وان بعض المناطق بالوصلات الضرورية والاماكن الاثرية اخذت ما لا يقل عن الاربعمئة الف ليرة ولا يوجد فيها طريق اثرية. ما نطلبه اليوم هو ان يحسم، هذه السنة، حصة المناطق التي ذكرت والتي اعطيت حصة الاسد في السنة الماضية. وتعطى هذه الحصة الى المناطق التي لم يخصص لها حصة في السنة الماضية.

دولة الرئيس، في احدى القرى في منطقة عاليه وصلات - ضرورية، خصص لها خمسون الف ليرة في الموازنة، وقد وقعنا نحن نواب منطقة عاليه الخمسة على لائحة بها، ثم رأيناها تتبخر ويذهب منها مبلغ خمسة وعشرون الف ليرة لمنطقة اخرى ولم نعرف عنها شيئاً، فهذه المسائل لسنا مستعدين لان نسكت عنها هذه السنة، ونحن نطالب الآن، بان ما اخذ من المناطق وخصص الى مناطق اخرى، يجب ان يعوض على المناطق التي لم يخصص لها سوى ١٢ او ١٣ او ١٤ الف ليرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون إده: دولة الرئيس، في السنة الماضية كان لكل نائب ٧٠ الف ليرة وهذا الرقم تدنى الى ٢٧ الف ليرة، والان بسبب عدم امكانية الادارة على تنفيذ المشاريع الجديدة تكدست لديها اموال ضخمة لن تتمكن من صرفها في السنين القادمة، اود ان الفت نظر دولة الرئيس بوصفه وزيراً للمالية وسأقول الوزير الدائم، لانه ان لم يكن وزيراً فانه سيهتم بامور الاشغال العامة، لذلك فاني اوجه كلامي له. هنالك مشكلة عصبية جداً، خاصة بقضية المشاريع الكبرى. ان هنالك اعتماداً ضخماً في المشاريع الكبرى يقدر بمليون او مليوني ليرة. ونحن نعرف قصة المناقصة، يأتي الملتزم ويخفض ٢٠ و ٣٠ و ٤٠ بالمئة، رغم الدراسة التي وضعت من قبل الادارة، فلا تسمح للملتزم اذا كان ربحه شيئاً معقولاً ان ينقص ما يزيد عن العشرة بالمئة، عدة مرات لفتنا نظر الادارة، أنه لا يجوز ان تقبل الادارة بملتزم ينقص اكثر من عشرة بالمئة، لانه من غير الطبيعي ان يحصل على الربح.

رئيس مجلس الوزراء: حضرة الزميل هذا الامر الذي ذكرته، الادارة تعمل بموجبه.

ريمون إده: طيب، اذا كانت الادارة تعمل بذلك، يمكن ان يكون العمل بموجب ما ذكرنا من مدة قريبة، وبعد ان بح صوتنا. فعلى كل حال نشكر الادارة انها اخذت هذه الملاحظة بعين الاعتبار، ولكن هنالك ملاحظة اخرى، هي ان يأتي الملتزم بالاتفاق او بدون اتفاق مع الادارة، يخطر بها بأن الدراسة غير مطبوعة ويرفع دعوى امام مجلس الشورى، ولتنتظر المناطق وتنتظر البلاد سنوات عديدة حتى تنتهي الدعوى، فهذا الامر لا يجوز، بل يجب علينا ان نجد طريقة للخلاص من مثل هكذا عراقيل بالاعمال، حيث لا يمكن للبلاد ان تنتظر السنين الطوال اذا اعترض احد الملتزمين على ما ذكرته ولا يجوز الانتظار لكي ينتهي مجلس الشورى من الدعوى مثلاً، والان في منطقتي بعض الطرقات مجمدة وهو بدوره راجع الادارة وحتى الان لم نتقدم اية خطوة في هذه الناحية، لماذا؟ الجولة اسهل، هنالك خلاف، ودعوى بين الملتزم والادارة عالقة امام مجلس الشورى، يا سيدي، لا يجوز ان تنتظر السنوات، وفيما بعد يقولون هنالك اعتمادات كبرى، وليس بامكاننا وضع اعتمادات جديدة، حيث الادارة لم تتمكن من صرف هذه الاعتمادات

الجديدة. لذلك الاعتمادات التي وضعناها في السنين الماضية، لا يمكن ان تصرف، لان هنالك دعاوى عديدة عالقة بشأنها كما سبق وذكرت. واني اطلب من معالي الوزير، ان يقول لهذا المجلس ما هي قيمة الاعتمادات العالقة بسبب الدعاوى الموجودة بين بعض الملتزمين والادارة. لهذا يجب علينا ان نجد طريقة خارج مجلس الشورى، على ان نحفظ حقوق الملتزمين ونمكن الادارة فوراً من متابعة اعمالها بهذا الحقل، لانه لا يجوز ان نستمر وننتظر وقتاً طويلاً لصدور قرارات مجلس الشورى المتعلق بهذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، اني الفت نظر معالي وزير الاشغال الى وضع جديد حصل في وزارة الاشغال العامة، وهو يتعلق بالاجراء الدائمين والذين يعملون على الآليات، ان هذه الفئة من الاجراء دائمون بحسب القرار. واذ بمذكرة تصدر عن وزارة الاشغال العامة تحسم عنهم ايام الشتاء يعني يوم الذي تكون السماء ممطرة لا يحق لهم قبض البدل عنه. فإني استغربت هذا التدبير وقلت هذا من غير المعقول، طالما هذا اجراء دائمين، ويوجد اجراء دائمين في غالب الوزارات، مثل وزارة البرق والبريد والهاتف وغيرها من الوزارات، ولم اسمع بأي وزارة اخذت مثل هذا التدبير أي انها تحسم عنهم ايام الشتاء، فضلاً عن ان هذه الفئة من الاجراء لها ما ينوف عن العشرين سنة، ولم ينظر احد بتبئيتهم، ويقتضى الواحد منهم يومياً من ٧ الى ٨ ليرات، فهل من المعقول ان نحسم عنهم ايام الشتاء، واذا الطبيعة جارت فما ذنب هؤلاء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس، اشارك الزميل الاستاذ رينه معوض فيما يتعلق بهؤلاء الفنيين بوزارة الاشغال، وان عدداً لا يستهان به يا معالي الوزير من العمال الذين يعملون بالزفت، وقد مضى على هؤلاء العمال سنوات وسنوات وهم من الاجراء المياومين ففي ايام الشتاء عندما تتوقف مصلحة الصيانة عن التزفيت خلال فترة كانون وشهر آذار، فان العمال يموتون جوعاً، ولقد مضى عليهم عشر سنوات، فأرجو من معاليكم ايجاد طريقة تجعلهم اجراء دائمين يتمكنوا من كسب عيشهم في ايام الشتاء، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فاني اتمنى على معالي وزير الاشغال بالنسبة لاعتمادات الطريق الرئيسية ان تبقى هذه الاعتمادات بالاتفاق بين النواب والادارة. اما، ما يعود للطرق الداخلية والمحلية، ان تكون وفقاً للوائح تقدم من نواب كل منطقة، لان لكل قضاء بوابه، ولكل نائب مبلغاً محدداً. وان نتقدم بلوائح كالمعتاد بالنسبة للطرق المحلية والداخلية، اعني عن المبلغ المقرر وهو مليونان ومئتا وخمسون الف ليرة، او ما الطرق الرئيسية فان الادارة اعلم منا فيها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدالله الغطيمي.

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، اشارك الزملاء الكرام في الرجاء من الحكومة الكريمة، ان تنظر بعطف الى مشكلة المياومين في مختلف ادارات الدولة، لان هؤلاء المياومين مواطنون وهم مرتبطون بحكم عملهم بالدولة، ولا يستطيعون ان يمارسوا أي عمل اخر، غير العمل المرتبطين به. لذلك من واجب الدولة ان تؤمن لهم حياتهم اسوة بغيرهم من الموظفين، اذ الفرق الوحيد بينهم وبين سائر الموظفين كلمة، فهم موظفون موقتون وأولئك دائمون، هذه الكلمة تكلف فريقاً كبيراً من موظفي الدولة، تكلفهم غالبا.

لذلك نرجو الحكومة الكريمة ان تنظر الى هؤلاء بعين العطف، وان تبادر الى حل هذه المشكلة الانسانية، لكي يستطيعوا ان يقوموا بعلمهم على الوجه الاكمل.

نعود الى مشكلة تنفيذ الاعتمادات المرصدة. بواقع الامر، وليس قلقاً لمعالي الوزير، ولا للادارة التي يرأسها، فإن واقع الامر ينبىء انهم يبذلون جهوداً مشكورة، لكي يستطيعوا ان يؤدوا واجبهم كما تشتهي البلاد وكما يرغب المجلس النيابي الكريم. والعلة كما اصبحت معروفة مزمنة، وهذه العلة يقتضي لها كما قال الدكتور البشير البارحة، يقتضي حلها تدبير ثوري في قلب وزارة الأشغال العامة، هناك مثلاً المديريات الاقليمية، نحن في مناطقنا غالباً ما نراجع المديريات الاقليمية، من اجل تنفيذ المشاريع التي نرصد لها اعتمادات في الموازنة العامة، الجواب الوحيد منذ اربع سنوات، ليست لنا اية صلاحية في التنفيذ، نحن هنا عبارة عن بسطجية، تأتينا الاوامر فننفذها، لا نستطيع ان نأخذ المبادرة في القيام بأي عمل تنفيذي، علينا في كل صغيرة وكبيرة ان نراجع بيروت. اما ان تكون هذه المديريات الاقليمية، مديريات اقليمية معنى وفعلا، واما ان لا تكون، ويجب الغاؤها، واما ان تزود بصلاحيات حتى لا يبقى لها أي عذر في عدم التنفيذ، واما ان تحرم من جميع الصلاحيات وتلغى، ونعرف نحن حينئذ من نراجع وكيف نراجع، نحن الان ضائعون، ضائعون في مختلف اجهزة وزارة الاشغال العامة، كل جهاز في هذه الوزارة يحيل على غيره فنضيع، نريد ان نعرف، من المسؤول المباشر حتى نلجأ اليه وحتى نتمكن من محاسبته في التنفيذ وفي حالة عدم التنفيذ.

اما فيما يتعلق بالواردات وفي هذا الاعتماد المرصد، انا اقول بكل صراحة، اما ان تتكرم الحكومة وتزيده، واما ان تلغيه، لانه يا سيدي، اصبح يسود الوجه، حيث عند كل منا ٢٧ الف ليرة، لو فرضنا باننا نرغب بصرف هذا المبلغ على الطرقات المحلية الداخلية، فكيف بامكاننا ارضاء ناخبينا وعلى الارجح ان يكون الزعلان اكثر من الراضي، لانه يوجد في منطقتي ٣٦ بلدا وكل منا يمكن ان يكون عنده في منطقته مثل هذا العدد من القرى. وعلى كل حال فاني اكرر

القول، اما ان تتكرم الحكومة الان وتزيد هذا المبلغ، بحيث يمكننا تنفيذ هذه الاعتمادات بشكل معقول، واما ان تلغيها، حيث لسنا بحاجة، ونحن على ابواب انتخابات يا سيدي، كما قلت، ان نسود وجوهنا مع الاهالي، ومثل هذه الاعتمادات يا سيدي فانها تسود الوجه وليست لخدمة المواطنين.

يا سيدي فيما يتعلق باعتمادات الادارة، فان الابنية الحكومية التي تستأجر، كم تكلف الدولة؟ كل دائرة تنشأ لا يطيب لها، الا ان تستأجر بناء من افخم ابنية بيروت، واقول بكل صراحة، اضطريت منذ بضعة ايام ان الجأ الى دائرة اجنبية لكي احل مشكلة احد المواطنين، لفت نظري بساطة الاثاث الموجود فيها، لفت نظري ايضا بساطة البناء، يا سيدي، البناء الفخم ليس هو الذي يشرف صاحبه، الانسان هو الذي يشرف البناء، كل ادارة تستأجر بناء يكلف الدولة ما لا طاقة للدولة به، على هذا يا سيدي، نستطيع عن طريق الحد من نفقات الاستئجار هذا، حتى نزيد مثل هذه الاعتمادات البناء المفيدة، اذا، نرجو ونكرر الرجاء من دولة الرئيس الذي لا يمكن الا ان يتجاوب في القضايا الحياتية المصيرية، كتجاوية البارحة، عندما اقدم مهمة وبجراً وبثورية فعلا على تقديم مشروع قانون الذي نكرر شكرنا له على ذلك، فليفضل الان ويتكرم بزيادة هذا المبلغ مليوناً او مليونين عما هو عليه، وليس في ذلك أي ارهاق على الخزينة، اذ بإمكان الخزينة كما قال الاستاذ جوزف شادر، ان تجبي عشرات الملايين لو جرى تحسين بسيط على وسائل جباية الواردات، نرجو من دولة الرئيس ان يتجاوب معنا بهذا الطلب.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير

الرئيس:

دولة الرئيس، ما من احد منا الا ويشعر بالجهود التي يقوم بها معالي وزير الاشغال العامة في التشغيل والاشغال، وقد تطرق الزملاء الى مواضيع عدة كنا في كل سنة نتطرق اليها، ولكن هنالك ناحية اريد ان الفت نظر الحكومة اليها كوننا نبحت الان في موازنة الاشغال العامة برمتها، هذه الناحية هي الاثراء غير المشروع عن طريق الالتزامات في الاشغال العامة، وفي المشاريع الكبرى وفي غيرها، وأنا كل ما اقول يا سيدي، بأن هنالك اناس من الملتزمين قد اثروا عن طريق الالتزامات في دوائر الدولة، وكانوا منذ زمن طويل من المحظوظين في الاشغال العامة وهنالك ايضا القانون يسهل هذا الامر، واريد ان الفت نظر معالي وزير الاشغال الى هذا الشيء، وهو السلفات يتناولها الملتزم من الدولة بالنسبة لقيمة الالتزام الذي قد يكون اخذه من الدولة، ان هذه السلفات التي يأخذها يا معالي الوزير ويقصر بالاعمال فتصبح متجراً له، وكما قال بعض الزملاء يلجأ بالنتيجة الى مجلس الشورى من جراء التأخير وننتظر اشهر واشهر ولا يمكن للدولة ان تحصل هذه المبالغ، فعلياً على الاقل ان نراقب الاشغال التي يقوم بها الملتزم او غيره، اقول هذا مع العلم، ان هذا المجلس كان في الماضي قد صوت على تأليف لجنة برلمانية

البير مخير:

للتحقيق في اشغال الملتزمين، فأنا الفت نظر معالي وزير الاشغال العامة وبنوع خاص دولة الرئيس وزير المال الى القيام بتحقيقات في هذه السلفات التي اخذها الملتزمون وفي الشكاوى، خاصة في الشمال، في التزام جسر الكورة، وانتقال الالتزام الى ملتزم اخر له نفس المواصفات، وقد دفعت الدولة للملتزم الاول من المشاريع الكبرى ما يقارب الثلاثمائة الف ليرة، ولا يزال هذا الالتزام باسم الاول والثاني يقوم بالاعمال. ارجو يا دولة الرئيس وانت الحريص على خزانة الدولة، وأنت حريص على عصر النفقات ان توقف هذه الاموال التي تجعل من الملتزم، ان ينهب صندوق الدولة نهبا.

وانني بصفتي الشخصية سأقوم بزيارة دولة الرئيس، ومعالي الوزير لأطلعهما على المعلومات الموجودة لدي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز: دولة الرئيس، ألفت بنوع خاص نظر الحكومة وخاصة نظر معالي وزير الاشغال الى ان سبب الفوضى وسبب تأخير المعاملات والتنفيذ، مرده الى عدم تحديد الصلاحيات، وعدم اختصار المعاملات، ومرده كذلك الى اللامركزية المبثورة التي اشار اليها بعض الزملاء، مهما وضع في الاعتمادات من مبالغ فان الشكوى ستستمر طالما ان هذه المعاملات الروتينية لا نهاية لها، وطالما ان الصلاحيات لا تزال ممیعة بين الموظفين في المركز وبين المركز والمديريات الاقليمية، من هنا يجب ان يتبدى الاصلاح، وهذا الامر قد سبق لي ولكثير من الزملاء ان تبسطوا فيه، بحيث لم يعد ثمة من موجب للاسترسال في الشرح.

أنتقل الى مشروع ال ٨٤ مليون ليرة، ان مشكلة ال ٨٤ مليون ليرة، يعرفها دولة الرئيس، ويعرفها معالي الوزير، وقد بلغنا في جلسة سابقة، ان الادارة لزمّت الطرق المتبقية من مشروع ال ٨٤ مليوناً، وان احد الملتزمين قد رسا عليه الالتزام، ولكننا لم نشعر في مناطقنا، بأن هذا الالتزام باشر عمله وقيل لنا ان المشكلة بينه وبين الادارة، هي مشكلة مالية فما هو الصحيح في هذه الاشاعة، اذا كان ثمة مشكلة مالية فعلى الوزير، اوعلى وزير المال دولة رئيس الحكومة، ان يشرح للنواب هذه المشكلة ليتدبر الامر معه، واذا كانت الامور مرهونة بأوقاتها لجهة التنفيذ، وهناك عراقيل فنية، فلتعرف من قبل النواب الممثلين للمناطق.

أنتقل الى قضية العمال الموقتين في النافعة يا دولة رئيس مجلس الوزراء، لن اردد على مسامعك ما قاله الزملاء وما نسمعه من العمال ومن عيالهم، كل يوم، بل كل ساعة، بل اقول لك كلمة مختصرة. هل من المعقول في القرن العشرين وفي الوضع الاجتماعي الذي يتخبط فيه الشرق، والذي اخذ يذر قرنه في لبنان بالذات، ان يكون في الدولة عمال يكدحون ويعملون، ثم

يُجرمون من الاجر، أي مما يقوم بالكفاء لخبزهم اليومي، عندما يكون النهار ماطرا مثلاً، هذا امر، لم يعد يطاق ولم يعد يتسامح به في الدول الراقية، عامل يتقاضى عن يوم العمل اجره واذا كانت الطبيعة حرمة من العمل، يقضى عليه بالحرمان، يعني يقطع عنه الخبز اليومي وعن اطفاله وعياله، هذا امر، لا اعتقد انكم تقبلون به، وعلى كل حال الرأي العام لا يقبل به اطلاقاً، هذا ما اردت ان الفت نظر الحكومة اليه، راجيا من معالي الوزير بنوع خاص، ان يجيبنا على قضية مشروع ال ٨٤ مليون ليرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس، سمعت دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المال، يقول بأن هناك مبلغاً ضخماً يفوق الخمسة والعشرين مليون ليرة مخصصة في الميزانية السابقة، انا لا اشك ان هناك مبالغ خصصت لطرق ولاشغال ولم تنفذ، وان الرزنامة التي وضعتها الحكومة، لكي تنفذ بموجبها، مع الاسف كانت تنفذ لاصحاب الافضلية وتترك الجهة الثانية دون تنفيذ، واذا اراد معالي وزير الاشغال العامة ان يطلع على هذه الامور بحرفيتها يتبين له، بان هناك مفضلين وغير مفضلين، وان الاموال التي لم تنفذ بحسب الاعتمادات المرصدة لهذه الغاية هي نتيجة لمراجعات والحاح البعض الغير مرغوب به، واليكم الدليل على ما اقله، انه من ثلاث سنوات تقريبا رصدنا مبلغاً من المال لطريق تنورين حدث الجبة والمبلغ هو مئة وخمسين الف ليرة، ومن ذلك التاريخ الى الآن لم يصرف على هذا الطريق غرش واحد، مع العلم ان هذا الطريق هو طريق رئيسي تمر بمحاذاة تنورين - طريق الارز، المشهود له بجماله. فإن هذه الطريق حرمت من تنفيذ المبالغ التي ارصدت من اجلها، فضلاً عن ان هذه الطريق اذا سير فيها من بيروت الى ارز بشري، يمكن ان تختصر هذه الطريق بستين او باثنتين وستين كيلو متراً، على شرط ان يفتح فيها من خمس الى ست كيلو مترات حديثاً، ويتوفر بهذا الطريق ما لا يقل عن خمسين كيلومتراً ذهاباً، ومثلها اياباً، فهذا ما اردت ان الفت نظر معالي وزير الاشغال اليه وكذلك نظر دولة رئيس مجلس الوزراء، على رجاء اهتمامها بهذه الطرق الحيوية الضرورية لهذا البلد العزيز على الجميع.

بقي علي ان الفت نظر رئيس مجلس الوزراء الى ما تفضل به بعض الزملاء عن قضية العمال المياومين، فان هناك اتجاهها فقد منذ زمن وهو ٦ و٦ مكررة، وكان التوظيف على اساس هذه المادة، ولكن لسوء الحظ اطلعت، واطلعت حضرة رئيس اللجنة المالية والموازنة بأن هناك تعيينات من المياومين وكان السبب الدافع من حيث ال ٦ و٦ مكررة وكان ان للمستخدمين الحديثين او الاجراء معاش او اجرة يومية سبعة ليرات او ثمانية ليرات، في حال ان المعاشات للاجراء القدم تبلغ خمس ليرات وست ليرات فقط، رغم ان الاجير القيام الذي اشتغل زمناً طويلاً وتعرف على الاشغال، كان على المسؤولين ان يزيدوا له اجره اليومي، وليس من الحق ان

يدفعوا راتبا اعلى الى الاجراء الجدد الحديثين الذين لا يعرفون شيئا عن الاشغال. وهذا ما حصل فعلا، وان رئيس اللجنة المالية راجع بهذا الشأن، واذا تكلمت بصراحة، لا اهدف الا المساواة بين المناطق من حيث الحقوق وان لا تتأخر المناطق وتتعثّر مشاريع التنمية فيها، وانت المسؤول يا دولة الرئيس عن مثل هذه التأخيرات لان جميع اعمال الحكومة تعود اليك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ موريس الجميل.

موريس الجميل: دولة الرئيس، علي واجب ان انقل الى معالي وزير الاشغال شكر مختاري بيت شباب ورئيس المعهد الوطني فيها للتدابير السريعة التي اوعز بها لاعادة بناء الطريق التي هدمت اثناء العواصف الاخيرة. من جهة ثانية اغتنم هذه الفرصة، لالفت نظر معالي وزير الاشغال الى مشروع اصبح «كابريق الزيت» مشروع الطريق المؤدية، من بيت الككو الى بيت شباب التي تغنيها عن طريق الخطر الفعلي، فان هذا الطريق مخطط وقد لحظت له الاعتمادات في السنين السابقة، وقد كلف مجلس المشاريع الانشائية للقيام في تحقيقه، وللأسف كل سنة تذهب الميزانية الى غير طرق وتحرم بلدة بيت شباب من تنفيذ هذا الطريق المهم جدا، وبرهنت لنا العواصف الاخيرة التي حصلت حيوية هذا المشروع، حيث قطعت المواصلات عن بيت شباب مدة ثلاثة ايام، لأن الطريق المؤدية الحالية، هي عبارة عن طريق قدومية قديمة نفذت فقط.

فلذلك ارجو معالي وزير الاشغال ان يعير هذا الموضوع الاهمية ويجعله بالاولوية ويأمر مجلس المشاريع بأن يتدبّر في اشغال مشروع بين الكلك وبيت شباب، حتى لا تتكرر المأساة التي عشناها اثناء العواصف الاخيرة.

ثم ان رابطة بلديات المتن الشمالي، لفتت نظر المسؤولين مرارا عديدة حول الميزانية كونها لم تعط المتن الشمالي حاجاته البدائية كصيانة الطرق، فباسم رابطة بلديات المتن الشمالي ارجو معالي وزير الاشغال في توزيعه الاعتمادات الاجمالية المرصودة الى الطرق ان طرق المتن الشمالي، وهي المنطقة الواقعة على سفح بيروت وهي المنطقة التي يمر عليها جميع الذين يأتون الى بيروت وقسما من الذين يخرجون من بيروت، ان يخصص لها الاموال اللازمة، لان طرقاتها لم تعد لخدمة المتن الشمالي فقط، بل لخدمة لبنان بأسره، وبنوع خاص يوجد طريق طرابلس القديمة، هذه الطريق القديمة التي تمتد من نهر الموت الى انطلياس، فقد اصبحت بوضع غير قابل السير عليها، ومع ذلك تقع عدة قرى على هذه الطريق وهي انطلياس، والزلقا، وجل الديب.

فاني ارجو معالي وزير الاشغال ان يعطي هذه الطريق اولوية كلية. واخيرا مشروع ايكوشار، ان جميع السلطات في لبنان، من اجهزة فنية ووزراء اشغال ووزراء تصميم ولجنة التصميم بالاجماع، واللجنة المشتركة من لجنة الاشغال العامة ولجنة التصميم ايضا والمجلس برمته بالاجماع،

ومجلس الوزراء الذي قرر في احدى جلساته كما بينا، ضرورة اعادة النظر بهذا المشروع، وحدد التدابير التي يجب ان تؤخذ لتحرير الناس من وطأة هذا المشروع وللأسف حتى الآن وبالرغم من موافقة جميع السلطات الفنية والسياسية، وبالرغم من تصويت المجلس بالاجماع، يبقى هذا المشروع يثقل عاتق الناس. الفت نظر الحكومة الكريمة الى ان القيامة قامت اثناء حادثة بنك انترا، وكانت الخسائر محصورة بمبلغ ٣٠٠ مليون ليرة، واما بما يختص بمشروع اكوشار، فالخسائر حتى الآن على المنطقة الرئيسية التي وقع عليها هذا المشروع لا على كافة المناطق التي يمسهها مشروع اكوشار، يوجد ما يقارب ٣٨٤ مليون مترا مربعا، فاذا خسر المتر عشرة ليرات لبنانية معناها اننا نكون قد خسرنا اربع مليارات ليرة لبنانية، فخسارة من هذا النوع بحسب نظري تستحق نفس الاهتمام والمساعي من المسؤولين للحؤول دونها.

فاني ارجو من الحكومة ان تعير مشروع اكوشار اهتماما كبيرا، وعلى كل اتخذت قرارات في مجلس الوزراء، ونحن نستغرب كيف ان هذه المقررات، لم توضع حتى الآن موضع التنفيذ، وان الاعذار العادية يعجز الخزينة ليست كافية لاننا لسنا بحاجة الى اموال الخزينة لتحرير هذه المنطقة من هذا المشروع، وازيد على ذلك، انه عرض علي احد سكان هذه المنطقة، وطلب الي ان اعرض وجهة نظره، انه اذا شاءت الحكومة ان تقض ثمن تحرير المناطق من مشروع اكوشار، فانهم مستعدون لدفع عشر ليرات عن كل متر، مما يدخل الى الخزينة اربع مليارات ليرة لبنانية، وانا اقول ان الخزينة تستاهل يادولة الرئيس مثل هذا المبلغ اذا تحررنا من مشروع اكوشار، فان سكان هذه المناطق، يعرضون على دولتكم دفع عشر ليرات لبنانية عن كل متر مربع من اجل تحريرهم من مشروع اكوشار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد: دولة الرئيس، لقد استمعت الى نظريتين في هذا المساء، الاولى هي عصر النفقات، والثانية، هي المزيد من النفقات، وانني هنا اريد ان اقول انني مع القائلين في الزيادة للنفقات لتتمكن الحكومة من سد العجز الذي وقع من القطاع الخاص، لانني اريد ان يقتنع دولة الرئيس ووزير المالية، باننا اليوم ونحن في هذه المحنة، بعوز الى المال في جميع الجهازات وبالاكثر في الجهاز الذي نتكلم عنه وهو الاشغال العامة، دفاعا عن عدم اعطاء بيروت حصتها من المال، قال معالي دولة الرئيس ان مراده ان يعصر النفقات فأقول ان بيروت هي بعوز الى كثير من المال للاشغال العامة، وللأسباب التي وضعت لها واحدى هذه الاسباب، هي اننا نضيع كل يوم في بيروت بضعة ساعات بالسيارة نسبة لعرقلة السير، ولا يمكن لمدينة بيروت ان تسهل لنا هذا الامر، الا بتوفير المال اللازم لتوسيع الطرقات وايجاد مخططات للدخول، كل هذه الاعمال تحتاج الى توفير المال اللازم، وبالنظر من اننا نضيع على الطرقات من جراء عرقلة السير اربع ساعات يوميا ومن جراء

اضاعة هذه الساعات نحرم الخزينة من ارباحنا اليومية، وهذا ما يمكن للخزينة ان تنفقه عن طريق الرسوم التي ندفعها للخزينة.

يا دولة الرئيس - عرقلة السير في بيروت غير ممكن ان ننتهي منها الا باقامة الجسور وتوسيع الطرقات، وقضية عصر النفقات لهذه الناحية غير معقول، انا سيدي اضيع من الوقت بين الخمسة والست ساعات يوميا بين قبل الظهر وبعد الظهر في سيارتي من جراء عرقلة السير كما ذكرت انفا، فلو كان هذا الوقت لم يذهب هدرا، فكان بإمكانني التحصيل اكثر مما احصله يوميا وبذلك التحصيل يذهب منه قسم كبير الى الخزينة، اما اذا كنا انا وكل مواطن لبناني، نخسر نصف وقته في سيارته، افليس بإمكانه ان يوفر لنفسه، ولا للخزينة ما تحتاجه الخزينة.

ولذلك اقول، اننا نحن بعوز الى الفلوس لتنفقوها ووافق احد الزملاء الذي سبق له وشغل مركز وزير الاشغال، وسأل في هذه الجلسة وزير الاشغال، اذا كان بإمكانه ان ينظم الادارة، ليتمكن من ان تكون الموازنة بأجمعها معروفة على الاعمال والاشغال، لا ان تؤكل بين الاشغال، وبين جيوب من لا يستحق وهنا اريد ان اقول ان التوفير الذي طلبه احد الزملاء بأن تكون غرفة الموظف بسيطة جدا فهذا ليس بوفر مهم فلنعطي للموظف غرف جلييلة، ولكن على شرط، ان نطالبه بان يعمل باخلاص، وعلينا ان نوفر له الوقت، والمكان والراحة التامة، شرط ان يعطينا نتائج مرضية حتى يتيسر لمعالي الوزير ان يعطي النتيجة التي يطالب بها الوزير السابق.

وهنا اريد ان اذكر كلمة سمعت من معالي الوزير، وكنا سائرين على احدى الطرقات، وهذا الطريق امر عليه كثيرا، وعندما رأنا معالي الوزير، دون في مفكرته، انه يريد ان يقصي هذا المتعهد، لانه لم يعمل بحسب شروط التعهد، وهنا لا بد ان اشكر معالي الوزير، ان ذلك حصل من بضعة اشهر وبعد مضي شهرين على ذلك اكتملت الطريق وانتهت وزفت في الرابع والعشرين من شهر كانون الاول، فشكرا لك يا معالي الوزير، ولكن في ٢ كانون الثاني، الزفت طار وكل شيء طار، وارجو من معالي الوزير ان يتحرى عن ذلك ويرى بنفسه ويتأكد عما قلته، وهل يجوز المتعهد كهذا المتعهد لان يقوم بأشغال تخدم لا اكثر من اسبوعين ومن بعدها يطير الزفت عن الطريق وتخرّب الاشغال وأن يبقى متعهدا في وزارة الاشغال.

هذا مما يجعلني ان اكرر وأقول اننا مع الزميل الذي طالب وقال، بأن وزارة الاشغال يمكنها ان تصون الاشغال في هذه الموازنة اذا كانت الادارة مضبوطة، فأنا اقول انني مع الزميل الذي طالب معالي الوزير بأن يهتم بهذه الناحية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

الرئيس:

دولة الرئيس، نزولا عند رغبة الجمهور الكريم سأتكلم، ولكن بعد ايام سنترك هذه المقاعد وسنؤدي حسابا لهذا الشعب الذي بفضل وكالته ارسلنا الى هذه الندوة.

نهاد بويز:

ابداً القول اننا ما طرقتنا باب معالي وزير الاشغال العامة، الا ولقينا لديه الترحاب والجواب الخليق الطريف، على شكله وهندامه ولكن الجواب يا معالي الوزير كان دوماً بعدم التمكن من الاجابة، لا، لانك لا ترغب، واننا نسجل جهودك الطيبة في هذه الوزارة اثناء المدة التي اقمتم فيها، ولكن الميزانية المتواضعة التي هي بين يديك من اجل فصل الصيانة، يا دولة الرئيس، وهنا اتوجه اليك لانك انت وزير المال، «الحبوب» كما قلنا لمن سبقك يجب يا سيدي، ان تكون ميزانية الصيانة على غير ما وردت في بنود هذه الميزانية، والدليل على ذلك، في هذه الفترة التي قطعناها والثلوج تتراكم على جبل لبنان وعلى القرى النائية، كنا صبيحة كل يوم الى ظهر كل يوم، ونحن على الهاتف نطلب الادارات العامة ونستنجد ونستعين بالجيش، وكان الجواب، ليس هنالك من جرافات.

وبقيت هذه القرى مقطوعة ومنعزلة إلا ان العناية شاءت ان تكون هنالك بعض طائرات الهيليكوبتر هبطت على تلك الثلوج وادت واجبها على شكل مرض ان لم يكن على الوجه الاكمل. هذه الجرافات يا سيدي كان يجب ان تكون على استعداد، لأن لبنان معروف منذ القدم بان في فترة من ايام الشتاء تتساقط الثلوج فيه وتضطرننا لايجاد هذه المعدات.

وهنا اريد ان اشدد على هذه الناحية وأن اعلم بالحبر الاحمر على ان سياستنا هي دوماً سواء اكانت في الاقتصاد، ام في الميزانيات، ام في الاشغال العامة، كانت دوماً سياسة ارتجال جميلة وظيفية في حينه، وانما لم تكن لتؤدي النتيجة التي يرغبها المواطنون، فكنا بحاجة كلية الى تلك الدراسات وبقيت اكثر من قرية نائية في جبل لبنان تستصرخ السلطات لكي تكون الى جانبها في توفير الوقود وتأمين الادوية والغذاء.

يبقى ناحية ثانية، عدا هذه النفقات، كان يجب على الميزانية، ان تزيد المبلغ المخصص لسيارات الصيانة، السيارات مفقودة لاننا اضطررنا اكثر من مرة لمراجعة معالي الوزير للتدخل ويأمر بدوره الصيانة ومن يقوم عليها. وهنا لن اتوقف طويلاً عند هذه الدائرة، وقد يكون فيها كل من الكفاءات والمؤهلات، ولكن اقول ان فيها شيئاً من التباطؤ والكسل مما يدعوننا في اكثر الاحيان، لأن نقول للمواطنين انظروا الى فئات غير فئات النواب لكي تتقدم باعمالكم وتسهل قضاياكم. وهنا يا سيدي اقول، ان شكوى النواب في بعض الاوقات صادرة عن تصرفات هؤلاء الموظفين الذين يشكون في اكثر الاوقات من مراجعاتنا.

انني اقول يا دولة الرئيس، لولا النواب لما تحقق طرق داخلية في جبل لبنان، ولا تحققت ايضا المشاريع الكهربائية والمائية، لأن بفضل النواب دون سواهم، وبفضل ذلك الاحاح المتواصل في جميع دوائر الدولة تمكن النائب اللبناني من اداء رسالته ولوعلى الاقل على الوجه الاكمل فيما يتعلق بالسياسة الداخلية.

وان لم نتمكن من زيادة هذه المبالغ يا دولة الرئيس، ونحن هنا شهود، ولا اقول شهود زور، ولكن اقول، اننا بامكاننا ان نقول للمواطن اللبناني اذا لم نتمكن من اداء رسالتنا على الوجه الذي هو يطلب، ذلك لان ميزانية هذه الدولة بما يختص بالطرق وخصوصا بالطرق الداخلية، ان لم تكن مفقودة بتاتا، كانت على الاقل ضئيلة، وليس موجودة على وجهها الاكمل.

يبقى امر ثان انك يا زميلي لا تشعر بالوطة التي نعانيها ويعانيها معنا سكان المناطق النائية، لانك انت نائب عن بيروت وفي بيروت البلدية تحل محل النائب بمثل هذه الامور، وهي لا تهتم بالطرق والكهرباء الخ... وانا لا ابدى هذه الملاحظة وانا اعرف هذه الامور، ولكن اقول بحكم وضعك الجغرافي وقد انتدبت لان تكون نائبا عن بيروت، فأنت لست على اضطرار لتلك المراجعات التي تقتضي اياما كاملة لملاحقة هذه القضايا.

يمكن ان لا تقتنع يا دولة الرئيس، سواء اقتنعت، ام لا، فأنا اعمل واجبي، واعلم ان علي حسابا يفترض علي تأديته بهذا الموضوع كم من مرة يا دولة الرئيس، تقدمنا لنسألكم وتحولت هذه الاسئلة الى استجابات، فيما يختص بالكوارث الطبيعية، او بالأحرى في تلك المناطق التي شاءت العناية ان تكون جغرافيا، على شواطئ البحر، وكم من مرة المنطقة التي لي شرف تمثيلها كانت عرضة لأمواج البحر وتهدمت بناياتها، وتعطلت بساكناتها، وتخربت حوانيتها، وكنا نطلب في كل مرة ان تخصص في الميزانية مبالغ لبناء سد، يقي هذا الهجوم من الطبيعة الذي لا يرحم.

وكم من مرة بقيت تلك الاسئلة، وتلك الاستجابات نائمة في ادراج الدوائر الرسمية ولم نحظ نحن بجواب، وها نحن اليوم في المنطقة التي تشكو من هذا الموضوع عرضة للانتقاد والانتقاد اللاذع، لا يمكننا ان نقول، الا الميزانية مفتقرة الى هذا البند، وكان يجب ان يلحظ هذا البند او بالاحرى ان تسوى هذه القضية، وانا لا اقول عن كل لبنان، ولكن اقول عن المناطق التي هي معرضة لطبيعة هذا العدوان من الامواج التي في كل سنة تهدم، ولكن شيئا من هذه المشاريع لم يحصل، والا الصيانة الاقليمية تتمكن من درء هذا الخطر، وكان يجب ان يكون هنالك بند في هذه الميزانية.

انا اعلم اننا في هذه الجلسة لا يمكننا ان نزيد رقما واحدا على هذه الميزانية، الا ان توافق الحكومة، واما الحكومة فلا يمكنها ان توافق على تلك الزيادات، لان مداخيلها لا تفي بمصاريفها، ولكن هنا وانا في نهاية هذا المطاف من البحث لا بد لي ان اقول، ان ولا واحدا من البنود الاحد عشر التي تكلم عنها احد الزملاء صيغت في هذه الميزانية، فكانت الميزانية تمشي مع الركب الحضاري الراقي في هذه الايام، وبما اختصر كلمتي بالقول، شاكرنا جهود معالي وزير الاشغال العامة وآسفا ان تكون هذه الميزانية خلوا من كل تفكير ومن كل مبلغ في هذا الامر.

الرئيس: الكلمة الى معالي وزير الاشغال العامة.

وزير الاشغال العامة: دولة الرئيس، ابشر الشيخ بيار الجميل، ان الازميل والعامل تحسنا، وبينهم لبنانيون، ولكن اللبناني يتحسس اذا انوجد امامه الجو اللازم من دون شك عندما حصل بيننا وبينه ابحات كثيرة عندما كنا بعهدته في وزارة الاشغال العامة، اقول ان الجو طبعاً هو الاساس، ولكن اقول اننا لم نصبح بالعقلية والجو السويسري، انما نحن ولا بد نتحسس كل يوم اكثر من يوم والجو عمال يرتاح، وأكبر برهان هي الاشغال التي عمال بتسير؟

الازميل هي الدروس، والازميل هو المتعهد، والازميل هو الملتزم الذي ينهي عمله، والمشاكل التي يمكن ان تنتج عن الاشغال ففي هذا المضمار اصبح موجود تصنيف لمكاتب الدروس، ولا مجال لاي كان ان يسمح لنفسه او تسمح له الادارة ان يأخذ دروس، لذلك اتت الدروس مطبوعة اكثر. واصبح موجودا للمتعهدين تصنيف ايضا من درجة اولى حتى درجة ثالثة، ويوجد لجان خاصة للتصنيف، ولم يعد موجودا الشيء الذي كان في الماضي، ومنذ اربع سنوات تقريبا وهذا ما لمسنه، ان احد بائعي السوس، اخذ التزام كهرباء وعندما طلب منه رئيس الورشة فناجين كهرباء لزوم التركيب في الورشة، فكان جوابه لماذا تحتاج للفناجين وانت تقوم بأعمال الكهرباء؟ والفناجين هم كما ذكرت فناجين كهرباء.

فبدون شك ملتزمين على هذا النحو لا بد من وقوع مشاكل بيننا وبينهم. اذن، اصبح التلزم يجري على اساس الملتزم المصنف، وحتى لا يحصل مضاربة غير مشروعة ما بين الملتزمين ويحصل التنزيل لدرجة بخسة، مما يقضي على الملتزمين ويدفعهم الى العمل غير الوافي وغير المطبوع، جعلنا حدا للسعر الادنى. لذلك كل من يصل الى الاقل من السعر الادنى، أي الى السعر البخس لا يحق له الالتزام، وهذا كانت النتيجة ملموسة وبصورة واضحة، من جهة تمكن الملتزمون من نيل الارباح المعقولة، وهذا هو الشيء الطبيعي، ومن جهة اخرى اصبحت الادارة بامكانها ان تضبط الحسابات معهم لانها تأكدت بأن هؤلاء الملتزمين يتمكنوا من احتمال المصارقات العائدة للمشاريع التي تلزم على هذه الصورة. وبما يتعلق بالدعاوى، فان الدعاوى خفت بصورة غريبة الشكل، وعلى كل من اجل الدعاوى القديمة الفنا لجانا حل الخلافات، وقد خلينا عدة خلافات قديمة ويمكن ان يكون قد وافقنا ظروف ساعدتنا، بمعنى ان بعض المتعهدين كانوا بحاجة الى مال وكانوا بالاساس يعتقدون انهم اذا لجؤوا الى المحاكم يستفيدوا اكثر، بينما بتأليف لجنة حل الخلافات التي يترأسها احد القضاة وبعض الموظفين مع وجود المتعهد بطبيعة الحال توفقنا وخلصنا عدة قضايا.

والآن اقول بما يختص بالسلفات، كنا بالماضي نعتمد التسليف على الاشخاص، فإن الظروف

التي مررنا بها، بعد ازمة انترا وغيرها، جعلت من الصعوبة على المتعهدين ان يكون بين ايديهم السيولة اللازمة حتى يقوموا بالعمل، ويوجد بين هؤلاء المتعهدين اشخاص ممتازون.

لذلك رجعنا الى قضية التسليف، واعتقد ان هذا الامر ساعد كثيرا على عدم لجوء الملتزمين الى اخذ الاموال بفوائد فاحشة، حيث ليس بإمكانهم بعد ازمة انترا من الحصول على استلاف الاموال، ونحن بغنى عنها.

والآن اقول من حيث نتائج الاشغال التي قمنا بها هذه السنة، عملنا في مديرية الطرق والمباني ٢٧ مليون ليرة، يعني عملنا اكثر من موازنتنا بثلاثة ملايين ليرة، وبالمجموع، عن السنين الماضية وبما ان الموازنة اتت مؤخرة فالاشغال القديمة المدورة، اشتغلنا فيها وبالنتيجة انفقنا منها مبلغ خمسة ملايين ليرة، فمعنى ذلك، ان المدور كان السنة ٢٤ مليون ونصف بينما كان المدور في اخر سنة الماضية ٢٩ مليون و٨٦٠ الف ليرة فهذه نتيجة الاعمال التي قمنا بها.

وفيما يختص بالمواد والبضاعة التي نستعملها، الزفت طول عمره، لا بأس به بحد ذاته وبحسب المواصفات، الزفت كمادة، انما الرمل والكسر الخ... وجميع هذه المواد التي تدخل بصنع الزفت، تبين بعد الدراسة العميقة، ان هذا الرمل والكسر يدخل فيه قليل من التراب، وهذا التراب دلغاني، وعندما تأتي المياه تحله، وهذا كان السبب في قصر عمره.

لذلك شددنا بصورة خاصة، وعملنا التزامات خاصة، وفرضنا على اصحاب الكسارات انشاء كسارات حديثة وجميع هذه التدابير التي ذكرناها حتى تتمكن من الوصول الى التزفيت والزفت الجيد، والسر هنا اننا نتعب على استعمال البضاعة النظيفة والنتيجة ظهرت عند اول يوم من الشتاء انها معكوسة. والآن دون شك ليس بإمكاننا شيء حيث عندنا ٧٠٠٠ كيلو متر طرق، ادخلنا المختبر في جميع اشغالنا واشتركنا في المؤتمرات الدولية، واتينا بأخصائيين حتى يشتركوا مع المهندسين بالعمل، واستحضرنا مكنت خاصة لاجل امساك الزفت في اوقات الشتاء، وفي المستقبل وبدون شك سوف يكون وضعنا احسن، انما الشيء الذي يعرفه الجميع، انه بمبلغ خمسة او ستة ملايين ليرة التي توضع لاجل الصيانة اذا تمكنا من عمل ٥٠٠ كيلو متر طرق وزفتها من جديد، بينما كان لازم ان يكون على حسب الدراسات التي حصلت في مبلغ الـ ١٤ والـ ١٨ مليون ليرة اللازمة لصيانة ٧٠٠٠ كيلو متر.

لذلك يحتم علينا قبول نوع من الشيء الجيد، وشيء اقل جودة، هذا فضلا عن ان الطرقات الموجودة، منها الكثير قديم العهد وما عادت صالحة للسيارات الثقيلة الوزن الموجودة عندنا حاليا.

وجواباً على سؤال احد الزملاء الان، اقول فيما يتعلق بالزفت، انه ما كان في السابق معطى

الاهمية اللازمة له، ونحن الان ندفع ثمن البحص والرمل ليرتان زيادة عما كانت اسعاره سابقا، وتأني كسارات اضافية حتى تضع الرمل لوحده.

نعود الى قضية الثلوج، اقول انه كان عندنا ١٣ جرافة في اخر عام ١٩٦٦ اليوم أصبح عندنا ٢٦ جرافة، وعملنا مجهودا كبيرا بهذا المعنى، وقبل بدء السنة الحالية استحصلنا على شفرات واخذنا تراكتورات من البلد، وجهزنا ١٢ تراكتور بشفرات، وتعلمون ان هذه الاستعدادات كان لها مفعول كبير، انما هذه الظروف التي وجدنا فيها والمعروف انه من علو الـ ٨٠٠ متر وما فوق غطت الثلوج اغلب المناطق، ونصف قرى الجمهورية اللبنانية تقع ما فوق علو الـ ٨٠٠ متر.

لذلك لم تكن التلبيبة بأكثر من السرعة الممكنة وأنا اعترف انه حصل انتقاد لهذه الناحية التي ذكرتها من البعض، وبالنتيجة عملت تحقيقا في يوم واحد وتفقدت عدد الـ ٢٦ جرافة التي تعود الى وزارة الاشغال بعد العاصفة الثلجية التي حصلت، فوجدت ان هناك خمس جرافات معطلة وغير صالحة للعمل اما الجرافات التي كانت تحت العمل في تلك الاثناء فهي ٢١ جرافة.

والان فيما يتعلق بمشروع الـ ٨٤ مليون ليرة، الاشغال تصدقت، وتلزمت، وسوف يعطى امر بمباشرة العمل في هذين اليومين.

وبما يختص بالعمال، لا شك بأن قانون العمل رقم ٦١٢ المعمول بموجبه، ينص على ان العامل المياوم الذي لم يشتغل، لا يحق له القبض، انما القضية بطريق الدرس وسوف نرفعها الى مقام مجلس الوزراء في الاسبوع القادم، حتى ينظر خصيصاً بقضية العمال الدائمين الذي لهم مدة اطول من المياومين الموقتين.

وفيما يتعلق بالموازنة ارجو اذا كان بالامكان ان تبقى الموازنة على ما هي، وعلى اساس الطرق الرئيسية والثانوية، الادارة تتصرف بذلك، حيث ان السنة الفائتة اظهرت انه، في بعض المناطق، الطرق الرئيسية ما كان لها أي غرش، واذا ما اعطينا فلوسا، فليس بإمكاننا نحن ان نشغل. لذلك من غير المعقول ان تكون طريق رئيسية تربط عشرات القرى ولا يكون بإمكاننا ان نصرف عليها. عندما يكون مبلغ مليون ليرة مثلاً لجميع الجمهورية اللبنانية، اعتقد من الاوفق ان يتروك للادارة صرفه، والادارة ترى بدورها اين تضع هذا المليون.

ومن اجل الطرق الداخلية والمحلية اذا كان بالامكان الجواب السريع وتقديم اللوائح، لا يوجد مانع، ولكن اريد ان الفت نظر النواب الكرام، انه في السنة الماضية لشهر تموز حتى اتتنا الموازنة، ومن حيث اللوائح من الافضل ان يحدد لها مدة معينة.

عبد اللطيف الزين: اذا شاء معالي الوزير ان يجعل الموعد قبل ١٥ شباط.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض : دولة الرئيس ، معالي الوزير يطلب مليون من اصل الاعتماد الوارد في البند ٢٢ يبقى مليون ومئتا وخمسة وعشرون الف ليرة ، وهذا المبلغ الباقي يوزع بمعرفة النواب بموجب لوائح تقدم قبل ١٥ شباط ١٩٦٨ .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده .

ريمون اده : دولة الرئيس ، ما هي الضمانة التي تجعلنا نعتقد بأن الادارة ستنفذ هذه الاعتمادات في الاماكن اللازمة ، ما هو السبب الذي يجعل الموظف اضمن من نائب المنطقة الذي هو اعرف بشؤون المنطقة كيف نعتقد بأن الموظف في الادارة يحنو على المنطقة اكثر من النائب الذي يمثلها ، فأعتقد جازما ان النائب الذي يعمل من الصباح حتى المساء في منطقته يعلم ان الطريق الفلانية هي بحاجة الى تصليح ، ولكن الموظف طالما هو قابعا خلف مكتبه في الادارة ، فمع احترامي له وللادارة ، لا يمكنه معرفة الاماكن والطرق التي هي بحاجة للاصلاح ، ويمكن بوحى من صانعه او خادمته يعمل الطريق .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز .

جان عزيز : دولة الرئيس ، انا من رأي القائلين بان النواب اعرف بمناطقهم من المهندسين ، اعطيك مثالا يا دولة الرئيس ، حصل في منطقتي منذ سنتين ، لقد نفذت الادارة طريقا من مفرق عازور الى الحمصية ، ثم وردت الموازنة من الدولة فوجدنا ان المهندسين المختصين وضعوا اعتمادات جديدة لهذا الطريق ذاته .

الرئيس : البند ٢٢ - كما تلي عليكم من يقبل به يرفع يده .

اكثريه

الرئيس : قبل البند ٢٢ .

البند ٢٣ - نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء ٨١٥٠٠٠ ل.ل .

من يقبل به يرفع يده

اكثريه

الرئيس : قبل البند ٢٣ .

الفصل الثالث - المديرية العامة للتنظيم المدني

البند ٢١ - تجهيزات ٤٢٥٠٠٠ ل.ل .

من يقبل به يرفع يده

اكثريه

الرئيس:

قبل البند ٢١.

البند ٢٣ - نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء ٩٧٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثريه

الرئيس:

قبل البند ٢٣.

الفصل الرابع - المديرية العامة للنقل

البند ٢٠ - مساهمات ومساعدات انمائية

من يقبل به يرفع يده

اكثريه

الرئيس:

قبل البند ٢٠.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

الرئيس:

ريمون اده:

دولة الرئيس، نحن يا دولة الرئيس، نتقاتل على مبلغ عشرة الاف ليرة وخمسة عشر الف ليرة وسكة الحديد تكلف الشعب اللبناني اربعة عشر مليون وثلاثمائة الف ليرة، يعني في هذه السنة طراً زيادة مليون ومئتين واثنان واربعون الف ليرة انا اريد ان اعرف أي متى نخلص من سكة الحديد لانه اما ان هناك فائدة لنا من وراء سكة الحديد، ام انه ليس لنا فائدة؟ وحتى اليوم كل الذي نعرفه انها تنقل بضعة اكياس من الاسمنت، وكمية قليلة من المازوت، ويمكن ان يكون من الافضل ان نوزع الاموال على عمال سكة الحديد ونخلص من هذه القضية. والذي اريد ان اقلوه، هل نحن بحاجة الى هذه السكة والان مبلغ الاربعة عشر مليون والثلاثمائة الف ليرة هو من اجل سكة الحديد، ما عمرنا وجدنا في هذا المجلس دراسة مفصلة بهذا الخصوص رغم اننا نصوت على هذا المبلغ بدون أي تعليق او بحث، وصار لنا مدة ساعة تقريبا ونحن نطلب زيادة الف ليرة للقرية. انا اريد ان الفت نظر الادارة الى انه حان الوقت ان نحصل على دراسة نهائية بشأن سكك الحديد.

رئيسه معوض: دولة الرئيس، سوف نقع في مشكلة اذا لم تصل اللوائح في وقتها وتصبح الاعتمادات وكأنها غير موجودة، لان اللائمة تتأخر شهر وشهرين ويصبح كل واحد منا متلهيا بمنطقته، ولا من احد عنده الوقت لينجز لائحته، هنا المشكل، باعتبار المجلس صوت على اعداد اللائحة لصرف الاعتمادات.

الرئيس:

البند ٢١ - تجهيزات ٢٣٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

الرئيس: قبل الفصل ٢٤٣.

ورد الى الرئاسة اقتراح تمن مقدم من حضرات النواب السادة : ناظم القادري، مورييس الجميل، فضل الله دندش هذا نصه:

تمني

تكلف مديرية المباني درس وتنفيذ اشغال مبنى البرلمان والانشاءات العائدة لغرف النواب وجميع الاشغال المتعلقة بالمشروع وذلك بطريقة الامانة او بموجب بيان او فاتورة او بعقد الاتفاقات بالتراضي لانجاز المشروع بالسرعة المطلوبة على اكمل وجه وذلك دون التقيد باحكام قانون المحاسبة العمومية الصادر بموجب المرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ٣١ كانون الاول سنة ١٩٦٣ والمعدل بموجب القانون رقم ٦٦/٥٥ تاريخ ٣ ايلول ١٩٦٦.

الرئيس: من يقبل بهذا التمني كما تلي عليكم يرفع يده.

اكثرية

وهنا اعترض بعض حضرات النواب على التصويت والبعض الاخر اراد الاستفسار عن اقتراح التمني، فما كان من الرئاسة الكريمة الا انها اعادت التصويت على اقتراح التمني على الوجه الآتي :

الرئيس: من لا يقبل باقتراح التمني كما تلي عليكم يقف.

اقلية

الرئيس: اذن قبل اقتراح التمني بالاكثرية وهذا تمن وليس قانونا.

الباب الثامن عشر - وزارة الموارد المائية والكهربائية

الجزء الاول

الفصل الاول - الدائرة الادارية المشتركة

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٥٢٥٤٥ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

يتلى الاقتراح المقدم من حضرات النواب السادة : رينه معوض رئيس اللجنة المالية، وفضل دندش رئيس لجنة الاشغال العامة، وعبد اللطيف الزين، فتلي الاقتراح التالي :

يتم توزيع مبلغ الـ / ٢٢٥٠٠٠٠ ل.ل. بنسبة ٢٧ الف ليرة لكل نائب من نواب المناطق وذلك بموجب لوائح توقع من النواب وتوافق عليها الادارة وتقدم الى لجنة الاشغال العامة والنقل قبل ١٥ شباط سنة ١٩٦٨. اما النواب الذي لا يقدمون لوائحهم ضمن المهلة المحددة، ي بقى المبلغ المخصص لكل منهم اجماليا في منطقته.

الرئيس: من يوافق على هذا الاقتراح كما تلي عليكم يرفع يده.

اكثريه

الرئيس: صدق الاقتراح.

يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلى ملخص المحضر التالي :

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٨ في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٨ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: صائب سلام، فؤاد بطرس، فريد جبران، اندريه طابوريان، بهيج تقي الدين، جوزف مغنغب، جورج كرم، خليل الخوري، علي الحسيني، كمال جنبلاط، نجيب صالحه، بشير العثمان، بهيج القدور، حبيب كيروز، سليمان فرنجية، الاب سمعان الدويهي، فيليب بولس، قبلان عيسى الخوري، مرشد الصمد يعقوب الصراف، انور الصباح، سيمون صحنواوي، عبد الكريم الزين، عبد اللطيف بيضون، مخايل الدبس، كامل الاسعد، معروف سعد، مارون كنعان، شبلي العريان، جوزف هراوي.

واعتذر السادة: محمد علم الدين، رشدي فخر، اديب الفرزلي، عثمان الدنا، محمود عمار، هاشم الحسيني، الامير مجيد ارسلان، جوزف سكاف، فؤاد البرط، جميل لحد.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: سليمان الزين، بدري المعوشي، فؤاد البزري، ونسيب البربير.

صدق محضر الجلسة السابقة، ثم اعلنت الرئاسة بأن مشروع القانون الذي يسمح للصيدلي ببيع الدواء بسعر ادنى من التسعيرة المفروضة والذي قدمته الحكومة اثناء الجلسة السابقة انما اعتبر تصديقه من قبل المجلس عينا باضافته الى قانون الموازنة. وعرضت على المجلس مشروعا جديدا بنفس المعنى واردا بالمرسوم رقم ٩٢١٣ فصدقه بالاكثرية. ثم تابع المجلس درس الموازنة العامة فصدق منها الباب الثالث عشر.

ثم تلى تمن بتكليف مديرية المباني درس وتنفيذ اشغال مبنى البرلمان وعقد الاتفاقات بالتراضي دون التقيد بأحكام قانون المحاسبة العمومية فصدقه المجلس بالاجماع، كما صدق على اقتراح بتوزيع مبلغ مليونين و ٢٥٠ الف

ليرة الوارد بالبند ٢٢ من موازنة الاشغال العامة بنسبة ٢٧ الف ليرة لكل نائب من نواب المناطق بموجب لوائح تقدم قبل ١٥ شباط سنة ١٩٦٨ .

وتلي هذا الملخص .

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص محضر الجلسة .

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر .

وارفع الجلسة على ان تعقد الجلسة القادمة في الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الثلاثاء الواقع في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٦٨ .

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد ان تقرر يوم الثلاثاء في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٦٨ الساعة الخامسة والنصف مساء موعدا لانعقاد الجلسة المقبلة .

رئيس المجلس

صبري حماده

امين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٦٨

المواضيع المبحوثة

- ١ - بحث وتصديق الموازنة الملحقه لموازنة عام ١٩٦٨ .
- ٢ - بحث وتصديق قطع حساب ١٩٦٦ .
- ٣ - بحث وتصديق قسم الواردات .
- ٤ - بحث وتصديق قانون الموازنة العامة .
- ٥ - بحث وتصديق مشروع القانون رقم ٩٣٠٤ ، منح عفو عن جرائم المطبوعات .
- ٦ - بحث وتصديق مشروع القانون رقم ٩٢٢٢ تطبيق العمل بالبطاقة الانتخابية .

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الأول ١٩٦٨ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٦٨ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة .

تغيب السادة: سورين خان أميريان، صائب سلام، فريد جبران، أنور الخليل، الياس الخازن، بهيج تقي الدين، جورج كرم، سامي البستاني، علي الحسيني، كمال جنبلاط، موريس زوين، ميشال فرحات، نجيب صالحه، سليمان فرنجية، مرشد الصمد، جان عزيز، سيمون صحنوي، عبد الكريم الزين، ممدوح العبد الله، علي عرب، معروف سعد، مارون كنعان، انطوان المالح، تقي الدين الصلح، شبلي العريان، نايف المصري، جورج هراوي .

واعتذر السادة: رشدي فخر، معروف سعد، عبد العزيز شهاب، فؤاد البرط، فيليب بولس، جوزف سكاف .

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: ميشال الخوري، نسيب البربير، بدري المعوشي، فؤاد رزق فؤاد البزري، سليمان الزين .

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين .

المتغيبون، تتلى أسمائهم .

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

تليت

حضرات النواب المحترمين، نتابع درس أبواب الموازنة.

الموازنات الملحقه - مديرية الهاتف العامة قسم النفقات.

الفصل الأول - نفقات الاستثمار.

البند ١ - المخصصات والرواتب والأجور ١٢٢٩٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ١. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، بخصوص بيع دليل الهاتف وبيع ١٧٥ ألف ليرة. إذا بيع دليل الهاتف يعطي

واردات ونحن البلد الوحيد الذي لا يصدر دليل الهاتف إلا كل ثلاث سنوات مرة واحدة. ففي

بلاد العالم نرى أن الدليل لكل سنة. وارى عندنا رغم ذلك أغلاط عديدة في الدليل.

لذلك اعتقد أن من المصلحة أن يصدر في كل سنة نسخاً جديدة للدليل.

الرئيس: البند ٨ بيع الأدوات غير الصالحة للاستعمال ١٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٨.

الجزء الثاني - التأسيس

البند ١ - مأخوذات من الخزنة العامة للمشاريع - للذكر.

من يقبل به يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ١. الخ...

مكتب الحبوب والشمندر السكري

تفصيل قسم الواردات

الفصل الأول - حاصلات مكتب الحبوب

البند ١ - مبيعات مكتب الحبوب والشمندر السكري

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده.

ريمون إده:

دولة الرئيس، أيضاً وأيضاً للتاريخ..

الرئيس:

حضرة الزميل، كل ما يحكى في هذا المجلس مش للتاريخ، يدون في محاضر الجلسة ويطلع كلام رسمي معمول به. من يسجل تواريخ في المجلس؟

ريمون إده:

أنا أحكي للتاريخ لان وزير المالية كان غائباً رغم درس الموازنة، لذلك فاحكي للتاريخ.

الرئيس:

حضرة الزميل، انني مستعد لأن أجيبك على ما تسأله لان رئيس المجلس من واجباته أن يوضح الأمر الذي يلتبس عليك.

ريمون إده:

دولة الرئيس، اشكر الرئاسة لأنها تحل محل الحكومة ولكن دستورياً هذا لا يجوز.

الرئيس:

أنا لا أقول أحل، أنا أقول إنني مستعد لان أجيب عن كل شيء أعرفه وأوضحه لحضرة النائب، اللهم، أن يحكي لا بتهكم ولا بغمز.

حضرة الزميل، لقد حضر سيد من يجب، حضر دولة الرئيس وزير المالية ولا داعي لقولك : ما في حدا، ما في حكومة، ما في... .

ريمون إده:

ما دامت الرئاسة أعطتني الكلام وهي مستعدة لان تجيبني على سؤالي. مكتب الشمندر، أود أن الفت نظر دولة الرئيس إلى انه حتى ألان المزارعين الصغار في سهل البقاع لم يقبضوا ثمن الشمندر.

لذلك أود أن الفت نظر الحكومة لتلفت بدورها نظر الشركة بأنه لا يجوز أن ينتظر المزارع اللبناني عدة سنوات ليقبض ثمن موسمه من الشمندر.

الرئيس:

وأنا أضم صوتي ورجائي إلى رجاء الأستاذ ريمون اده.

والكلام الجد يجاب عليه بالجد.

الفصل الأول - حاصلات مكتب الحبوب

البند ١ - مبيعات مكتب الحبوب والشمندر السكري ٤٤٩٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ١. الخ...

الجامعة اللبنانية

تفصيل قسم الواردات

الفصل الأول - إيرادات الجامعة

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ شارل سعد.

شارل سعد: دولة الرئيس، قيل ان هنالك نقصاً في صندوق إحدى الكليات في الجامعة، فهل يمكن أن

نعرف من معالي الوزير أو من الحكومة إذا كان ذلك صحيح؟

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: سيدي، لقد علمت هذا النهار بهذا الأمر، لذلك، فقد اتصلنا بوزارة التربية وهي تقوم

الآن بالاستقصاء وسنفيدكم عن النتيجة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مانويل يونس.

مانويل يونس: دولة الرئيس، إنني اقترح على الحكومة، نظراً إلى أن النفقات في الجامعة اللبنانية تتزايد سنة بعد

سنة وخاصة بعد أن أصبحت الجامعة اللبنانية نواة مدينة جامعية في لبنان.

فإنني اقترح على الحكومة أن تبدأ منذ الآن بدراسة إمكانية تغطية جميع نفقات الجامعة اللبنانية،

وذلك ليس فقط عن طريق ما يلحظ في الموازنة العامة، بل عن طريق ما تعتمد إليه سائر

الجامعات كبرى وهي بأن تفتح باباً للانتساب أو للتبرعات من المواطنين الذين يريدون أن

يسهموا في بناء الجامعة وفي رفع شأن الجامعة اللبنانية.

لذلك، فإنني اقترح أن يعتمد إلى إنشاء مجلس أمناء للجامعة اللبنانية يتولى هذه المهام، وأما أن تبدأ

الحكومة منذ الآن بدرس موضوع إيجاد المال الكافي لنفقات مدينة جامعية. لأن نفقات المدينة

الجامعية تختلف كثيراً عن نفقات الجامعة صغيرة كالجامعة اللبنانية حالياً.

فأرجو الحكومة أن تبدأ منذ الآن بدراسة هذا الموضوع كي لا نفاجأ بوقت قريب بأن هنالك

جامعة أو مدينة جامعية تتطلب العشرات من الملايين التي لا تستطيع الحكومة أن تدفعها كنفقات

لمثل هذه الجامعة.

الرئيس: الفصل الأول - إيرادات الجامعة

البند ١ - رسم التسجيل والامتحانات ٢٢٣٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ١ . الخ . . .

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٢٧٦ تاريخ ٢٧/٩/١٩٦٧ المتعلق بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦٦ . يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة عليه .

فتلي التقرير التالي :

تقرير لجنة المالية والموازنة على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٢٧٦ تاريخ ٢٧/٩/١٩٦٧ .

بتاريخ ١٢/١/٦٨ عقدت لجنة المالية والموازنة جلسة برئاسة حضرة رئيسها الأستاذ رينه معوض وحضور ممثل عن وزارة المالية ودرست مشروع القانون الرامي إلى قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦٦ .

وقد تبين للجنة أنه من الأفضل إعطاء تفصيل أوفى وأكثر دقة لنوعية المبالغ المدرجة في حقلي التحصيل والنفقات وبهذا جعلت تنمين الحقوق المترتبة خلال السنة من ضرائب ورسوم أكثر شمولاً بإضافة العبارة التالية عليها «وحاصلات وعائدات وخلافه كما فصلت عن المبالغ المحصلة من أصل الحقوق المذكورة «قيمة القروض» التي صار إظهارها على حدة» .

فيما عني باب النفقات فلم تر اللجنة سوى الفصل بين كل من مجموع المصروفات في الجزء الأول والجزء الثاني .

وتبين أن الأموال المحصلة فعلاً خلال سنة ١٩٦٦ بلغت ٨٠،٨٠٥٧٧٩٥٤٢،٥٥٠ ل.ل. منها ٠٤،٥٠٩٧٤٧٠٤٧ الضرائب والرسوم والحاصلات والعائدات وخلافه المحصلة من اصل الحقوق المترتبة خلال السنة و ٧٦، ١٤٦٠٢٤٩٥ ل.ل. الأموال المحصلة من أصل بقايا السنين السابقة و ٢٦٤٣٠٠٠٠ ل.ل. قيمة القروض .

وبلغت الأموال المأخوذة من الاحتياط لتغذية الأجزاء الثلاثة من الموازنة ٨٤،٨٤٦٥٢١٤٦٥٢ ل.ل. .

فتكون الأموال المحصلة بما فيها مأخوذات من مال الاحتياط ٨١٤٣٩٤١٩٥،٦٤ . يقابل ذلك نفقات الموازنة خلال السنة بأجزائها الثلاثة ٧٧،٥٤٧٦٥٤١١٥ ل.ل. فيكون الفرق بين الواردات والنفقات ٨٧،٨٧٩٤٠٠٧٩ ليرة .

هذا وقد صدقت اللجنة على مشروع القانون وهي ترحو المجلس الكريم إقراره كما عدلته .

بيروت في ١٩٦٨/١/٢٤

مقرر لجنة المالية والموازنة

محمد صفي الدين

الرئيس: تتلى المادة الأولى .

فتليت المادة التالية :

قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦٦ .

المادة الأولى - يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه عن سنة ١٩٦٦ ، كما يلي ، مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقررها ديوان المحاسبة . الخ . . .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مانويل يونس

مانويل يونس: دولة الرئيس ، لي ملاحظة حول تفصيل الواردات دائماً تأتي الأرقام المتعلقة بالواردات مختصرة كي لا أقول «مبهمة بينما الأرقام التي تتعلق بالنفقات تأتي واضحة وتأتي مفصلة . . والواردات في نظري سواء كنا في سياق هذا البحث أو سواء ، هي أهم إلى حد بعيد من النفقات لان هي الأساس الذي يمكننا أن ننطلق منه في سبيل تحسينه إلى تحسين كميات من النفقات اكبر .

فعندما تقول الحكومة بأن ضريبة الدخل مثلاً كانت تمثل هذا المبلغ ، فنحن كنواب ، ليس لدينا المعلومات الكافية عن طريقة تكوين هذا المبلغ الإجمالي . فهناك أصبحت الآن في معظم بلدان العالم ، عندما الحكومة تعطي أرقام الواردات تعطىها بالتفصيل كي يستطيع النواب أن يدركوا مكان الخلل في تكوين أو في تقييم هذه الواردات .

مثلاً ، إذا سأل أحدها : ما هي الفئات التي تدفع ضريبة الدخل ، والفئات التي لا تدفع ضريبة الدخل ؟ فأنا اعلم أن الحكومة تعلم ذلك .

فلماذا الحكومة لا تطلع المجلس على هذه الأمور التفصيلية كي نستطيع أن نساهم معها وان نساعدوا إلى أن تتوصل إلى جباية وإلى عمليات تحصيل اسلم من التي تجري حالياً .

إذا قلنا ان واردات المحروقات كانت المبلغ . . كذا ملايين فنحن نريد أن نعلم بالتفصيل كيف تكونت هذه الواردات كي نستطيع أن نبدي ملاحظاتنا ووجهات نظرنا حول هذه الواردات . لذلك ، ما أريد أن أقوله : ان على الحكومة أن تعطينا دائماً الواردات بأرقام تفصيلية اكثر بكثير

من الأرقام التي توردها حالياً سواء كان ذلك في الموازنة العامة أو بالحسابات الفرعية وقطع الحساب .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار .

محمود عمار :

دولة الرئيس ، بمناسبة بحث الحساب القطعي لا بد لي من أن أثير موضوع الغرامات التي تستوفيها الدولة من المواطنين عن التأخير في دفع الضرائب .

كانت الحكومة بالمرسوم الاشتراعي رقم ٥٩ في مادته الرابعة قد قررت : إعفاء المواطنين الذين يدفعون الضرائب المتأخرة من غرامة التأخير وحددت لهم مهلة آخر كانون الأول ١٩٦٧ . وبما أن هذا المرسوم قد صدر في آب وبما أن المواطنين لم يتمكنوا من المعرفة والاطلاع على هذا المشروع . فقد بقي هناك أناس كثيرون لم يتمكنوا من دفع الضرائب المتأخرة وقد راجعنا العديدين وأعلنوا استعدادهم لدفع جميع الضرائب المتأخرة عليهم شرط إذا كنتم تريدون أن تجددوا لهم مهلة الإعفاء هذه . واعتقد أن في هذا العمل أمراً مفيداً للخزينة .

وإذا كان هذا التعديل قد ورد فاني أرجو وزارة المالية بأجهزتها الإعلامية أن تعلن ذلك على الرأي العام حتى إذا جاءت المهلة يكون المواطنون قد دفعوا ما يترتب عليهم من الضريبة المتأخرة .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده .

ريمون إده :

دولة الرئيس ، أريد أن الفت نظر معالي وزير المالية وهو وزير المالية الدائم .

ان واردات سنة ٩٦٦ مجموعها ٨١٤ مليون ليرة صرف منها قط ٥٤٧ مليون .

اذن ، هنالك ٢٦٦ مليون من سنة ١٩٦٦ بقيت بدون صرف وطبعاً ذهبت إلى الاحتياط .

فأرى من الناحية الاقتصادية والناحية المالية وناحية مصلحة البلاد الواجب أن تصرف الميزانية بكاملها لا أن تدور سنة بعد سنة ونترك في الاحتياط ٢٦٦ مليون هذا لا يجوز .

ما هو سبب عدم صرف ٢٦٦ مليون ليرة .

هذا هو السؤال البسيط الذي أوجهه إلى دولة الرئيس .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز .

نهاد بويز :

دولة الرئيس ، في أكثر من مناسبة كنت قد تقدمت بسؤال يتعلق بالفئات التي لم تدفع الضرائب بعد ،

لأننا في هذا الحقل وجدنا أن مبلغاً ضخماً لم يستوف بعد من بعض الفئات التي يتوجب عليها دفع تلك الضرائب ولهذا التاريخ لم أحظ بالجواب المرغوب .

ألا أنني علمت أن المستشفيات قد حجزت لأنها لم تدفع الضرائب، وأن مكاتب المحامين أيضاً قد حجزت لأن هناك متأخرات على أصحاب هذه المهنة الحرة التي أمسى دولة الرئيس من عدادها. وأن هنالك معاملات تجري أيضاً على الفنانين.

كأن هذا التدبير لم ينل إلا تلك الفئة المثقفة التي يجب أن تدفع للدولة الضرائب المتراكمة عليها. أنا أفهم بأن هذا الواجب الوطني يتوجب على هذا كما أنه يتوجب على ذاك، ولكنني يا دولة الرئيس، لم أفهم لماذا يجب أن يدفع المستشفى وان يدفع المحامي وان يدفع المهندس وان يدفع الفنان، وان تبقى تلك المبالغ الضخمة متوجبة على التجار وعلى الشركات وعلى الصناعات. هذا هو السؤال الذي كنت تقدمت به في الماضي وإنني أرى في تلاوة الأوراق الواردة التي تتعلق بهذا الموضوع أن المبالغ كبيرة بقيت غير مستوفاة من تلك الفئات التي تعمل، والتي تعمل يا سيدي بالملايين؟!

وقد شكى الكثيرون، من أن في كثير من المتاجر مسك دفاتر مزدوجة، أي أن هناك ازدواج! إن الدفاتر والسجلات التي تعطي لمراقبي وزارة المال ليست هي بالسجلات الحقيقية!!
اني أرى أن هذه المبالغ المتراكمة والغير مستوفاة لا تتعلق بتلك الفئة المثقفة في لبنان بل هي تعود إلى تلك المتاجر والمصانع التي يحميها أهلها ولا تعلم من يحميها.

الرئيس: المادة الأولى، كما تليت عليكم،

من يقبل به يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبلت المادة الأولى، تتلى المادة الثانية. الخ...

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرات الزملاء المحترمين، ان ما نقصده هو نقل من بند الى بند من موازنة وزارة الاقتصاد وليست أية إضافة أو زيادة. والغاية من ذلك هي نفقات لهيئة التنمية التي أنشئت في وزارة الاقتصاد لتقوم بدراسة تكاليف الصناعات عندما تطلب حماية من الحميات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزيف شادر.

جوزيف شادر: دولة الرئيس، في الاقتراح الثاني قيمة ثلاثة مليون ليرة، ما يعني هذا؟

رئيس مجلس الوزراء: أما فيما يتعلق بـ ١٣ مليون ليرة فهي لتغطية بعض نفقات (الكابل) بين لبنان وسويسرا ولتغطية بعض الاستهلاكات في المطار وغيره.

وسنغطيها من باب القروض وإحداث بعض الرسوم والضرائب كما هو وارد في الجزء الثالث.
الرئيس: الاقتراح الأول، نقل مبلغ ٣٠ ألف ليرة من البند ٦ من الجزء الأول ومبلغ ٧٥ ألف ليرة من
البند ٢٠ من الجزء الثاني في وزارة الاقتصاد الوطني كما تلي عليكم.

من يقبل به يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل الاقتراح الأول.

الاقتراح الثاني، التعديل في موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل. زيادة ١٣ مليون ليرة على
الفصل ٢٤٣ كما تلي عليكم.

من يقبل به يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل التعديل الثاني.

تفصيل قسم الواردات من الموازنة العامة

الجزء الأول

الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها.

والكلمة لحضرة النائب الأستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، بمناسبة درس ضريبة الأملاك المبنية، هناك عدة بنايات موجودة على شواطئ

البحر انهدمت من جراء العواصف الأخيرة، صاحب الملك اليوم لا يمكنه أن يرمم البناء دون أن
يتابع نفس المعاملة التي يجب أن يقوم بها إذا أراد بناء أو إكمال بناء لطابق أو اثنين في ملكه.

فاعتقد أنه يجب أن ترأف الحكومة بمثل هؤلاء، خاصة وأن الإمكانيات المالية تكاد تكون مفقودة

في هذه الأيام، وأن تسمح الحكومة لمثل هؤلاء أن يرمموا أبنيتهم عندما يتقدمون بما يثبت أن
أبنيتهم تعطلت أو تهدمت من جراء هذه الأعاصير دون أن يقوموا أو يرهقوا بالمعاملات العادية

الطويلة التي تتطلب الوقت والنفقات.

لذلك، أود أن الفت نظر دولة الرئيس بهذا الخصوص لأنه لا يجوز لهؤلاء المساكين أن يتحملوا

نفقات معاملات لترميم حائط أو باب أو لترميم طابق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار.

محمود عمار: دولة الرئيس، يتبين من هذه الموازنة أن الواردات المقدرة لضريبة الأملاك المبنية تبلغ ٣٧ مليون

ليرة تقريباً. فإذا لهذه الضريبة أهميتها، ولكن، ان قانون ضريبة الأملاك المبنية يشير من المشاكل والمصاعب ما يجب معالجته وما يستدعي من دولة الرئيس الاهتمام بهذه الملاحظة التي نبديها. سيدي الرئيس، هناك التخمينات التي صدرت عام ١٩٥٧، كانت الحكومة قد الفت لجنا لتقدير بدل إيجار العقارات لاستيفاء هذه الضريبة، وكان المواطنون قد اعترضوا على هذه التخمينات، وكان من المفروض قانوناً أن تبت لجان الاعتراض بهذه الطلبات.

حتى اليوم، عندما يعترض مواطن على مبدأ الضريبة، أو على أي تكليف، أو على أية غرامة. يسجل اعتراضه ويبقى في الدرج دون أن يبت به!

السبب، لجان الاعتراضات يا دولة الرئيس، «إنها المشكلة المزمنة في وزارة المالية» لا أتصور أن أجهزة المالية بحالتها الحاضرة تستطيع أن تحل مشكلة هذه الاعتراضات.

من هذه الاعتراضات ما هو جدي وهام، وإنني كمحام قد مررت بهذه التجربة وأؤكد لكم أنه في إحدى الأبنية، مثلاً: تقدمت بتصريح عن شغور بناء معين وهذا التصريح سجل. وبدلاً من أن تعفيني المالية من الضريبة لان بيتي شاغر، فقد فرضت علي ضريبة!!

ولما جئت أراجع بالأمر وكان لدي كل المستندات التي تثبت هذا الأمر: قيل لي، ماذا تريد أن نعمل وليس لدينا من جهاز الموظفين ما يسمح لنا بالبث بهذه الاعتراضات.

يا سيدي، الناس يتألمون ويشكون من هذه الناحية، فرجاؤنا إلى معالي وزير المالية أن يهتم بهذا الأمر وأن يعير هذه الاعتراضات التي تقدم وخاصة على ضريبة الأملاك المبنية أهميتها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزيف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس،

إذ نستعرض الواردات مستوفني أكثر من بند فيها وابدأ بقضايا شركات البترول.

شركات البترول، الواردات فيها هي ٣٥ مليون ليرة، وهذا، أسأل الحكومة: بعد أن مضى أكثر من سنتين على اتفاقية مدريكو، أين أصبحنا من التصحيحات التي طالما انتظرناها.

وهذه المناسبة، اعتقد أن هناك قضايا أساسية سبق أن أثرناها في هذا المجلس وهي تتعلق سواء بالحسابات التي تبني عليها الأسعار التحليلية أو بالنسبة للضرائب التي يجب أن تستوفيها الدولة، ومن المؤسف أن نرى بعد أكثر من سنتين، وأن الواردات في الجزء الثاني والثالث تفتقر لأن تغطي بواردات عادية، نرى أن بنداً أساسياً كهذا ما زال يتأرجح وما زلنا على القوانين التي لم تعدل حتى الآن رغم الاستعداد الكامل الذي أبدته شركات البترول في تعديل موقفها وفي إعطاء المزيد من الواردات.

واعتقد أن الخزينة تتكبد سنوياً عشرات الملايين من الليرات من الخسائر نتيجة عدم ملاحقة وعدم الإشراف القريب على قضايا الأسعار سواء بالنسبة إلى أسعار البترول الخام أو بالنسبة إلى أسعار التكرير أو بالنسبة إلى التوزيع. ومن المؤسف أن في لبنان ما زالت شركات البترول حتى اليوم تحتكر التوزيع! وهذا ما يؤمن لها أرباحاً طائلة.

ثم، وطالما أننا بصدد الواردات يستوقفني أيضاً قضايا الرسوم الملتهبة. والرسوم على المواد الملتهبة. نحن نعلم أن لبنان يستهلك ٣٠٠ ألف طن من البترول، وأن هناك رسماً مقطوعاً قدرة ٤٨٣ ليرة على الطن. وهذا ما يفرض أن تكون الرسوم على المواد الملتهبة ضعف ما هو مسجل في تقديرات الموازنة. وما يستوقفني أيضاً إننا نعلم أن استهلاك البترول يتجاوز نسبة ٩١٥٪. وإذا بالزيادة من ٥٢ إلى ٥٤ مليون فقط.

نحن نبحث عن القروض وعن فرض الضرائب والرسوم، هذه الضرائب والرسوم التي تفرض على المكلف صاحب الدخل المتوسط من المؤسف أن لا نتوخى البحث والتنقيب عن إمكانية جباية المزيد من هذه الواردات التي تدفع في كل حال من قبل المكلف اللبناني وما ينقصنا هو زيادة الحرص على جباية المزيد. وأعود فأقول أن هناك عشرات الملايين من الليرات يمكن تحقيقها ويمكن تحصيلها للخزينة اللبنانية، سواء عن طريق إعادة تحديد الأسعار أو التشدد في فرض الضريبة التي يجب أن تفرض على شركات البترول.

ثم من هذه الواردات، من المؤسف أن نرى أن هناك أبواباً ما زلنا نفتقر فيها أو ما زلنا نعتمد على أساليب لا يمكن أن نستمر عليها. هذا البلد الذي تزداد فيه الطاقات ويزداد فيه عدد الأنفس بنسبة مائة ألف سنوياً، من المؤسف أن نرى أن هذه الموارد ما زلنا نفتقر فيها إلى القروض والواردات الاستثنائية بالوقت الذي يجب أن تغطي فقط بضريبة الدخل فيما إذا أحسن جبايتها وان تغطي الكثير الكثير من النقص الذي نعانيه.

وأكثر ما نعاني من النقص هو قضية وزارة التربية، نحن نحتاج إلى ألفين أو ثلاثة آلاف معلم في السنة، وهذا ما لا قبل لنا ولا طاقة لنا على تغطيته وذلك بسبب قلة الواردات وبسبب عدم تحصيل ما يصح تحصيله.

إن الحكومة طلعت علينا بزيادة الرسوم والضرائب، وهذا أسوأ ما يمكن أن نفعله بعد أزمة ٥ حزيران لأنه في الوقت الذي عانت فيه البلاد نقصاً اقتصادياً ونوعاً من الجفاف والقحط، أتت الحكومة بمشاريع فرضت على المكلف اللبناني زيادة في الإنفاق أو زيادة في كلفة المعيشة بينما قلت وجفت المداخل.

كان الأخرى بالحكومة أن لا تفرض الضرائب خصوصاً نوعية هذه الرسوم والضرائب التي لحقت بالمكلفين من ذوي الدخل المحدود والتي لا طاقة لهم على احتمالها.

نحن نقول بزيادة الواردات، ونحن نقول بأن على الدولة أن تزيد الإنفاق، ولكن بإمكانها أن تفعل ذلك دون زيادة الرسوم والضرائب عن طريق السعي في تحصيل الواردات الكاملة.

نحن أيها السادة، لا نقول: زيدوا الإنفاق ولا تفرضوا ضرائب. نحن نقول: يجب أن تبدأوا بتحصيل

الواردات المحددة لكم عن طريق الريجي والتبغ، عن طريق البترول، عن طريق الكازينو في لبنان هذا الكازينو الذي أصبح وكرّاً للإجرام الذي أصبح مورداً للتنفيع أو لتشغيل الإزلام والمحاسب، أصبح مورداً لتوزيع الأموال على غير المستحقين. هناك المئات من الأنفار يتقاضون الملايين في السنة، وهذه الملايين إنما تحرم منها الخزينة، يحرم منها الأبناء الصغار الذين هم بحاجة إلى المدرسة قبل إرضاء الأنفار والمحاسب.

اعتقد انه كان الأولى بالحكومة أن تسعى لحرمانهم منها لتعطي أو لتصرف على أبواب هي أكثر جدوى وأنفع.

ثم، من أطرف ما سمعت، أنه بعد هذه الكارثة، كارثة الإعصار، كارثة الأمطار والعاصفة التي حلت في لبنان، طلعت علينا الحكومة بلجنة خيرية، بتأليف جمعية خيرية، بتأليف لجان للتبرع، وكأن اللبنانيين بذلك وصلوا إلى هذه الدرجة!

كيف يمكن يا دولة الرئيس المجلس وأنت تمثل منطقة أكثر ما يكون قد تضررت بسبب هذا الإعصار، كيف يمكن وكيف يصح للحكومة أن تكتفي بتعيين جمعية خيرية؟! هل وصلنا إلى ذلك؟ ما ان يحصل كارثة طبيعية في اليابان حتى نسرع «وهذا واجب انساني علينا» فنتبرع بمائة وبمائتين ألف ليرة. ويحصل الإعصار في لبنان وتتضرر منه البلاد وهناك عشرات الملايين من الأضرار!

هل اكتفيتم أيها السادة، هل قلتم ان ١٥ ضحية في اليمونة؟ هل يعالج ذلك بتأسيس جمعية خيرية أو بتعيين لجنة متبرعين؟!

هذا ما اعتقد أنه ابعده شيء عن الحكم الصالح، كان الأجدر بكم، ولا تختلف هذه الكارثة عن كارثة نهر أبو علي ولا تختلف كثيراً عن قضية زلزال ١٩٥٦! نحن لدينا ضريبة تعمير تصرف وتنفق في وجوه شتى، كان الأجدر بكم أن تخصصوا ميزانية سنة كاملة من ضريبة التعمير لتخصص بالتعويض عن الأضرار، الأضرار البحرية وأضرار المزارعين الذين لم يشهدوا نكبة أشد من تلك النكبة.

وإني بهذه المناسبة، أدعو تعديل إلى قانون الموازنة هذا بأن تخصص واردات التعمير لسنة ١٩٥٨ لتعوض على الأضرار.

إذا لم تسمعوا ضجة ولم تسمعوا صراخاً ولم تشهدوا تظاهرات، فلأن المزارعين ولان المواطنين اللبنانيين لم يعد حتى بإمكانهم الصراخ واسماع صوتهم.

وماذا أقول أيها السادة عن مكتب الفاكهة ومكتب الزراعة وموازنتها ١/٢ ٢؟ من أصل الموازنة اللبنانية. هذه الواردات، أين تصرف؟

هناك تبذير، وهناك هدر، وكثير من الهدر في موازنة الزراعة ومكتب الفاكهة ٦ ملايين صندوق! ستة ملايين صندوق من التفاح هي معرضة للاهتراء! معرضة للكساد معرضة لان يضطر المواطن لان يتفق من جيبه ثمن القطاف فيها.

اعتقد أن هناك كوارث لا يصح معالجتها بما نقوم به ولا يصح أن نعالج بهذه السياسة التي لا يصح أن يقال عنها إنها سياسة يمكن أن تجعل اللبنانيين يصبرون أكثر من ذلك.

فكوارث من هنا، سوء تدبير، وسياسة خرقاء من هناك. واعتقد أن بين هذه وتلك نحن لا نعمل إلا على التوقيع وعلى الاقتراع على واردات تكفي فقط للرواتب وللأجور وللتعويضات وللمكافآت.

بهكذا موازنة لن نذهب بعيداً، إننا بلد بتنا متخلفين وسنزداد تخلفاً سنة بعد سنة بفعل هذه السياسة وبفعل هذا النمط من الحكم.

في نفس الوقت الذي نرى فيه أن كل لبناني من المزارع إلى ابن الجبل إلى ابن الساحل يعاني ضائقة، نرى أن الحكومة تطلع علينا بشراء مستشفى بخمسة ملايين ليرة!

كنت أود أن يكون معالي وزير الصحة حاضراً.

لا اعلم كيف يمكن لحكومتمكم المحترمة أن توافق على مثل هذا المشروع؟

كل ما أقوله «أنا لست ضد، بل أقول انه يجب إنفاق ٣٠ مليون على مستشفيات الحكومة» ولكن ما هو موضوع انتقادي أن نختار موقع مستشفى الحكومة في أفضل بقعة يبلغ فيها سعر المتر الواحد أكثر من ٥٠٠ ليرة لبنانية.

فلا أرى ما هي هذه الحاجة الملحة لأن ندفع كلفة المتر الواحد هذا المقدار؟! وما هي هذه الحكمة الخفية في أن يكلف سعر المتر من أرض هذا المستشفى ٥٠٠ ليرة ثم هذه الأبنية الفخمة وهذه الأعتدة التي فيها الكثير من «اللوكس» من القضايا المعدة للميسورين.

أنا لست ضد هذا ولكن يجب أن نقيس ذلك بالنسبة إلى طاقات وامكانية الحكومة على الصرف في الوقت الذي نرى أن الجزء الثاني والثالث يعطي بقروض وبرسوم وضرائب جديدة، ونرى أن هناك إنفاقاً بالملايين وبعشرات الملايين وهناك هدر ولا يمكن أن نستمر على هكذا منوال.

مستشفيات، إذا كنتم بحاجة إلى خمس ملايين، فأنفقوا خمسين ولكن في الوجه الصحيح.

لذلك، أيها السادة، إذ نرى تقصيراً في تحصيل هذه الواردات، اعتقد أن لا القروض ولا زيادة الرسوم والضرائب هي الحل.

الحل في أن نبنى سياسة فيها الحرص كل الحرص على جباية الواردات، على السعي لتحصيل أكثر ما يمكن من تحصيله، ولدينا من الأبواب ما يفسح المجال أمامنا لكي نسعى إلى زيادة وارداتنا بشكل يغنينا عن القروض كما يغنينا عن زيادة الرسوم والضرائب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الغطيمي.

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، عندما قدم دولة الرئيس الموازنة العامة قال: «فيما أذكر» ان هذا المشروع، مشروع الموازنة، وضع على ضوء الاقتصاد الذي نعيشه وهو الاقتصاد الحر.

ومن دواعي عجبنا الآن أن أكثر الناس تمسكاً بهذا النظام الاقتصادي الحر، هم أكثر الناس انتقاداً له وأكثر الناس انتقاداً لتطبيقه. وواقع الأمر، أن جميع الحالات التي تبذل في سبيل إنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذا البلد إنما تبذل لتغطية مساوئ تطبيق هذا النظام خوفاً من أن تلجأ بالفعل إلى تطبيق نظام أكثر ملاءمة لهذا البلد منه.

ومن الرجوع إلى الواردات نرى «وهو ما أشار إليه بعض الزملاء» أنصار النظام الاقتصادي الحر، نجد أن هذه الواردات تصيب الفقير أكثر ما تصيب، وإنها تتلافى الغني أكثر ما تتلافى، سواء أكان هذا الغني فرداً أم شركة، شركة وطنية أم شركة أجنبية، تستثمر موارد وطنية عادية أم موارد وطنية بالصدفة عنيت بها البترول.

إذاً نحن أمام عيب من عيوب تطبيق نظام تمسك بحرفية تطبيقه بشيء من عدم الجدية في النظرة إلى الأمور البعيدة المنال من غير أن نتعظ بما مرت به البلاد المجاورة ومن غير أن نحسب بما يجب أن نحسب إليه من غضبة شعبية عارمة قد تطيح بمؤسسات انتم تريدون الحفاظ عليها «ولن أستعمل مثلك يا البير مخبر كلمة ثورة، ويسرنا لك التقيت معنا في بعض من نهج كثيرنا، عندما نجزم بأن الثورة السلمية واجبة في بعض نواحي الإدارة وفي بعض نواحي التشريع». ونحن نعني ما نقول ولا نتراجع، إذ أن التشريع الظالم الذي ينال المواطن ستكون ردة الفعل ضده، ردة فعل عامة!

علينا إذاً أن نبدأ في تعديل كل ما يمكن أن يؤدي إلى هذا الأمر من غير أن ننام على حرير أو على دمقس، وعندئذ نفيق على الشوك يدينا.

هذا في الوضع في محمله، ولا داعي للتفصيل لانه لم يعد هناك متسع من الوقت. إنما لا يسعني إلا أن أؤيد ما تفضل به الزميل الأستاذ مغيبب والأستاذ ريمون اده فيما يتعلق بالسماح للمواطن الذي تضرر بناؤه من إمكانية قيامه بهذا الترميم باختصار عوضاً عن أن يلجأ للمعاملة المعقدة، وقد اتخذ تدبير من هذا النوع وعمم عن طريق التنظيم المدني على الملحقات للسماح للمواطنين بأن يقوموا بأعمال ترميمية من غير الرجوع إلى أساليب معقدة.

وفيما يتعلق بالمستشفى، أعتقد أنه كلف ثلاثة ملايين ونصف ثمن البناء، وكأنه قدر على المواطن اللبناني أن يتمكن من التداوي والعلاج في بناء فخم كأنه قدر لهذا الفقير أن يحرم من كل متع الحياة حتى تلك التي تفضل الدولة وتأمينها له، فليس فقط من حق الغني أن يلجأ إلى مستشفى فخم وأن ينعم بعلاج ومعالجة تتناسب مع فخامة المستشفى. أعتقد أن من حق الفقير أن يكون له الحظ على أقل تعديل وهو في حالة مرض! وهذا تحقق.

أما مشكلة الأطباء فقد أصبحت معروفة فأما إننا نريد أن نؤمن أطباء لهذه المستشفيات أم لا تأمين أطباء بهذه الرواتب الزهيدة؟ غير معقول، لا يمكن لطبيب أن يؤمن باجر سبعمائة أو ثمانمائة ليرة وهو يؤمن في عيادته أربع وخمسة آلاف ليرة، فلا يعقل هذا.

نرجو من الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظات التي أبدتها النواب حتى إذا أمكن تنفيذها في المستقبل وان شاء الله انها ستتنفذ.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مانويل يونس.

مانويل يونس: دولة الرئيس، موضوع الواردات هو من أهم المواضيع التي يترتب على الدولة أن تواجهها في هذه البلاد، لأن الواردات كيفما هي، تكون حركة العمران والتقدم وتحسين القضايا الاجتماعية والاقتصادية في لبنان، إذا لا يمكن إلا أن نبحت في موضوع الواردات لأننا نعلق عليه أهمية كبرى ليس فقط بالنسبة إلى شؤون البلاد بل أيضاً بالنسبة إلى قضية التقدم وقضية الاستقرار في البلاد.

أنا لست أرى أي خطر على النظام الاقتصادي الحر في لبنان، إلا أنني من الذين يطالبون بالدفاع عن هذا النظام بالوسائل الشرعية والقانونية التي أصبحت متبعة في العالم دفاعاً عن نظام ودفاعاً عن استقرار ودفاعاً عن حكم.

من الأمور التي تتبعها الحكومات في هذه الأيام، والتي أستطيع أن أقول إنها لا تتلاءم مع روح العصر، هي أن الحكومة تقول من حين إلى آخر إنها تبني سياسة عصر النفقات.

أرجو من الحكومة الكريمة أن لا تقول ذلك للمواطنين لأن عصر النفقات قد ولى ونحن في عصر يتطلب المزيد من النفقات ولا يتطلب عصر النفقات.

فالبلاد التي تقول فيها الحكومة إنها تقوم على أساس سياسة عصر النفقات، هذا من باب التشاؤم ومن باب القول على أن البلاد على وشك الخراب!

أنا أرجو أن تفكر الحكومة ملياً قبل أن تستعمل من الآن وصاعداً هذا التعبير، نحن لسنا في حاجة إلى سياسة تعصر النفقات، بل نحن في حاجة إلى سياسة تزيد النفقات لأن البلاد في أمس الحاجة إلى زيادة النفقات وخاصة في الحقول العمرانية والاجتماعية التي يتوقف عليها الاستقرار.

إذا، نحن إزاء هذا الأمر، هو موضوع زيادة الواردات وكيفية زيادة هذه الواردات.

حسب ما اعتقد، كان يترتب أن تكون موازنة هذا العام، وكان يجب أن تكون واردات الدولة هذا العام أكثر من مليار ليرة لبنانية، لأن البلاد كي تستقر، كي تحقق للمواطن حاجاته التي تتفق

مع مستوى معيشتة ومع مستوى وعيه في هذه المرحلة من تاريخنا، نحن في أمس الحاجة إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع التي لا يمكن تأجيلها، ومن هنا مصدر الاستقرار في الحياة العامة وعدم الاستقرار، عندما الحكومة لا تستطيع أن تحقق الحاجات للمواطن في عصر أصبحت هذه الحاجات لا يستغنى عنها ولا يسكت أي شعب عن عدم تحقيقها له.

إذا، كيف تستطيع الحكومة أن تزيد وارداتها وفقاً لزيادة حاجات المواطنين كي لا نصل إلى ساعة تحصل فيها اضطرابات ويحصل فيها عدم استقرار أو يحصل فيها خطر على النظام الاقتصادي الحر الذي نتمسك به جميعاً ونعتبره انه الأساس الصالح الوحيد للحياة في هذه البلاد. فالنظام الاقتصادي الحر في بلد كلبان ليس نظام حكم وحسب، بل هو نظام حياة ونظام مصير، لان كل اقتصاد يقوم على الخدمات كالاقتصاد اللبناني بأكثر من الخمسة وستين بالمئة منه، إذا كان هنالك اقتصاد غير الاقتصاد الحر فينهار هذا الاقتصاد القائم على الخدمات. فكل اقتصاد يقوم على الخدمات يتطلب شرطين أساسيين: أولاً الحرية، وثانياً الاستقرار. فإذا ما حصل أي خطر على الحرية أو على الاستقرار. فعندئذ يصبح هذا الخطر مباشر على الاقتصاد ذاته.

هذا الموضوع الذي ابحثه الآن متصل إلى حد بعيد بالقضايا الجوهرية، يتراءى لي أن سياسة الضرائب وأن واردات الدولة لا تتكون على أساس علمي في لبنان. وحين الوقت بأن يعتمد احداث هذه الوسائل لكي نبني سياسة المالية من شأنها أن تؤمن الواردات الكافية بهذه البلاد دون أن تلحق أي ظلم اجتماعي بأي فئة من الفئات اللبنانية.

من أجل ذلك، يجب أن يعاد النظر أولاً: في طريقة تحصيل الضرائب وجبايتها. ثانياً: يجب أن نرى إلى أي حد التشريع الضرائبي الحالي في لبنان يتفق مع حاجات الخزينة إلى زيادة وارداتها. ثالثاً: يجب أن نرى فيما إذا كانت هذه الضرائب تتفق فعلاً مع إمكانية كل فئة من فئات المواطنين.

فإذا الدولة استطاعت أن تقول لنا انه يترتب على كل فئة من الفئات اللبنانية أن تدفع هذه النسبة من الضرائب وان تكون هذه النسبة متفقة مع إمكانيات هذه الفئة. عندئذ نرى بأنه تصبح في البلاد عدالة يمكننا أن نطمئن إليها. إلا أننا الآن لسنا نعلم ما إذا كانت الضريبة تجبى من الفئات التي يجب أن تدفع هذه الضريبة وفقاً لامكانياتها. وهذا أمر يجب إصلاحه في اقرب وقت ممكن. ثم أريد أن أتوقف قليلاً عند ضريبة الأملاك المبنية، وهذا مثل على عدم قيام سياسة مالية في لبنان.

عندما نحن نرتب الضرائب على المواطنين المقيمين في القرى ونطلب إليهم أن يدفعوا ضرائب عن أملاكهم المبنية، كأننا نقول لهم إياكم أن تبثوا قراكم وانزحوا من قراكم إلى المدينة.

أنا لا افهم مطلقاً أن نضع العراقيين والصعوبات والضرائب على المواطن المقيم في القرية الذي يريد أن يبني بيتاً له. هذه الضرائب يجب أن توضع وفقاً لإمكانات كل فئة من فئات المواطنين ووفقاً لقدرة كل مواطن.

لذلك أريد أن انهي هذه الكلمة طالباً أو راجياً من الحكومة بأن لا تعتمد من الآن وصاعداً إلى تفكير يقضي بعصر النفقات بل بزيادة هذه النفقات ولكن عن طريق زيادة الواردات زيادة تتفق مع العدالة الاجتماعية ومع إمكانية المواطنين في دفع ما يترتب عليهم من واجب.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون.

الرئيس:

عبد اللطيف بيضون: دولة الرئيس، كنت أود أن لا أتكلم لضيق الوقت ولكن لفتت نظري الكلمة التي ألقاها الأستاذ محمود عمار بالنسبة إلى الأملاك المبنية حيث يتكلم عن الإيجار وعن لجان تخمين الضريبة أو عن لجان الإعفاء، ولكن نسي أشياء كثيرة عن هذه الضريبة المجحمة بحق المواطن اللبناني. هذه الضريبة هي مجحفة أو لا بالنسبة لما تكلم بها الأستاذ يونس بقروضها على أبناء القرى وخاصة المواطنين الفقراء الذين يبنون بيوتاً لكي يسكنوا بها ويدفعون ضرائب كما يدفع أصحاب البنايات الضخمة التي يجنون من ورائها مئات ألوف الليرات. وهذا لا ينطبق على العدل ولا على المساواة التي نريد أن نطبقها في لبنان.

سيدي، أنا سمعت من أناس يتعاطون بيع الأبنية وشرائها في هذا البلد وفي بنائها للتجارة أن في هذا البلد وفي بيروت بصورة خاصة أشخاصاً يملكون عشرات البنايات ولا يدفعون ضرائب.

بعد هذا، يجب أن تعدل هذه الضريبة ضريبة الأملاك المبنية وأن تضاعف على الذين يملكون أبنية ويستفيدون منها بإيجارات ضخمة ويجب أن توضع ضرائب على هذه الأملاك التي تعطي كثيراً من الإيرادات على أساس الضريبة التصاعدية لا على أساس أن يدفع الذي يجني مليون ليرة من إيجارات الأبنية كمن يسكن بناء لاجل إيواء عائلته فيه.

وبعد الأملاك المبنية، اعترض على رسوم الطابع، هذه الرسوم التي كانت في السنة الماضية ٦ ملايين ليرة وفي هذه السنة ٥ ملايين وخمسمئة ألف ليرة. وكنا في السنة الماضية اعترضنا على هذه الضريبة وكان بودنا أن تصبح ١٢ مليوناً فكانت النتيجة أنها خفضت.

ثم ان رسوم السكر والمصنوعات السكرية معفية هذا العام. نستوضح دولة رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، لماذا هذا الإعفاء وإلى من يعود نفع هذا الإعفاء؟ لأننا نعرف أن هذه المادة تعطي ربحاً للذين يصنعونها وللذين ينتجونها فلماذا الإعفاء. إذا كان هذا الإعفاء لصالح المواطن أو لصالح المستهلك فكلنا نرحب به، أما إذا كان لصالح المنتج فأظن ان هذا ظلماً على المستهلك

لان المستهلك لا يزال يدفع أثمان هذه البضاعة كما كانت في السنة الماضية بأكثر من عشرين بالمائة .

ثم الشركات ذات الامتياز التي تكلمنا عنها في السنة الماضية، وبعدها شركات البترول، وبعدها المؤسسات العامة، وبعدها التجار الذين نعرف منهم أشخاصاً كثيرين دخلوا إلى القطاع التجاري وهم ذوي رأسمال محدود والآن أصبحوا من أصحاب الملايين!

فهؤلاء لا نرى لهم ذكراً في هذه الموازنة ونرى أن هذه الموازنة تأتي سنة بعد سنة بشكل روتيني تعود كما كانت في السنة التي كانت قبلها .

فخرجو من دولة رئيس مجلس الوزراء بوصفه الوزير الدائم للمالية، وسيظل في المجلس القادم إنشاء الله . وأنا واثق من ذلك، نرجو منه أن يعتبر بأننا إذا تكلمنا هذا الموضوع فإننا لا نتكلم لنأخذ نتيجة بمهلة الشهر والشهرين الباقين من حياة المجلس أو من حياة الحكومة وهي قد تكون أيام . إنما الفت النظر للمستقبل القريب والبعيد بأن هذه الحياة الروتينية في الوضع الاقتصادي في البلد قد تسبب أموراً لا تكون لصالح المواطن ولا لصالح البلد .

الرئيس : الرئاسة توجه كلمة إلى الصحافة التي تقول بأن الجلسات تسبقها المشاريع والقوانين سلقاً . ألا ترون؟!

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأب سمعان الدويهي .

سمعان الدويهي : دولة الرئيس ، أجاد الزملاء بما يتعلق بالضريبة وبالواردات ، إنما سهى عن بالهم قضية ضريبة الإرث .

كلكم يعلم أن وضع ضريبة الإرث كما انتهت أخيراً لا تكفي المواطنين تسديد ما على هذا الإرث من ضرائب ، وكما كان هناك مشاكل عديدة بين المواطنين نظراً لأقدمية الورثة ونظراً لتشابك الولادة ونظراً لجهل الوارثين الأمر الذي جعل الإرث يظل معلقاً مدة تزيد على الخمسين سنة ، إلى أن شكل ذلك الإهمال وذلك الجهل ضرائب تزيد أضعاف أضعاف الثمن .

فإنني آمل على رئيس الحكومة معالي وزير المالية الدائم ، أن يقدم إلى هذا المجلس مشروع عفو عادل ، فلا يضني خزانة الدولة ولا يثقل كاهل المكلفين اللبنانيين .

ولما كان هناك غرامات عديدة على المخالفين للأبنية وقد سبق لنا وطالبنا مراراً وتكراراً وقد وعدنا دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بأنه سيصدر عفو أو سيأتي بمشروع عفو إلى هذا المجلس وللآن لم يأتي هذا ولم يتكون ، وأظن أنه لم يجبل به بعد .

فنأمل قبل أن ترحل وزارة دولة الرئيس أن يزف إلى المواطنين بشرى العفو عن هذه المخالفات ، عدا عن أن هناك رداً على ما شرح به قضية تصريف التفاح اللبناني .

هناك ست ملايين صندوق تفاح في البرادات ووراء هذه الست ملايين ألوف العائلات اللبنانية، وقد قال دولة الرئيس بأن مجلس الفاكهة بتلك الملايين التي خصصت قام بالتدابير وقام بإحصاءات وفتش في البرادات وأرسل من قبله أشخاصاً مكلفين لكي يقوموا بالشراء.

إنني أثبت لك يا دولة الرئيس بعد الاستطلاع الكافي في برادات ومستودعات الشمال، بأنه لم يأت أحد من بيروت ويسأل ويطلب أن يشتري بالأسعار التي هي بنظري مغرية بالنسبة للمزارع اللبناني وهي عادلة، والأضرار التي حصلت بتلك المنتوجات من المسؤول عنها.

فأمل على دولة الرئيس وعلى معالي وزير الاقتصاد أن ينظروا الى هذه القضية ويرحموا المواطن اللبناني بعد هذه النكبات التي حلت والاعاصير التي افقدته الكثير من مداخله في السنة القادمة. فاللبناني ما تعود أن يكون شحاذاً، بل كان معطاء ولا يزال معطاء ولا يريد إلا أن يحب البذل في العطاء.

فنأمل من دولة الرئيس أن يعطي هذا المجلس حلاً غير ذلك الحل، وإذا كان هناك تقصير من مجلس الفاكهة فليرسل لجنة من هذا المجلس لكي تحقق، لأن التفتيش لا ثقة لنا به. وأقولها علانية بعد الذي يحصل في دائرة الالتزامات وفي غير الدوائر من شكاوى مصيرها الإهمال حيث المخالفات تثبت كقوانين ولدينا براهين دامغة على تقاعس المسؤولين عن التفتيش.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ شارل سعد.

الرئيس:

دولة الرئيس، لن تستفيد هذه الموازنة من الملاحظات التي سمعناها من الزملاء الكرام. ولكن أعتقد أن الموازنة التي يمكن أن تستفيد من هذه الملاحظات هي موازنة سنة ١٩٦٩. فاطلب من دولة الرئيس وزير المالية أن يتقدم ببعض هذه الملاحظات التي يرى أنها تناسب الوضع اللبناني إلى المسؤولين ليضعوها في منهاجهم عندما يدرسوا موازنة السنة القادمة، وعلى كل حال، لا بد من قول بعض الملاحظات:

شارل سعد:

أولاً - انني اجتمعت إلى بعض الزملاء الذين قالوا بعصر الموازنة، وكنت مع القائلين في عدم عصر الموازنة، لا بل أعتقد أنه رأت الحكومة في أيام كهذه ماليتها صعبة يجب عليها أن تستفيد من الاستقراض ووضع مشاريع كثيرة تبذل فيها المال لأن بذلك إمكانات جديدة لأن تزداد الضرائب التي تعيش الحكومة عليها.

الملاحظة الثانية، هي التي سمعناها كثيراً في تغيير مبدأ طريقة الضرائب، كأن تدرس الحكومة الطرق التي يمكن أن تستفيد منها أصحاب المداخل الكبيرة والشركات الكبيرة حتى تتمكن من أن تسد العجز الذي يقع في موازنتها.

وهنا لا بد أن أقول إن هنالك مساوئ كثيرة، لا بد أن أذكر منها سيئتين: السيئة الأولى، هي

المعاملات الإدارية وتصميم هذه المعاملات، وأذكر هنا شيئاً بسيطاً، إن بعض الزملاء يقولون بعدم زيادة الضرائب، وأريد أن أقول إنه عندما حققت الحكومة زيادة ربع ليرة إلى نصف ليرة على الاستدعاء قام حول ذلك ضجة، ولكن ليس من معاملة في الدولة التي تتقاضى منها الحكومة نصف ليرة إلا وعلى صاحب المعاملة أن يدفع عشرات الليرات لتسير المعاملة من جارور إلى جارور ومن دائرة إلى دائرة أخرى، فلو تمكنت الحكومة من اختصار السبل التي ينتهي منها المواطن لأخذ حقه بمدة أقصر لتمكنت من أن تأخذ بدل الخمسة قروش خمس ليرات وتنتهي المعاملة بمدة أقصر وتوفر على المواطن دفع غرامة لا تستفيد منها الخزينة ويستفيد المواطن من اختصار الوقت.

وأخيراً، أرى من واجب الحكومة أن تسهل ليس فقط معاملات المواطنين بل أن تخلق لهم الأجواء التي تساعد على النشاط وعلى استعمال جميع الوسائل التي تسهل لهم مداخلهم أكثر. هكذا تحقق الحكومة مداخلها بالضرائب عندما تحقق للمواطنين التسهيلات التي تجعلهم يستفيدون بسبل أقصر وبوقت أقصر أكثر مما يستفيدون اليوم وإحدى هذه الطرق توفير الوقت في السير ومعالجة السير بصورة سريعة جازمة لأنها أصبحت مضیعة للوقت ومضیعة لمداخل اللبنانيين وتضعف مداخل الخزينة أيضاً.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء:

لا بد لي بعد الملاحظات التي استمعنا إليها إلا أن ألقت النظر لواقع حتى يتبين كل واحد منا بأن الأوضاع الاقتصادية في لبنان إنما هي سليمة وقوية، إذ استطاعت حيال كل أزمة مرت أن تصمد أمامها فيبقى هذا الاقتصاد على أساس الحرية التي نجد فيها القوة والمصدر لهذه الحيوية وهذه المرونة ولهذه القوة التي مكنت لبنان من أن يخرج من جميع تلك الظروف وهو ثابت منيع وأن أوضاعه تتطور بالرغم من تلك الصعوبات التي تركت انعكاساتها على مختلف النواحي ولكنها على كونها طبيعية، وهذا أمر لا بد وأن يسلم به كل واحد منا لأن الظروف التي تحيط بنا ولأن الخطر الذي يتهددنا، كل ذلك إنما جعل مداخل الخزينة تتأثر إلى حد ما، وهذا مما حدى بالحكومة إلى اتخاذ التدابير والاجراءات التي قضت بها الظروف لأننا وجدنا بأن الحركة والمبادرة والقيام بتلك الخطوات لمواجهة تلك المواقف. كل ذلك قد أمن السير في الطريق الذي إنما مكن الدولة من أن تثبت أمام تلك الأحداث وأن تمر بها وهي ثابتة صامدة وهذا ما جعلنا اليوم أمام مطالب لا يسعني إلا أن أصفها أنها من أجل الرفاهية وزيادة المعاش وتحسين المستوى وهذا لا يمكن أن يفسر إلا على اعتبار أنه دليل عافية وصحة، وهذا مما نفاخر به ولا يمكن إلا أن يبعث في نفوسنا الثقة والأمل بالحاضر والمستقبل.

هذا، وأعود بعد أن استمعت إلى تلك التوجيهات التي أجد فيها بعض المغالات من حيث انتقاد الوضع ومن

حيث الإسراف في تطوير الأمور، بحيث أنني لا أوافق على مثل هذا الأسلوب الذي قد يثير القلق والشك في حين إننا جميعاً بالمسؤولية المشتركة التي تقع على عاتقنا، يجب أن نعالج الأمور والواقع بالواقعية التي تقتضيها بأن نقول رداً على تلك الملاحظات التي أبديت وسأخذها بالوقائع والأرقام.

إنني أسلم مع الأستاذ مانويل يونس، بأن عصر النفقات ليست بالسياسة المتوخاة ولا بالسياسة المرجوة، لأنه عندما تمر البلاد ببعض الأزمات فالحكمة والسياسة الحكيمة تقضي بزيادة النفقات، إننا إذ نلتقي على هذا الصعيد لا بد لي من أن أبين بأن عصر النفقات التي قالت به الحكومة وعملت على أساسه إنما ينحصر بالنفقات غير المجدية لأن هذه النفقات عصرها والتوفير منها هو الذي يؤدي إلى زيادة النفقات المجدية للمشاريع التي نحتاجها ونعمل من أجل توفير الأموال لها. إلى جانب ذلك لقد قلت بالأمس القريب ان الموازنة خاصة موازنة وزارة الأشغال العامة، وضعت على أساس الاعتمادات المدورة وعلى أساس إمكانيات الوزارة على الصرف. لذلك، إن موازنة الأشغال والمشاريع جاءت من هذه الناحية مطابقة للإمكانيات في العمل والتنفيذ.

أما فيما يتعلق بالتحصيل، إن وزارة المالية قد قامت بجهود كبيرة وقد تعرضت لبعض الحملات بالنسبة للإجراءات التي اتخذتها في سبيل تحصيل المتأخرات إلى جانب تحصيل المتوجب، وقد بلغت نسبة التحصيل ما يزيد على اثنين وتسعين بالمئة هذه السنة. ولا أظن بأن نسبة كهذه صح معها بأن يقال: بأن هناك تهاوناً من الأجهزة المختصة في تحصيل الأموال المتوجبة على المكلفين.

أما فيما يتعلق بقانون البناء وبالرسوم والضرائب المفروضة والتدابير التي يشكو منها المواطنون. لقد أجبنا في حينه على بعض النواب المحترمين، بأن الحكومة هي على استعداد لأن تدرس معهم كل ملاحظة وكل اقتراح يرمي إلى تعديل النواحي المشكو منها وبالفعل لقد تمت تلك الاجتماعات ووضعت التفسيرات والتصاميم التي تسهل بعض نواحي الأمور المشكو منها، وأما الذي يحتاج إلى قانون فإننا قد أرسلنا مشروعاً إلى مجلسكم الكريم وهذا المشروع يناقش أمام لجنة الإدارة والعدل ونحن مستعدون لمناقشته في جلسة عامة بغية التصديق عليه ساعة تشاؤون. وأظن بأن مشروع القانون هذا يحوي التعديلات التي تسهل على المواطنين لأننا جميعاً ندرك بأن هناك بعض التقصير أو بعض الأخطاء الذي يجب تصحيحها لأن حركة البناء في هذا البلد يجب أن ترعى بعناية كلية، ويجب أن تشجع كذلك. أما فيما يتعلق بقضية المستشفى.

تعلمون بأن هناك مشروعاً إنشائياً وهو مشروع الـ ٢٧٢ مليون ليرة الذي حوى على اعتمادات من أجل تنفيذ سياسة استثنائية خمسية، وقد خصص على أساس هذه السياسة مستشفى للعاصمة بيروت يحوي على عدد من الاسرة. ولقد عرض في هذه الفترة الأخيرة بالنسبة لواقع نتج عن صعوبة اعترضت أحد الأطباء العصاميين الذين أقدم بجهدهم وبجرائته وبعلمه على بناء مستشفى خاص في منطقة الرملة البيضاء. إن هذه الصعوبة التي تعرض لها حملته على أن يقدم عرضاً إلى وزارة الصحة معلناً استعداد لبيع هذا المستشفى. فألفت لجنة من موظفي الدولة، التنظيم المدني، وزارة الصحة، ووزارة المالية، بغية الكشف على هذا المستشفى وتقدير قيمته.

لقد أثير هذا الموضوع في جلسة سابقة وأعطينا الإيضاح حياله ولا بأس من التكرار. إن قيمة البناء قدرت بثلاثة ملايين ونصف ليرة، مع الأرض وهو يحوي على مئتي سرير والتجهيزات والآلات يحتاجها قدرت بمليون ونصف مليون ليرة، مما جعل مجموع قيمة هذا المستشفى مجزءاً خمسة ملايين ليرة، وهذا مبلغ لا نجد فيه بعد الكشف والتحقيق أسرافاً أو تبذيراً، بل انه قد جاء محققاً لمصلحة الخزينة وخاصة إذا ما علمنا بأن شراء هذا المستشفى يجعل من الممكن بالوقت العاجل والقريب جداً، أن يكون هناك في العاصمة مستوى راق من التطبيب والمعالجة في مستشفى بني على أحسن وأحدث الوسائل الحديثة.

لهذا، لا نجد لمثل هذا العمل الذي يعتبر جزءاً من خطة مقررّة على الصعيد الاستشفائي وهو يمكن من القيام في توفير الخدمات الصحية بأسرع ما يمكن من الوقت، ولقد قيل قديماً: «شراء العبد ولا تربيته». أما فيما يتعلق بموضوع الفاكهة،

لا أريد أن أكرر ما قلته سابقاً حول هذا الموضوع عن التدابير التي قامت بها الحكومة، وهي أولاً: تخصيص ١٢ مليون ليرة كسلفة.

ثانياً: تأليف لجنة لمشتري الإنتاج من المزارعين الذين يرغبون في بيع إنتاجهم لهذه اللجنة بأسعار حدها الأدنى ١٣ و ١٨ و ٢٣ حسب المناطق.

لا أظن بأن هناك شروطاً تخرج عن المألوف والطبيعي، لأنني لا أظن بأن حضرة النائب المحترم يتسامح مع الحكومة إذا ما أطلقت الباب مفتوحاً لكي تصرف أموال الخزينة دون أن يكون هناك ما يؤمن استردادها على النحو الذي يوفر لنا وللمزارع لتعامل الشريف الذي يضمن المصلحة العامة.

أما على صعيد التصدير، فإن الأرقام والإحصاءات تشير إلى أن ما صدر حتى الآن إلى الخارج يزيد بنسبة ٧٥٪ عما صدر السنة الفائتة. ومع ذلك، فقد عقد اجتماع عمل من أجل اتخاذ تدابير إضافية بغية تسهيل تصدير الكميات التي نعتبر تصديرها من الأسباب التي تساعد على تفريغ الوضع القائم الآن. وباستطاعتي أن أعلن بعد أن قام بعض الموظفين في زيارة إلى الشقيقة سوريا من أجل التفاهم معها لكي تفتح أبوابها أمام تصدير التفاح اللبناني ولقد وفقت هذه البعثة وقد اتخذ القرار بالسماح لاستيراد التفاح اللبناني ابتداء من أول الشهر القادم. أي من أول شباط كما أنه تقرر إرسال بعض البعثات إلى بعض الدول العربية الشقيقة من أجل الاتفاق وتسهيل استيراد التفاح اللبناني والإنتاج الزراعي اللبناني.

انتقل بعد ذلك إلى النكبة،

العاصفة التي خلفت وراءها بعض الأضرار في مختلف المناطق اللبنانية. لا أحد منا يجادل بأن هناك أضراراً جسيمة قد حلت، ولا أحد منا إلا ويسلم، وهذا موقف إنما اتخذ منذ زمن بعيد حيال الكوارث الطبيعية وهو أن الدولة لا يمكن أن تفتح باب التعويض لأنها إذا ما سلمت لسابقة كهذه، فإن خزينة الدولة في مجموعها تتعرض

ولا تستطيع أن تقوم بسد التعويض حيال الكوارث الطبيعية التي تتكرر الحين بعد الحين. ومع ذلك، فإن مجلس الوزراء قرر تشكيل لجنة من كبار الموظفين الدولة من أجل أن تقوم بالتحقيق والدرس وإحصاء الأضرار المختلفة التي حلت وذلك من أجل البحث في إمكانية المساعدة للأضرار التي حلت بالمواطنين بما فيها الزراعة، هناك لجان ستقوم من أجل التحقيق بالأضرار المختلفة التي حلت، وعلى ضوء تلك التحقيقات ستقرر السياسة التي يراها مجلس الوزراء في ضوء إمكاناته المادية، لأنه ليس في المستطاع أكثر مما يتوفر من مال لدى الحكومة، ولا أظن بأن أحداً منكم ينتظر من الحكومة أن تدفع مالا غير متوفر لديها.

ولا أظن بأن ما لجأت إليه الحكومة من تكليف اللجنة التي تضم بعض الموظفين وبعض الشخصيات المرموقة في هذا البلد لكي تتلقى التبرعات ممن يريد ويرغب في المساهمة بأي مال يريد أن يساعد به من أجل التخفيف عن المتضررين نتيجة تلك العاصفة.

انتقل بعد ذلك إلى قضية الواردات وخاصة ما يتعلق منها بشركات البترول، هذا الموضوع الذي طالما أثير والذي أجبنا عليه في أكثر من مرة ولا بأس من الترداد.

نقول بأن الاتفاقيات العامة التي عقدت في مناسبات مختلفة مع مختلف هذه الشركات إنما وضعت على أحسن ما توصل إليه أي بلد شقيق بحيث ان واردات الخزينة اللبنانية من هذه الشركات هي في أحسن نسبة على ضوء المبالغ التي اعتمدت في المفاوضات السابقة خاصة من ناحية المساواة على النحو الذي توصلت إليه الدول العربية الشقيقة، ولا أظن بأن لبنان بإمكانه أن يفرض أكثر مما تستطيع الشركات دفعه بالنسبة لما تدفعه إلى سائر الدول التي تعمل في نطاقها.

أما فيما يتعلق بقضية مصفاة مدريكو، وهذه هي الناحية التي لا تزال عالقة والمفاوضة لا تزال جارية ولقد عاد ممثل الشركة منذ بضعة أيام بعروض جديدة وأقول بأن هذه العروض إنما هي محققة إلى حد بعيد للمطالب التي تقدمت بها الحكومة بواسطة وفد المفاوضات. وهناك بعض التفاصيل لا تزال قيد البحث، وأظن بأن هناك اجتماع الآن من أجل محاولة الانتهاء من ذلك البحث والمفاوضة، وإننا لنأمل إذا ما توصلنا بالقرب العاجل إلى مثل هذا الاتفاق أن نعرضه على مجلسكم الكريم من أجل مناقشته والتصويت عليه.

أما فيما يتعلق بتخفيض الاسترليني، فلقد أبلغتنا الشركة بكتاب رسمي منذ بضعة أيام بعد أن أكدت ذلك شفهيّاً من قبل بأن أي تنزيل في الاسترليني لن يؤثر على المبالغ المتفق عليها مع الشركة، بل أنها ستغطي هذا الفرق.

وأما فيما يتعلق بالكازينو، فإن أموره ماشية بالطريق المستقيم، وإذا كان الكازينو من ناحية اللعب والقمار لا يسر، ونحن كنا ضد الكازينو من الأساس، ولكن القانون والأصول المنصوص عنها تطبق بكل دقة وكل إخلاص من قبل الموظفين الذين نشق بهم والذين يقومون بواجباتهم على أحسن وجه.

أما إذا كان هناك من شكاوى محددة وأمور مشكو منها فنحن على استعداد لأن نحقق فيها وأن نتخذ الإجراءات حيالها وأنت تعلم يا حضرة النائب المحترم بأننا ممن يفعلون عندما يكون هناك ما هو محقق في المشكو منه ونحن دائماً على استعداد لأن نستمع إلى شكاوكم وأن نحقق بها.

الرئيس: يسمح دولة الرئيس، لقد أجاب على جميع ما قيل في هذا المجلس، ولكنه لم يأت على ذكر الضحايا التي ذهبت في الأعصار الأخير.

رئيس مجلس الوزراء: يا سيدي، أظن بأن الحكومة قامت بواجباتها، في حوادث مشابهة، وهي لن تتأخر عن معاملة هؤلاء أسوة بسواهم. ولذلك ستتخذ في هذا الموضوع الإجراءات اللازمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: دولة الرئيس، أود أن أهنيء الحكومة لأنها توصلت إلى إقناع الجانب السوري أن يسمح بدخول التفاح اللبناني ابتداء من أول شباط، وأتمنى على الحكومة اللبنانية أن تعمل كما تعمل الحكومة السورية وأن تدافع عن المواسم الوطنية كما تفعل الحكومة السورية لمنعها دخول التفاح اللبناني لأنه يزاحم التفاح السوري.

وهناك مواسم عديدة بحثنا بها عدة مرات، ونطلب من الحكومة اللبنانية أن تدافع أيضاً عن المواسم اللبنانية وبكل أسف أن الحكومات اللبنانية ما كانت لتدافع عن هذه المواسم الوطنية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: أنا أشكر حضرة الأستاذ ريمون إده على ملاحظته وأريد أن أقول له بأن وزارة الزراعة إنما تضع روزنامة بتطبيقها على ضوء المصلحة العامة للاقتصاد اللبناني. وهنا لا بد لي من أن أشير بأن نسبة ٨٦٪ من تصديرنا من الإنتاج الزراعي هو للبلاد العربية الشقيقة لذلك فنحن إذ نتعامل مع هذه الدول على أسس المصلحة المتبادلة، نأخذ بعين الاعتبار هذا الموضوع من سائر جوانبه بحيث لا يكون في التدابير التي تتخذ ما تكون نتيجته أكثر ضرراً من الفائدة المتوخاة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بيار الجميل.

بيار الجميل: دولة الرئيس، استمعنا إلى الجواب على كل المواضيع إلا الموضوع الذي اعتبره أساسياً لدرس هذه الموازنة وهو ضبط الإدارة والإصلاح الذي لم نسمع عنه شيئاً. فأرجو من دولة الرئيس أن يقول فيما إذا كانوا سيكملون أو أنهم لا يكملون أو أنهم لا يكملون هذا الإصلاح.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: أنا أشاطر معالي الشيخ بيار الجميل اهتمامه بموضوع الإدارة لأنه لم يكن هناك العناصر الكفوءة التي تتحسس بمسؤوليتها وتقوم بواجبها في أداء مهمتها على النحو الأمثل، لا شك

سيظل في الإدارة نقص وتخطيط في تحقيق وتنفيذ ما يعود على المصلحة العامة وعلى الدولة بالخير والنفع.

لهذا فإنني أريد أن أقول للشيخ بيار، بأن المجلس التأديبي الذي اكتمل منذ أشهر، إذا ما رجعنا إلى المقررات التي تصدر عنه وكثيراً منها ما يصدر بالعزل فعلاً، نرى ما يبشر بأن المجلس التأديبي الذي تتوفر فيه كل الضمانات والأسباب من أجل مراقبة الإدارة ومن أجل إشعارها بأن هناك عيناً ويداً ساهرة وقادرة على أن تقتص من المقصر والمذنب. أظن بأن سلوك هذا الطريق لا بد وأن يؤدي إلى تحسين أوضاع الإدارة التي نهتم بها جميعاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، أشكر معالي الشيخ بيار كما أني أشكر دولة الرئيس على ما تفضل به بشأن الإصلاح المنوي متابعته، وقد تعود معالي الشيخ بيار أن يقول إن الإدارة «الآزميل» بيد النحات، ولكن ليسمح لي الزميل الشيخ بيار الجميل أن أقول إن الإدارة أبعد وأمضى من أن تكون أزميلاً، فالأزميل شيء جامد، والإدارة لا نريدها جامدة، الإدارة نريدها متحركة.

وليسمح لي دولة الرئيس أن أقول: عندما نتحدث عن الإصلاح، فإننا أبعد ما يكون عن تحقيق الإصلاح عن طريق المجالس التأديبية لأن الإدارة بما توصلت إليه من فعالية ومن مشاكل تنظيمية، لا يمكن مع الأسف أن تصلح عن طريق المجالس التأديبية. نعم قد يكون في الإدارة مشكلة أخلاقية ولكن المشكلة الكبرى هي مشكلة فنية تقنية تنظيمية.

قضية جعل هذه الإدارة مرنة لتلبي مراجعة الناس لتلبي مطالب الشعب والحكومة في تنفيذ المشاريع، وبهذا كله يجب أن يتم، وأنت أعلم منا في ذلك، يجب أن يتم عن طريق إيصال الإدارة إلى مستوى علمي، إلى مستوى تنظيمي إلى المستوى الذي يمكن الحكومة أن لا تبقى قراراتها حبراً على ورق، فتنفذ في كل المجالات.

لذلك، إذ أشكركم على ذكر هذا الموضوع فإنني أطلب الاهتمام بذلك أكثر فأكثر، وعندها سيظهر أن الكثير من المشاكل التي نعتبرها مشاكل سياسية، ليست بالنتيجة إلا مشاكل إدارية تغنيها جميعاً عن كثير عناء حكومة ومجلساً وشعباً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور ألبير مخير.

ألبير مخير: دولة الرئيس، لا أريد أن آخذ من وقت الزملاء ومن وقت الحكومة، إنما أريد أن أعيد ما قلته منذ سبعة أشهر فيما يختص بالإدارة وإصلاح الإدارة.

هناك فئة من الناس تعتقد إن الإصلاح هو بالأشخاص، ولكن أعتقد ان القوانين التي تستعين بها

الإدارة اللبنانية هي تجزئة المسؤولية، وكم نشوق في هذا البلد لأن نجد فرداً يتحمل المسؤولية! فالمسؤولية مجزأة بين عشرين أو ثلاثين شخصاً أو خمسين شخصاً.

أقول مثلاً واحداً، هو أن معاملة واحدة في الاشغال العامة تستلزم ٥٣ توقيعاً. إذا، إذا كانت الدولة أو الإدارة تريد أن تحاكم أحد الموظفين لا يمكنها أن تفعل ذلك لأنها لا تعرف من هو المسؤول عندما يوقع على هذه المعاملة ٥٣ شخصاً.

أرى أن الضرر هو في النصوص والإصلاح يجب أن يأتي عن طريق النصوص، وأن دولة رئيس الحكومة إذا فكر ملياً وهو الرئيس المزمّن أعتقد انه يعلم تماماً أن يجب على الأفراد أن تتحمل المسؤولية ولا أن تكون المسؤوليات مجزأة.

الرئيس: البند ١ - ضريبة الأملاك المبينة ٣٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١. الخ. . .

قانون موازنة ١٩٦٨

تتلى المادة الأولى.

فتليت المادة التالية:

المادة الأولى - تحدد أرقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني سنة ١٩٦٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٨ وفقاً لأحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

الرئيس: المادة الأولى، كما تليت عليكم، من يقبل بها يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

اقترح إضافة مادة على قانون الموازنة تدخل في المبالغ الإجمالية المحددة بموجب المادة الثانية من المرسوم الاشتراعي رقم ٧١ تاريخ ٥ آب سنة ١٩٦٧ تعويضات الاستملاك التي تستلزمها المشاريع موضوع المادة المذكورة.

ويمكن للحكومة تقسيط دفع تعويضات الاستملاك هذه بموافقة المستملك، على أن تحدد شروط التقسيط بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس، يمكن للحكومة تقسيط دفع تعويضات الاستملاك على أن تحدد شروط التقسيط بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

نحن نعلم أن الدستور اللبناني ينص على وجوب دفع تعويض الاستملاك مسبقاً. كيف يجوز التقسيط دون موافقة المستملك. إذا كان بموافقة المستملك نحن نقبل بذلك.

الرئيس: الاقتراح كما تلي عليكم معدلاً، من يقبل به يرفع يده.
أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الحادية والعشرون يتلى كذلك تعديل للمادة الثانية والعشرون فتليت... الخ:

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي ملخص محضر الجلسة التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٨ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٦٨ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان أميريان، صائب سلام، فريد جبران، أنور الخطيب، الياس الخازن، بهيج تقي الدين، جورج كرم، سامي البستاني، علي الحسيني، كمال جنبلاط، موريس زوين، ميشال فرحات، نجيب صالح، سليمان فرنجية، مرشد الصمد، جان عزيز، سيمون صحنوي، عبد الكريم الزين، ممدوح العبد الله، علي عرب، معروف سعد، مارون كنعان، أنطوان المالح، تقي الدين الصلح، شبلي العريان، نايف المصري، جوزف هراوي.

واعذر السادة: رشدي فخر، معروف سعد، عبد العزيز شهاب، فؤاد البرط، فيليب بولس، جوزف سكاف.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: ميشال الخوري، نسيب البربير، بدري المعوشي، فؤاد رزق، فؤاد البزري، سليمان الزين.

بدأ المجلس أعماله بدرس الموازنات الملحقه فصدقها جميعها، كما صدق على قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لسنة ١٩٦٦. وصدق أيضاً على اقتراحين، الأول بتعديل البند ٦ من الجزء الأول من موازنة وزارة الاقتصاد الوطني، والثاني بتعديل موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل بزيادة ١٣ مليون ليرة على الفصل ٢٤٣ من الجزء الثالث وزيادة ١٣ مليون ليرة على قسم الواردات، الجزء الثاني، الفصل الثاني، البند ١. ثم درس المجلس قسم الواردات فصدقه معدلاً ومشروع قانون الموازنة العامة فصدقه معدلاً.

وصدق أيضاً على مشروع قانون بتعليق العمل بالبطاقة الانتخابية ومشروع قانون بالعفو عن جرائم المطبوعات.

وتلي هذا الملخص .

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر

وارفع الجلسة على أن تعقد غداً في الساعة الخامسة والنصف مساء وترفع في الساعة السادسة إذا لم يكتمل النصاب .

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الأربعاء في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٦٨ الساعة الخامسة مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة .

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

الياس الخازن

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض أرسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: مارون كوكباني